جمهورية العراق
مجلس الوزراء
هيئة المستشارين

استراتيجية تطوير القطاع الخاص
٢٠١٤-٢٠٣٠

نيسان ٢٠١٤

جمهوريــة العـراق
مجلس الوزراء
هيئة المستشارين

إستراتيجية تطوير القطاع الخاص
٢٠١٤ ـ ٢٠٣٠

نيسان ٢٠١٤

الرؤية

«تطوير قطاع خاص وطني، حيوي ومزدهر، مبادر محلياً، ومنافس اقليمياً، ومتكامل عالمياً، بهدف تحقيق التنوع الإقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص العمل»

جدول المحتويات

تمهيد..... ١

الملخص التنفيذي..... ٣ - ٧

الفصل الأول : أسس إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ..... ٨ - ١٢

١. ١. مرجعية إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في الدستور

١. ٢. تعريف القطاع الخاص

١. ٣. الأساس المنطقي: لماذا إستراتيجية تطوير القطاع الخاص؟

١. ٤. الخلفية والمحددات

١. ٥. الأهداف التنموية لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص

١. ٦. الإطار الزمني والأهداف المرحلية

الفصل الثاني : المنهج العام ..... ١٣ - ١٦

٢. ١. التوجهات الرئيسية

٢. ٢. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

٢. ٣. الركائز الأربع لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص

٢. ٤. الأهداف الشاملة للركائز الأربع

٢. ٥. دور الحكومة في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

٢. ٦. دور القطاع الخاص في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

٢. ٧. المسؤوليات والأدوار الانتقالية

الفصل الثالث : القطاعات المستهدفة والمجالات المواضيعية ..... ١٧ - ١٨

٣. ١. النتائج المستخلصة من الدراسات التي أجريت في الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٢

٣. ٢. معايير القطاعات ذات الأولوية

الفصل الرابع : الإطار التنفيذي ..... ١٩ - ٢٢

٤. ١. الركيزة الأولى - فهم القطاع الخاص

٤. ١. ١. أهداف الركيزة الأولى

٤. ١. ٢. أنشطة الركيزة الأولى

٤. ٢. الركيزة الثانية - تحسين بيئة الأعمال

٤. ٢. ١. أهداف الركيزة الثانية

٤. ٢. ٢. أنشطة الركيزة الثانية

٤. ٣. الركيزة الثالثة - برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٤. ٣. ١. أهداف الركيزة الثالثة

٤. ٣. ٢. أنشطة الركيزة الثالثة

الفصل الخامس : تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ..... ٢٣ - ٢٨

٥. ١. الركيزة الرابعة - هيكلية التنفيذ

٥. ٢. هدف الركيزة الرابعة

٥. ٣. أنشطة الركيزة الرابعة

٥. ٤. المبادئ الإسترشادية

٥. ٥. هيكلية التنفيذ

٥. ٦. مجلس تطوير القطاع الخاص

٥. ٧. وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ

٥. ٨. المراقبة والتقييم

٥. ٩. التوعية العامة والتواصل

٥. ١٠. الإدارة الانتقالية

الجداول

الجدول ١: مؤشرات النجاح للمرحلة الأولى (٢٠١٤ - ٢٠١٧) ٢٩

الجدول ٢: خطة العمل والموازنة الإستدلالية، المرحلة الأولى (٢٠١٤ - ٢٠١٧)..... ٣٣

الجدول ٣: الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الفرعية ٣٥

الجدول ٤: خطة العمل المؤقتة لمرحلة الإدارة الإنتقالية ٣٧

الملاحق

الملحق ١: نظرة عامة عن القطاع الخاص في العراق ..... ٤٣ - ٥٣

الملحق ٢: لمحة موجزة عن البرامج الجارية والمنتهية ذات الصلة بتطوير القطاع الخاص ..... ٥٧ - ٦٢

الملحق ٣: خلاصات الأنشطة المقررة للركائز الأربع في المرحلة الأولى ..... ٦٧ - ١٠٧

الملحق ٤: التشريعات ذات الأولوية ..... ١١١ - ١١٣

تمهيد

وضعت الحكومة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص بعد سلسلة من الإستشارات المستفيضة، سواء داخل الحكومة، أو مع ممثلين عن القطاع الخاص والجهات التنموية الدولية الفاعلة في العراق.

جرى إعمام المسودة الأولى لوثيقة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في كانون الثاني ٢٠١٣، بوصفها نتاجاً للشراكة بين هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء والوكالات المعنية من الفريق القطري للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).

قامت الوكالات المنضوية في فريق الأمم المتحدة القطري، بِتمويل من منحة مقدمة من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بِإستحداث برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق عام ٢٠٠٩، والذي تشارك مع الحكومة والقطاع الخاص والجهات التنموية الدولية الاخرى الفاعلة في العراق في التمهيد لوضع إستراتيجية تطوير القطاع الخاص هذه لتكون بمثابة خارطة طريق لجهود الحكومة لتحفيز الاقتصاد الوطني وتنويعه وإحداث تغيير جوهري فيه وتحسين بيئة الأعمال التي يعمل فيها القطاع الخاص.

تتضمن نظرية التغيير، المعروضة ضمن إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، جمع معلومات محدثة عن القطاع الخاص، وإستحداث نظام معلومات يحتوي على المعطيات، ونتائج المسوحات، وسجلات الأعمال التجارية المُجمّعة عن القطاع الخاص، وإصلاح الإطارين القانوني والتنظيمي الذين ينظِّمان القطاع الخاص، وتحسين فرص الحصول على التمويل للشركات، وتوفير المحفزات والحوافز المالية، وبرامج لإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة الشركات العامة، وإنشاء منبر للحوار والتفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تهدف كلها إلى تقوية القطاع الخاص ، مما يمكّنه من أن يصبح أكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على المنافسة، ولزيادة مساهمته بإضطراد في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير فرص العمل.

استفاد برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق من الدراسات والجهود السابقة والجارية التي قام ويقوم بها البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والجهات الدولية الأخرى الفاعلة في العراق في مجال تطوير القطاع الخاص. وتدين إستراتيجية تطوير القطاع الخاص بالكثير لتلك المنظمات على ما قدمته من وجهات نظر عديدة أُكتسبت من الخبرة على أرض الواقع. وإستراتيجية تطوير القطاع الخاص هذه هي النتاج الأخير لبرنامج تطوير القطاع الخاص في العراق الذي نفذه فريق الأمم المتحدة القطري في العراق بالتشارك مع المعنيين في الحكومة والقطاع الخاص.

إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ - ٢٠٣٠

الملخص التنفيذي

١. أدت عقود من السيطرة الحكومية المباشرة على كل جوانب الاقتصاد العراقي تقريباً إلى إضعاف القطاع الخاص، فأُغلقت الكثير من الأعمال، وتقلصت فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص.

٢. على الرغم من القدرة التمويلية التي توفرها العائدات النفطية لموازنات الدولة، فالاعتماد المستمر على هذه العائدات مصدرا للدخل من أجل إدامة الاقتصاد أمر غير مرغوب فيه ولا يمكن إدامته على المدى الطويل. وأسهم هذا الإتكال على العائدات النفطية في الاعتماد المفرط على السلع والمعدات الرخيصة المستوردة، غالبا على حساب المنتجين ومقدمي الخدمات المحليين غير القادرين على المنافسة بنجاح في ظل البيئة الإستثمارية والإطار التنظيمي الحاليين.

٣. هنالك حاجة ملحة للسير بإتجاه التنوع الاقتصادي الذي يتحقق ويتقدم بإعادة إنعاش القطاع الخاص. لكن رغم الفرص العديدة المتاحة للتوسع، فإن القوانين والأنظمة الحالية التي تحكم القطاع الخاص غالبا ما تشكل عقبات أمام تطوره. وفي حالات عديدة، قيدت هذه القوانين والأنظمة إعادة تنشيط القطاع الخاص وبالتالي عرقلت خلق فرص عمل جديدة.

٤. لا بد من إصلاح الإطار العام للسياسات والتشريعات، عبر تنفيذ برنامج حكومي يستجيب للحاجات ذات الأولوية للقطاع الخاص، في إطار حوار فعال بين الحكومة والقطاع الخاص.

٥. ستتشاور الحكومة مع القطاع الخاص على نحو منتظم وممنهج قبل صياغة أو تعديل أية قوانين تؤثر في بيئة الأعمال. لذا، فإن إقامة منبر دائم للحوار بين الحكومة والقطاع الخاص أمر جوهري إذا ما أريد للإجراءات التصحيحية أن تحقق النجاح الذي يُمَكّن القطاع الخاص من أن يعمل بكفاءة أكبر.

٦. جعلت محدودية فرص الحصول على تمويل من الصعب تحديث القطاع الخاص وتوسيعه. لذا، لا بد من إستحداث آليات تمويل جديدة تكون متاحة للجزء الأكبر من القطاع الخاص، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧. ينظر إلى الشركات العامة بأنها غير كفء، ذات إنتاجية منخفضة، وكلفة تشغيل عالية، وتسبب استنزافاً كبيراً في موازنة الدولة، فضلاً عن كونها منعزلة عن الأسواق الأقليمية والعالمية.

٨. تحتاج الشركات العامة إلى تحديث وإلى تكامل أفضل مع القطاع الخاص من أجل زيادة إنتاجيتها، وقدرتها التنافسية، ولتستفيد من فرص الأعمال الجديدة التي تتحقق من خلال تعزيز روابطها مع الأسواق الإقليمية والعالمية. فضلا عن ذلك، ستوفر إعادة هيكلة الشركات العامة فرصا أكبر للقطاع الخاص[١].

٩. نُفذت خلال العقد المنصرم العديد من البرامج لدعم القطاع الخاص في العراق، لكن هذه البرامج كانت ولم تزل إلى اليوم مجزأة ولا تندرج ضمن استراتيجية مترابطة أو خطة تتضمن إجراءات متعاقبة يمكن أن تستخدمها الحكومة في معالجة المشاكل التي تعرقل ظهور قطاع خاص فاعل.

---

١ باشرت الحكومة بتنفيذ خارطة طريق إعادة هيكلة الشركات العامة التي أقرها مجلس الوزراء عام ٢٠١٠ .

١٠. تهدف ستراتيجية تطوير القطاع الخاص هذه إلى أن تكون خارطة طريق لتوطيد مساعي الحكومة لتطوير القطاع الخاص في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق استراتيجية تطوير القطاع الخاص إلى أن يحقق العراق نتائج أفضل بكثير في المؤشرات العالمية التي تقيس بيئة الأعمال في أي بلد (مثل التقرير السنوي للبنك الدولي «ممارسة الأعمال»)، وأن تزداد إنتاجية القطاع الخاص، وتتعزز قدرته على التنافس، وأن يكون أكثر إلتزاما إجتماعيا وبيئيا، وأقدر على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

١١. يتيح تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص الفرصة للحكومة لإيجاد حلول تستهدف الإحتياجات ذات الأولوية لمجتمع الأعمال. وفي حين ستمضي الحكومة قدما بالإصلاحات الاقتصادية، ستسعى إلى توفير بيئة ودية للأعمال والموارد المالية من أجل: (١) تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و(٢) تأسيس شراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العامة.

١٢. ستقود الحكومة عملية تطبيق إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في البداية، ومن ثم تنتقل مهمة القيادة تدريجياً إلى القطاع الخاص. وسيجري إعتماد نهج لا مركزي في تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص حيثما أمكن.

١٣. ستحقق الحكومة أهداف الاستراتيجية من خلال اتباع نهج ذو ثلاثة محاور، الركائز التطويرية الثلاث:

أ. الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص

ب. الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال

ج. الركيزة الثالثة: برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١٤. هنالك ركيزة أخرى، الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ، والتي ستنفذ عبرها الأعمال المخطط لها في الركائز التطويرية الثلاث.

١٥. سيشكل مجلس تطوير القطاع الخاص، الذي سيضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص، ليكون منبرا للحوار والتنسيق والإشراف على تنفيذ الأنشطة المحددة في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

١٦. تحت مظلة مجلس تطوير القطاع الخاص، ستستحدث وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتقود تنفيذ الأنشطة الموصوفة تحت الركائز الأربع.

١٧. تهدف الركيزة الأولى إلى توفير معلومات دقيقة بشأن القطاع الخاص بشقيه: المنظم وغير المنظم إلى الحكومة وإلى المعنيين في القطاع الخاص لأغراض التخطيط واتخاذ القرار.

١٨. ستحقق الركيزة الأولى هدفها من خلال الأعمال التالية:

أ. إجراء مسوحات للقطاع الخاص بشقيه: المنظم وغير المنظم.

ب. تطوير نظم المعلومات لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص.

ج. بناء قدرات كل من الحكومة والقطاع الخاص على كيفية استخدام المعلومات في التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة ووضع التقارير بشأن التقدم المتحقق.

د. تطوير شبكة من مراكز تسجيل الأعمال المحلية.

١٩. أهداف الركيزة الثانية

أ. تبسيط وتيسيير السياسات، والقوانين، والأنظمة، والتعليمات والإجراءات بهدف تحفيز تطور القطاع الخاص.

ب. تعزيز فرص مؤسسات الأعمال في الحصول على التمويل.

ج. تحفيز زيادة الإنتاج والإبتكار، وتشجيع التسجيل والاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص.

د. تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إتحادات وجمعيات القطاع الخاص.

هـ. تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق والترخيص.

٢٠. ستحقق الركيزة الثانية أهدافها من خلال الأنشطة الآتية:

أ. إطلاق حوار بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتشاور الحكومة وتتشارك مع القطاع الخاص عند وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة أو تعليمات تخص الأخير.

ب. مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وإصدار قوانين جديدة، وإزالة التعقيدات الروتينية.

ج. تعديل الإجراءات والضوابط من أجل تحسين فرص القطاع الخاص في الحصول على تمويل.

د. تطوير وإقتراح خطط إستراتيجية وسياسات جديدة تستهدف القطاع الخاص.

هـ. تقديم حوافز مالية للإستثمارات الجديدة والإبتكار وتسجيل الأعمال.

و. تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق والترخيص.

ز. دعم إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وزيادة التغطية بالخدمات المقدمة للأعضاء.

٢١. أهداف الركيزة الثالثة:

أ. تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية.

ب. إشراك القطاع الخاص، بضمنه الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إعادة هيكلة الشركات العامة.

٢٢. ستحقق الركيزة الثالثة أهدافها من خلال الأنشطة التالية:

أ. توفير خدمات إستشارية وإرشادية، وخدمات تخطيط الأعمال، والتدريب والتشبيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. إنشاء صندوق لتوفير رأسمال إبتدائي، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع أنشطته، وإنشاء مؤسسات جديدة، وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الإبتكار.

ج. إستحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للعمل مع الشركات العامة.

د. تطوير مناطق صناعية وتكنولوجية، وحاضنات أعمال، ومراكز تطوير أعمال ومبادرات أخرى مماثلة.

هـ. تشكيل وحدة متخصصة لتعزيز الوعي بالمساواة والشمولية بين النوعين الإجتماعيين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في القطاع الخاص.

و. إطلاق حملة توعية عامة.

٢٣. هدف الركيزة الرابعة هو: ضمان التنفيذ الكفء والفعال لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

٢٤. ستحقق الركيزة الرابعة أهدافها من خلال الأنشطة الآتية:

أ. تشكيل مجلس تطوير القطاع االخاص.

ب. تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ التي تتبع مجلس تطوير القطاع الخاص لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة في جميع الركائز.

ج. إنشاء وحدة مراقبة وتقييم تتبع مجلس تطوير القطاع الخاص.

د. تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢٥. ستنفذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص على مراحل ثلاث:

أ. المرحلة الأولى: ٢٠١٤ - ٢٠١٧ تقودها الحكومة

ب. المرحلة الثانية: ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ تقودها الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص

ج. المرحلة الثالثة: ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠ يقودها القطاع الخاص

٢٦. مؤشرات النجاح المتوقعة للمرحلة الأولى ٢٠١٤ - ٢٠١٧

أ. تفهُّم الحكومة دورها كمُيسِّر ومُمكِّن للقطاع الخاص، وأن تعده شريكاً ومعيناً.

ب. تفهُّم القطاع الخاص دوره ومسؤوليته كعامل اجتماعي واقتصادي فاعل وأن يساهم في الجهود الجماعية لتحقيق التنمية الوطنية والتطور الإقتصادي.

ج. تأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص وممارسته مهامه بفعالية.

د. تأسيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارتها صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ. يحقق القطاع الخاص نموا لا بأس به، مساهما بنحو ٣٥٪ من الناتج القومي الإجمالي ويشغل ٣٠٪ من القوة العاملة في عام ٢٠١٧.

و. تخفيض البطالة من معدل ١١٪ في عام ٢٠١١ إلى معدل ٦٪ الذي تستهدفه خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧، ولاسيما بين النساء والشباب.

٢٧. مؤشرات النجاح المتوقعة للمرحلة الثانية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢

أ. زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الأساسية.

ب. وصول نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي إلى ٤٥٪ بحلول عام ٢٠٢٢.

ج. التحسن الملحوظ في تصنيف العراق في تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي.

د. تخفيض معدل البطالة أقل من ٦٪ .

٢٨. مؤشرات النجاح المتوقعة للمرحلة الثالثة ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠

أ. زيادة نسبة التشغيل في القطاع الخاص بدوام كامل إلى ٥٠٪ أو أكثر من مجمل فرص التشغيل المتاحة.

ب. إزدياد نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

ج. وصول نسبة تكوين رأس المال الثابت لدى القطاع الخاص إلى ٥٠٪ من الإجمالي الوطني.

د. إعادة هيكلة كل الشركات العامة وإدماجها في اقتصاد سوق يقوده القطاع الخاص.

هـ. تخفيض معدل البطالة إلى ٤٪ أو أقل.

الفصل الأول: أسس إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

١. ١. مرجعية إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في الدستور

تنص المادة ٢٥ من الدستور على أن «الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفقاً للأسس الاقتصادية الحديثة من أجل ضمان الاستثمار الكامل لموارده وتنوّع مصادره وتشجيع وتنمية القطاع الخاص».

١. ٢. تعريف القطاع الخاص

لا يوجد لدى الحكومة تعريف مُحدّث للقطاع الخاص، لكن قانون الشركات رقم ٢١ (١٩٩٧) يحدد، في المادة ٨ - أولا، بأنه «تتكون الشركة الخاصة باتفاق بين شخصين او أكثر من غير قطاع الدولة، برأس مال خاص»، لكنه يجيز، في المادة ٨ - ثانيا، أن تكون «مساهمة قطاع الدولة في الشركة الخاصة المساهمة او المحدودة بنسبة تقل عن ٢٥٪ من رأس المال».

دولياً، من المقبول على نطاق واسع أن «القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لِسيطرة الدولة المباشرة ويدار من أجل الربح».

١. ٣. الأساس المنطقي: لماذا إستراتيجية تطوير القطاع الخاص[٢]؟

هناك آمال كبيرة تكمن في موارد العراق الوطنية، لاسيما موارده البشرية والطبيعية، وأراضيه الخصبة، وفي ثروة من المواقع الأثرية والتاريخية ومقاصد الزيارات الدينية، فضلا عن فرص تسويقية هائلة نظراً إلى الطلب الكبير على المنتجات والخدمات ووفرة الموارد المالية. وهذه المقومات مجتمعة توفر إمكانات هائلة لإقامة مشاريع جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد، يقودها قطاع خاص صاعد يدفع بإتجاه النمو والتنوّع الاقتصادي.

في الماضي القريب، واجه العراق صعوبات في التغلب على تركة عقود عدة من سيطرة الدولة على معظم جوانب الاقتصاد الوطني. وزاد من تعقيد ذلك أن العراق أصبح معتمداً اعتماداً كبيراً على عائدات النفط مصدرا رئيسيا لتمويل الموازنة العامة للدولة.

ومع تردي وضع القطاع الخاص حاليا، فإن البدائل المتاحة أمام اليد العاملة في العراق أضحت محدودة للغاية. لذا كان التوجه نحو البحث عن عمل في الهياكل الحكومية أو الشركات العامة، والتي يتفق معظم المراقبين على أنها متضخمة، وذات إنتاجية متدنية، وغالباً ما تشكل استنزافا وحسب للإقتصاد الوطني.

واليوم، هنالك وعي متزايد بشأن الحاجة إلى إدخال تحسينات شاملة على بيئة الأعمال في العراق. إذ لا مناص من إجراء تغييرات إذا ما أريد لمؤسسات القطاع الخاص أن تكون قادرة على المنافسة وحيوية بما يكفي لتوفير فرص عمل للمواطنين العراقيين على المدى الطويل.

منذ عام ٢٠٠٣ نُفذت العديد من البرامج الدولية التي هدفت إلى تحسين بيئة الأعمال في العراق. وعلى الرغم من تحقيق إنجازات، فإن تلك الجهود كانت وما زالت مجزأة وتحتاج إلى مواءمة في إطار خطة وطنية شاملة لتطوير القطاع الخاص.

---

٢ انظر الملحق ١.

وتنفيذا لإلتزام الحكومة بإصلاح الاقتصاد الوطني، جرى تكليف هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء بوضع إستراتيجية تطوير القطاع الخاص من أجل أن تكون خطة إستراتيجية وطنية، ملكية وتنفيذا، لِتحسين بيئة ممارسة الأعمال في العراق بإستمرار وللسعي إلى جذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب لضمان النمو الاقتصادي المستدام.

١. ٤. الخلفية والمحددات[٣]

بدءاً من عام ٢٠٠٣، نفذت أعمال عديدة في مجال تطوير القطاع الخاص من خلال برامج الإنعاش والتنويع الاقتصادي وبمساعدة من منظمات وطنية ودولية. ونتج عن ذلك إصدار عدد من الدراسات التحليلية، وإقتراح مسودات قوانين وأنظمة وتجسيد مبادرات رائدة على أرض الواقع[٤].

وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، اتخذت الحكومة مزيدا من الخطوات لتحسين بيئة الأعمال ولإستعادة القدرة التنافسية للشركات العراقية. وعلى وجه التحديد، أطلقت الحكومة عام ٢٠٠٩، وعن طريق هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء، وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق الذي تولى تجميع مدخلات الوكالات المنضوية في فريق الأمم المتحدة القطري في العراق[٥] المرتبطة بمجالات تفويضها وخبراتها.

تظافرت هذه الجهود مع الأعمال التي نفذها الشركاء الآخرون، ولا سيما البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الذين قدما الدعم على مستوى السياسات وأعدا الدراسات ووفرا دعما مالياً مباشراً ومساعدة تقنية لعدد من مؤسسات القطاع الخاص[٦]. إن ما نفذه برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق والشركاء الدوليون الآخرون حفز عملية الإصلاح عن طريق إدخال منهجيات جديدة مع إكتساب معلومات إضافية أبرزت العديد من الثغرات والمحددات التي تؤثر في القطاع الخاص. وجرى في أثناء ذلك، تأكيد الإستنتاج أن القطاع الخاص يواجه العديد من العقبات التي تعوق تنميته، بما في ذلك:

أ. الافتقار إلى سياسات وإستراتيجيات فعالة لدعم القطاع الخاص.

ب. تقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي الذين صمما لإقتصاد مخطط مركزياً.

ج. عدم انتظام إنفاذ السياسات والقوانين القائمة.

د. عدم كفاية وسائل الحصول على التمويل.

ه. تضرر البنية التحتية المادية وعدم كفاية إمدادات الطاقة.

و. نقص الموارد البشرية المؤهلة، لاسيما العمالة الماهرة.

ز. تدني مستوى الشفافية في منظومة التوريدات العامة.

---

٣ أنظر الملحق ٢

٤ أنظر الملحق ٢.

٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة العمل الدولية (ILO) ومكتب الأمم المتحدة لِخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM)

٦ انظر الملحق ٢

ح. تعقد عمليات تسجيل وإغلاق الشركات.

ط. وجود منافسة غير عادلة من جانب القطاع العام.

ي. غياب حوار دائم بين الحكومة والقطاع الخاص.

ك. عدم الإلمام الكافي بِديناميكية السوق العالمي والإقليمي.

أسفرت العوامل المذكورة آنفا عن تزايد إغلاق شركات القطاع الخاص. وترتّب على ذلك محدودية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وافتقاده إلى القدرة على المساهمة في التنوع الاقتصادي أو خلق فرص العمل.

١. ٥. الأهداف التنموية لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص

تتمثل الأهداف التنموية الشاملة لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص في تقوية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد الوطني غير النفطي وإعادة تنشيطه عن طريق توفير خارطة طريق للحكومة لقيادة عملية تطوير القطاع الخاص الذي سيسهم، خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٣٠، إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي وتحسين بيئة ممارسة الأعمال في العراق. وسيجري إحراز تقدّم في تحقيق التطلعات المُلخّصة في الرؤية وكذلك الأهداف المحددة الموصوفة في الفصل الأول.

تهدف الأنشطة التي ستُنفذ في إطار إستراتيجية تطوير القطاع الخاص إلى التصدي للإحتياجات ذات الأولوية في تطوير القطاع الخاص والتي سيجري التوافق عليها بين المعنيين ضمن الحكومة وبين الحكومة وممثلين عن القطاع الخاص.

سيُنشأ أيضا منبر دائم للحوار بين الحكومة والقطاع الخاص، لتشارك الأفكار والمعلومات اللازمة لتوليف سياسات وبرامج تطوير القطاع الخاص التي تضعها الحكومة، وإبقائها على المسار الصحيح لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وزيادة عدد فرص العمل المتاحة للقوى العاملة. فضلا عن ذلك، ستخدم إستراتيجية تطوير القطاع الخاص الأغراض الإضافية التالية:

أ. إعادة تموضع العراق بين الاقتصادات الرائدة في المنطقة.

ب. تحقيق تكامل أفضل لإقتصاد العراق مع الإقتصادات الإقليمية والعالمية.

ج. المساهمة في تحسين تصنيفات السوق المحلية في العراق في ميدان الأعمال.

د. تزويد المنظمات الوطنية والدولية بِإطارٍ واضحٍ وملزم لتنسيق جداول أعمالها بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١. ٦. الإطار الزمني والأهداف المرحلية

في الإطار الزمني المحدد بـ ٢٠١٤ - ٢٠٣٠، سيجري تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص على ثلاث مراحل متعاقبة:

المرحلة الأولى ٢٠١٤ - ٢٠١٧

ستقود الحكومة تنفيذ أنشطة المرحلة الأولى في شراكة تامة مع القطاع الخاص، والحكومات المحلية والمعنيين الآخرين. وستركز المرحلة الأولى على تنفيذ أنشطة ذات أولوية لتحقيق نجاحات سريعة في تطوير القطاع الخاص، لاسيما تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص وتفعيله (تحت مظلة الركيزة الرابعة)، إطلاق أنشطة الدعم المباشر للقطاع الخاص (الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المناطق الصناعية، مراكز تطوير الأعمال، حاضنات الأعمال، سلاسل القيمة وعناقيد التجهيز)، وتشريع و / أو تعديل القوانين والأنظمة الرئيسية، وتنفيذ حملات توعية عامة لإطلاع المواطنين على التغييرات الإيجابية المتوخاة في بيئة الأعمال (الجدول - ١ والجدول - ٢).

وفي المرحة الأولى، من المتوقع أن يحقق القطاع الخاص نموا متواضعا ليسهم في عام ٢٠١٧ بنحو ٣٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٣٠,٥٪ عام ٢٠١٢ ويوفر فرص عمل بدوام كامل لنحو ٣٠٪ من القوة العاملة مقارنة بـ ٢٥٪ عام ٢٠٠٨ وأن تنخفض البطالة من معدل ١١٪ في عام ٢٠١١ إلى معدل ٦٪ الذي تستهدفه خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧، لاسيما بين النساء والشباب.

تتضمن إستراتيجية تطوير القطاع الخاص خطة تنفيذية أولية للمرحلة الأولى تتكون من ٢١ نشاطا موزعة على الركائز الأربع. وقد أدرجت تلك الأنشطة، والأطراف المشرفة والمنسقة، والأطراف المنفذة ومؤشرات النجاح لكل منها في الجدول - ١، في حين يبين الجدول - ٢ الإطار الزمني والكلفة التقديرية لكل نشاط في الأمد الزمني للمرحلة الأولى، أما الملحق - ٣ فيتضمن ملخصات الأنشطة المخططة.

وتقّدر كلفة تنفيذ أنشطة المرحلة الأولى بنحو ٤٤٧ مليار دينار، نحو ٦٧٪ منها (٣٠٠ مليار دينار) سيوجه نحو توفير منح وقروض ميسرة وضمانات قروض وحوافز متنوعة للقطاع الخاص.

المرحلة الثانية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢

ستستثمر المرحلة الثانية النجاحات المتحققة في المرحلة الأولى، بتنفيذ وتفعيل كل أنشطة الدعم المباشر. وستؤدي هذه إلى توسع القطاع الخاص، حجما ونشاطا، ليوفر نحو ٤٥٪ من الناتج القومي الإجمالي ونحو ٣٥٪ من فرص التشغيل، وأن ينخفض معدل البطالة إلى أقل من ٦٪. في الوقت نفسه، سيكون هنالك تحسن جوهري في بيئة الأعمال، ومناخ الإستثمار وترتيب العراق في تقارير ممارسة الأعمال السنوية التي يصدرها البنك الدولي.

وبحلول عام ٢٠٢٢ ستكون إعادة هيكلة كل الشركات العامة قد أنجزت وأدخلت في شراكات تكاملية مع القطاع الخاص عبر سلاسل قيمة وعناقيد تجهيز.

ج. المرحلة الثالثة ٢٠٢٢ - ٢٠٣٠

في أثناء المرحلة الثالثة، ستنقل الحكومة تدريجيا إلى القطاع الخاص قيادة تنفيذ ستراتيجية تطوير القطاع الخاص. وسيكون هنالك نمو سريع في القطاع الخاص، محققا، بحلول عام ٢٠٣٠، مساهمة لا تقل عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٥٠٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وموفرا ما لا يقل ٥٥٪ من فرص التشغيل للقوة العاملة في حين سيستقر معدل البطالة عند ٤٪ أو أقل.

وبحلول عام ٢٠٣٠ أيضاً، ستكون رؤية ستراتيجية تطوير القطاع الخاص قد تحققت، وسيكون للعراق قطاع خاص حيوي ومزدهر، مبادر محلياً، ومنافس اقليمياً، ومتكامل عالمياً، بهدف تحقيق التنوع الإقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص العمل.

الفصل الثاني: المنهج العام

٢. ١. التوجهات الرئيسية

أ. بهدف دعم القطاع الخاص، ستبحث الحكومة عن حلول تستهدف الاحتياجات الآنية وطويلة الأجل ذات الأولوية لمجتمع الأعمال.

ب. وفي أثناء المضي قدماً بالإصلاحات، ستنشيء الحكومة صندوقا يتيح موارد مالية لِـ (١) تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و(٢) تسهيل الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العامة.

ج. في البداية، ستدير الحكومة عملية تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، على أن ينتقل دور الإدارة تدريجياً إلى القطاع الخاص.

د. سيجري تحقيق أهداف إستراتيجية تطوير القطاع الخاص باستخدام نهج ذي شعب ثلاث: الركائز الثلاث لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

هـ. ستُعنى الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ، بِتنفيذ الأنشطة اللازمة لتحقيق التقدم المنشود تحت الركائز التنموية الثلاث.

٢. ٢. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

أ. ستكون وسيلة مرنة، وينبغي أن يُنظر إليها على أنها قادرة على التعامل مع التطورات في الميدان الاقتصادي، وتخضع للمراجعة الدورية والتوليف المستمر بحيث تستجيب للاحتياجات المستجدة ذات الأولوية، والفرص الجديدة، والظروف المتغيرة.

ب. ستستند إلى الترتيبات المؤسسية القائمة ومنجزات الإصلاح الهيكلي الأخيرة، والمشاغل المشتركة للمعنيين، والتوجهات المقررة في السياسات، والجهود الجارية من قبل جميع الأطراف الفاعلة، فضلاً عن الفرص المتاحة. وعلى هذا النحو، ستستمر إستراتيجية تطوير القطاع الخاص أساساً بِتوسيع عملية الإصلاح التي بدأت خلال السنوات الأخيرة والتي تحتاج إلى مزيد من الترسيخ والتعجيل، مع التزام مُشترك من كل الأطراف المعنية.

ج. متوائمة مع خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، التي تعد الأداة الوطنية الحاكمة التي تعالج مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها في العراق.

د. متوائمة مع وثائق السياسات والإستراتيجيات الوطنية الأخرى، لاسيما الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة وخارطة طريق إعادة هيكلة الشركات العامة.

٢ . ٣ . الركائز الأربع لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص

- الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص
- الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال
- الركيزة الثالثة: برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ

٢ . ٤ . الأهداف الشاملة للركائز الأربع

الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص

توفير معلومات دقيقة للحكومة والمعنيين في القطاع الخاص عن القطاع الخاص بشقيه: المنظم وغير المنظم لأغراض التخطيط واتخاذ القرار.

الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال

أ. تبسيط وتيسير السياسات، والقوانين، والأنظمة، والتعليمات والإجراءات لتحفيز تطور القطاع الخاص.

ب. تعزيز فرص مؤسسات الأعمال في الحصول على التمويل.

ج. تحفيز زيادة الإنتاج والإبتكار، وتشجيع التسجيل والاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص.

د. تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إتحادات وجمعيات القطاع الخاص.

ه. تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والترخيص والتصديق.

الركيزة الثالثة: برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية.

ب. إشراك القطاع الخاص، بضمنه الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إعادة هيكلة الشركات العامة.

الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ

ضمان تنفيذ كفء وفعّال لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

٢. ٥. دور الحكومة في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

في البداية، ستأخذ الحكومة زمام المبادرة في تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، لتنتقل بعدئذ تدريجياً من أدوارها االحالية الآتية:

أ. مالكاً رئيسياً

ب. مُخطِّطاً

ج. مُنظِّماً

د. مُستثمِراً

هـ. مُنتِجاً

إلى أدوارها الجديدة الآتية في تطوير القطاع الخاص:

أ. مُروِّجاً

ب. مُيسِّراً

ج. راعياً

٢. ٦. دور القطاع الخاص في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

سيتولى القطاع الخاص تدريجياً الأدوار الحالية المذكورة آنفا للحكومة وسيقود تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في المرحلة الثالثة (٢٠٢٣ - ٢٠٣٠).

٢. ٧. المسؤوليات والأدوار الإنتقالية

خلال هذه المرحلة الإنتقالية، ستعمل الحكومة على:

أ. ضمان تحسين الاستقرار والأمن في العراق لإتاحة المجال للشركات بأن تستثمر وتتطور وأن تصبح أكثر قدرة على المنافسة.

ب. تطبيق نهج تشاركي وشمولي مع القطاع الخاص.

ج. إقامة منبر حوار وتشاور دائمين مع القطاع الخاص على أساس الاحترام المتبادل بهدف بناء التعاون والثقة.

د. تنفيذ الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية والسياساتية.

ه. تطوير منظومة وأدوات الدعم المالي للقطاع الخاص من أجل أن يبرز وينمو.

و. تعزيز بيئة الأعمال بهدف جذب الاستثمارات.

ز. التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية.

ح. الدعوة إلى تمكين والمساواة بين النوعين الإجتماعيين وضمان دور أقوى للنساء في القوة العاملة العراقية.

ط. **مراقبة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.**

ي. **تحسين البنية التحتية الاقتصادية وإمدادات الطاقة.**

ك. **ضمان معايير الجودة للمنتجات المحلية والمستوردة.**

ل. **تطبيق أفضل الممارسات البيئية.**

م. **حماية حقوق الملكية الفكرية.**

بموازاة ذلك، لا بد للقطاع الخاص من الارتقاء إلى مستوى التحدي وأخذ زمام المبادرة في حشد موارده من أجل القيام بدور رائد في:

أ. **تقوية إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، وتعزيز إستدامتها مع ضمان تمثيل أعلى للأعمال الخاصة فيها.**

ب. **المساهمة في جهود الحكومة لإنشاء منبر دائم للحوار بين الحكومة والقطاع الخاص.**

ج. **المشاركة في صياغة السياسات والخطط القطاعية التي من شأنها أن تصبح من مكونات خطط التنمية الوطنية.**

د. **مساعدة الحكومة في تنفيذ مكونات خطط التنمية الوطنية.**

ه. **إنشاء منظمات مهنية وتقنية فعالة وكفوءة لضمان أعلى مستوى من الخدمة في كل مهنة أو تجارة.**

و. **تشجيع استخدام السلع والمواد والخدمات ذات المحتوى المحلي بديلاً عن تلك المستوردة.**

الفصل الثالث: القطاعات المستهدفة والمجالات المواضيعية

٣. ١. النتائج المستخلصة من الدراسات التي أجريت خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٢

أ. حقق العراق نمواً اقتصادياً سريعاً بمعدل أقل قليلاً من ٩٪ سنوياً في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١. ومن المتوقع أن يكون معدل النمو نحو ٩٪ في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ونحو ٨,٣٪ عام ٢٠١٥. ويعزى أغلب النمو المتحقق في السنوات الماضية إلى قطاع النفط، لكن في السنوات القليلة المقبلة، من المتوقع أن يصل نمو القطاع غير النفطي إلى ١٤٪ سنوياً ليبرز كمساهم هام في النمو مستقبلاً.

ب. لا تزال الأستثمارات الأجنبية محددة بالقطاعات الخمسة الآتية: النفط والغاز، والصناعة، والإسكان، والنقل، والكهرباء، والتي شكلت ٩٠٪ من النشاطات التجارية الأجنبية في عام ٢٠١٠. وهذه القطاعات الخمسة تهيمَن عليها الشركات العامة وتتلقى أيضا الحصة الأكبر من الإستثمارات العامة.

ج. ومع ذلك، توفر صناعاتُ أخرى فرصاً استثمارية في العراق مثل الصناعات الكيميائية، والمعدنية، والدوائية، والسياحة والترفيه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات التكنولوجية المتطورة.

د. توجد فرص استثمارية أخرى في مجالات خدمات النفط والغاز والصناعات التحويلية (مثل التكرير والبتروكيميائيات وتوزيع المنتجات النفطية).

ه. أدت الزيادة في الإنفاق الرأسمالي العام والاستثمارات الأجنبية ومتطلبات التنمية إلى طفرة في الطلب على مواد البناء. وهنالك إحتياطيات كبيرة من المواد الخام اللازمة لإنتاج مواد البناء في أجزاء عديدة من العراق.

و. تتيح الإحتياطيات الوفيرة من الكبريت الحر والصخور الفوسفاتية فضلا عن وفرة الغاز الطبيعي الفرصة لإستقطاب استثمارات محلية وأجنبية ضخمةٍ في صناعة الأسمدة.

ز. تعزز إمكانيات العراق الزراعية والطلب المتزايد على المنتجات الغذائية المنتجة محلياً من فرص التوسع في إنتاج اللحوم والدواجن والأسماك والألبان والتمور والصناعات الغذائية.

جرى تقييم القدرة التنافسية لقطاعات مختارة من الاقتصاد العراقي والفرص الاستثمارية الكامنة ضمن برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق (الجدول -٣). ويبين الجدول أن كل القطاعات تقريباً (باستثناء قطاع النسيج) توفّر فرصاً استثمارية جذابة.

منذ عام ٢٠٠٣، هيمن قطاعا التجارة والخدمات على الاقتصاد غير النفطي في العراق، بينما تراجع التصنيع والقطاعات الإنتاجية الأخرى. وكان ذلك نتيجة للعديد من العوامل، بما في ذلك سياسة الاستيراد المفتوح التي اعتمدها النظام السابق منذ عام ١٩٩٨ واستمرت حتى الوقت الحاضر والتي سهّلت دخول الواردات الرخيصة إلى الأسواق العراقية، مما صعّب من قدرة العديد من المنتجات العراقية على المنافسة.

وبإعتبار أن التجارة غير النفطية تشكل أهم قطاع اقتصادي من حيث العمالة والتعاملات الخارجية، فإن هناك حاجة ملحة إلى اعتماد وإنفاذ الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة الذي سيجري تناوله ضمن الركيزة الثانية لتحسين السيطرة على الواردات، لا سيما التخليص الجمركي وفحوصات الجودة وإجراءات التصديق.

بِموازاة ذلك، ينبغي أن يهدف النظام التجاري المُقنن إلى المساهمة في زيادة المحتوى المحلي من الواردات كعنصر رئيسي في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، والذي من شأنه أيضاً أن يضمن نمو فرص العمل. ولهذا الغرض، ستضمن إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، في نطاق الركيزة الثالثة، دعم القطاعات التصنيعية من أجل تحسين الجودة وخفض تكاليف الإنتاج المحلي التي لا زالت مرتفعة.

٣. ٢. معايير القطاعات ذات الأولوية

في حين أنه ينبغي، من الناحية النظرية، أخذ جميع قطاعات الاقتصاد بعين الاعتبار في أية إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الخاص، فإن إستراتيجية تطوير القطاع الخاص هذه تركز على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في غياب إستراتيجيات قطاعية محددة. ووفقاً لذلك، ستركز إستراتيجية تطوير القطاع الخاص هذه على القطاعات التي:

أ. تتيح إمكانية الإستفادة من الموارد الطبيعية الوفيرة في العراق، لا سيما النفط والغاز والموارد المعدنية.

ب. تتيح فرصاً فورية للشراكات بين القطاعين العام والخاص (المحلي والأجنبي).

ج. تتيح للقطاع الخاص سد الحاجة المحلية.

د. تتميز بالعمالة الكثيفة ويمكن أن تولّد فرص عمل عميمة ومتوازنة بين النوعين الإجتماعيين.

ه. أعدت، أو يجري إعداد، خطط قطاعية ودراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية لها.

و. تتضمن نقل التكنولوجيا، والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات، والطاقة البديلة و / أو المتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

وفقاً للتحليلات التي أجرتها حتى الآن منظمات وطنية ودولية، فإن لدى جميع القطاعات الرئيسية المحركة للإقتصاد ومن وجهات النظر تلك إمكانات هائلة لتنمية السوق وخلق فرص العمل كما مبين في الجدول -٣. ومن بين وجهات النظر هذه يمثل تنشيط القطاع الصناعي أولوية قصوى لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير القطاع الخاص، لاسيما إذا أشركت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة الشركات العامة على نحو أكثر فاعلية.

وعلى الرغم من ارتفاع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٪ في عام ٢٠٠٨، إلا إن حصته في تكوين رأس المال الثابت انخفضت بشكل كبير من ١٨٪ إلى ٢,٦٪ في الأمد الزمني نفسه. وإنخفضت حصة القطاع الصناعي، بشقيه العام والخاص، من ٤,١٨ - ٤,٤٦٪ في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ إلى ٢,١٤٪ في عام ٢٠١٢ بحد أقصى قدره ٢,٨٤٪ في عام ٢٠٠٩. وستقدّم إستراتيجية تطوير القطاع الخاص دعماً تقنياً ومالياً إلى قطاع الصناعة وغيره من قطاعات الاقتصاد التي تتمكن من إنشاء وإدامة سلاسل قيمة و / أو عناقيد تجهيز ضمن القطاعات غير النفطية الإستراتيجية الرئيسية.

الفصل الرابع: إطار العمل

٤. ١. الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص

تتناول هذا الركيزة الحاجة الملحة لاكتساب فهم أفضل للقطاع الخاص من خلال تسجيل الشركات، ومسوحات جمع المعطيات، وتخطيط وتحليل المعطيات وكذلك ديناميكيات السوق التي تؤثر في إستمراريتها.

يعد الحصول على معطيات ومعلومات أكثر تكاملا حول ما يشكل القطاع الخاص اليوم والمحيط المحدد الذي تنشط فيه الأعمال في العراق متطلبا أساسيا لاتخاذ القرارات الرشيدة وتبرير الإصلاحات المقترحة والإجراءات الموجهة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال.

وسيجري الحث بإتجاه التخطيط المسبق والمفاضلة بين تكاليف فرص الإستثمار المتنوعة، سواء من قبل مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص، عن طريق إنشاء منصة معطيات ومعلومات معدة جيداً ومتاحة للإستخدام المفتوح.

والمقصود بمنصة المعطيات والمعلومات منظومة من قواعد المعطيات، وأدوات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات المتاحة لإستخدام المستفيدين في الحكومة والقطاع االخاص، والتي تحوي عدد وتوزيع وتطور الأعمال في القطاعين المنظم وغير المنظم، فضلاً عن التطورات في الظروف المحيطة والعوامل المؤثرة حاليا في الأسواق، وتحليل الفرص والعقبات.

٤. ١. ١. أهداف الركيزة الأولى

تهدف الركيزة الأولى، على وجه التحديد، إلى:

أ. تعزيز وإستكمال المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء.

ب. تزويد المؤسسات الحكومية بالمعطيات اللازمة لتخصيص الموارد، لاسيما تلك التي تستهدف دعم القطاع الخاص والنمو الإقتصادي.

ج. تزويد القطاع الخاص بالمعطيات اللازمة للتخطيط الإستراتيجي للإستثمار.

د. زيادة عدد مؤسسات الأعمال المسجلة زيادة ملموسة.

ه. الإسهام في تقديم المعلومات اللازمة لتعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص.

و. تنظيم القطاع الخاص غير المنظم.

٤. ١. ٢. أنشطة الركيزة الأولى

بشكل أكثر تحديداً، ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيجري إعتماد أربعة أنواع من الأنشطة والإجراءات الموصوفة بإيجاز في الجدول -٢ وبالتفصيل في الملحق -٣ (خلاصات الأنشطة - المرحلة الأولى):

أ. إجراء مسح للقطاع الخاص المنظم وغير المنظم في المحافظات.

ب. تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص وتقييم المعطيات المستحصلة من المسوحات والمصادر الأخرى.

ج. تطوير قدرات الحكومة والمعنيين في القطاع الخاص على إستخدام المعلومات والتخطيط والمتابعة وتقديم التقارير.

د. تطوير شبكة من مراكز تسجيل الأعمال المحلية.

٤. ٢. الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال

تعنى هذا الركيزة بالحاجة الملحة للقطاع الخاص للعمل في بيئة داعمة، متسقة، ويمكن التنبؤ بها، معززة بسياسات قانونية وتنظيمية وإستراتيجية ومالية جديدة.

٤. ٢. ١. أهداف الركيزة الثانية

تهدف الركيزة الثانية إلى:

أ. وضع سياسات وقوانين وأنظمة وتعليمات وإجراءات مبسطة تحفز تطور القطاع الخاص.

ب. تحسين فرص مؤسسات الأعمال الخاصة في الحصول على تمويل.

ج. وضع حوافز لزيادة الإنتاج والإبتكار، وتشجيع تسجيل الأعمال، والإستثمار الخاص وفرص العمل.

د. تحسين الخدمات التي تقدمها إتحادات وجمعيات القطاع الخاص لمؤسسات الأعمال.

ه. تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والترخيص والتصديق.

٤. ٢. ٢. أنشطة الركيزة الثانية

على وجه التحديد ولتحقيق الأهداف المذكورة ، آنفاً ستكون هنالك ٧ مجموعات رئيسية من الأنشطة والإجراءات الموصوفة بإيجاز في الجدول -٢ وبالتفصيل في الملحق -٣ (خلاصات الأنشطة - المرحلة الأولى):

أ. إطلاق حوار بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتشاور الحكومة مع القطاع الخاص عند وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة أو تعليمات تخص الأخير.

ب. مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وإصدار قوانين جديدة، وإزالة التعقيدات الروتينية.

ج. تعديل الإجراءات والضوابط من أجل تحسين فرص القطاع الخاص في الحصول على تمويل.

د. تطوير وإقتراح خطط استراتيجية وسياسات جديدة تستهدف المجالات ذات الأولوية التي تدعم القطاع الخاص.

ه. تقديم حوافز للإستثمارات الجديدة والإبتكار وتسجيل الأعمال.

و. دعم إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وزيادة التغطية بالخدمات المقدمة للأعضاء.

ز. تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والترخيص والتصديق.

٤. ٣. الركيزة الثالثة: برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتضمن الركيزة الثالثة الأنشطة والمشاريع والتداخلات الفعلية التي ستنفذ من قبل الهيكلية المقترحة في الركيزة الرابعة من أجل تحقيق فائدة مباشرة للقطاع الخاص عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

٤. ٣. ١. أهداف الركيزة الثالثة

تهدف الركيزة الثالثة إلى:

أ. تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية.

ب. إشراك القطاع الخاص، بضمنه الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إعادة هيكلة الشركات العامة.

٤. ٣. ٢. أنشطة الركيزة الثالثة

بشكل أكثر تحديداً ولتحقيق الأهداف المذكورة في أعلاه، سيجري توخى ٦ مجموعات رئيسية من الأنشطة والإجراءات الموصوفة بإيجاز في الجدول - ٢ وبالتفصيل في الملحق - ٣ (خلاصات الأنشطة - المرحلة الأولى)، فضلا عن الأنشطة (الإجراءات) المدرجة تحت كل من الركيزة الأولى والركيزة الثانية:

أ. **توفير خدمات إستشارية وإرشادية، وخدمات تخطيط الأعمال، والتدريب والتشبيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

ب. **إنشاء صندوق لتوفير رأسمال إبتدائي، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع أنشطته، وإنشاء مؤسسات جديدة، وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الريادة والإبتكار.**

ج. **إستحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للعمل مع الشركات العامة.**

د. **تطوير مناطق صناعية، وحاضنات أعمال، ومراكز تطوير أعمال ومبادرات أخرى مماثلة.**

ه. **تشكيل وحدة متخصصة لتعزيز الوعي بالمساواة والشمولية بين النوعين الإجتماعيين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في القطاع الخاص.**

و. **إطلاق حملة توعية عامة.**

الفصل الخامس: تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

٥. ١. الركيزة الرابعة: الأهداف والهيكلية

تتضمن الركيزة الرابعة الهيكلية الشاملة لإدارة تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، والتي سيجري تأسيس مكوناتها المختلفة لضمان تنفيذ جميع الأنشطة والإجراءات المحددة في الركائز التطويرية الثلاث بكفاءة وفاعلية وعلى نحو متعاقب زمنياً من أجل التنفيذ السلس لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

من المزمع إنشاء مجلس تطوير القطاع الخاص يتبع مجلس الوزراء. وسيكون مجلس تطوير القطاع الخاص الهيئة الحكومية المعنية بتنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص على وفق ما سيجري تفصيله لاحقا.

تتضمن الركيزة الرابعة أيضاً تشكيل وحدة مراقبة وتقييم مستقلة تتولى مراجعة التقدم المحرز في أثناء تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص. وستلاحظ وحدة المراقبة والتقييم هذا التقدم المتحقق والمعوقات والقضايا الهامة التي تحتاج إلى معالجة، وتقدم توصيات في حينه لاتخاذ تدابير علاجية وتصحيح المسار أثناء تنفيذ أنشطة وإجراءات إستراتيجية تطوير القطاع الخاص التي تقوم بها الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص والهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأي من الكيانات الأخرى المُشارِكة، بغية تحقيق أهداف الرؤية بحلول عام ٢٠٣٠.

٥. ٢. هدف الركيزة الرابعة

ضمان تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص بكفاءة وفعالية وفي التوقيتات المحددة.

٥. ٣. أنشطة الركيزة الرابعة

هنالك أربعة أنشطة رئيسية تحت الركيزة الرابعة، أنظر (الجدول -١) و (الجدول -٢) و (الملحق -٣)

خلاصات الأنشطة - المرحلة الأولى:

أ. تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص.

ب. إنشاء وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة ضمن جميع الركائز والإشراف عليها.

ج. إنشاء نظام مراقبة وتقييم مستقل.

د. تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥. ٤. مبادئ إسترشادية

يتطلب تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص كفاءة وفاعلية وفي التوقيتات المحددة هيكلية إدارية للتنفيذ تتولى توجيّه عملية التطوير المستدام للقطاع الخاص وتحدّد دور كل من الحكومة والقطاع الخاص في إدارة هذه العملية وتحقّق التوازن في صنع القرار. وستستند هيكلية التنفيذ على المبادئ الأساسية التالية:

أ. دور فاعل ومتوازن للحكومة؛ والذي يستلزم توجيه تطوير القطاع الخاص توجيهاً إستراتيجياً مع تحقيق التوازن بين النهجين: المركزية واللامركزية.

ب. مشاركة فاعلة لجميع أصحاب المصلحة من البداية؛ لتسهيل النقل التدريجي وتسليم قيادة تطوير القطاع الخاص من الحكومة إلى القطاع الخاص. وعلى ذلك يتوجب على كل الأطراف المشاركة في دعم تطوير القطاع الخاص أن تساهم بفاعلية في التنفيذ.

ج. هيكلية تنفيذ برامج كفوءة ومكرسة؛ تتولى تنفيذ التداخلات على المستوى الوطني و/ أو العابر للقطاعات وتوفر الدعم التقني والإداري.

د. ترتيبات مراقبة وتقييم؛ تُعنى بتُقييِّم التقدم المُحرز في التنفيذ وتقييم الأداء وتستخلص الدروس وتقترح التعديلات وتحدد التحديات الجديدة الناشئة.

ه. بناء القدرات؛ الذي يوفر التدريب والدعم والمشورة التقنية للحكومة والمعنيين في القطاع الخاص.

و. المساواة بين النوعين الإجتماعيين؛ التي تبين للعموم أن مساهمة المرأة بدور مؤثر في القطاع الخاص تعد: (١) جزءاً لا يتجزأ من التقدم والنتائج المتوقعة من تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص و(٢) أولوية وطنية.

٥. ٥. هيكلية التنفيذ

من المؤمل أن هيكلية تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص: (١) ستتضمن آليات تشاور وصنع قرار، بسيطة وانسيابية وكفوءة تتيح لأصحاب القرار سرعة الإستجابة وإتخاذ إجراءات تصحيحية تحت مظلة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، (٢) ستضمن أن يكون لكل المعنيين في الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين عامة رأي في عملية صنع القرار. ولهذا الغرض، تلحظ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص تأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص يرتبط بمجلس الوزراء.

ستقوم وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ بإدارة النشاطات على المستوى الوطني والعابر للقطاعات المختلفة في إطار إستراتيجية تطوير القطاع الخاص. لكن في حال إقرار مشروع قانون الإصلاح الاقتصادي الإتحادي وإنشاء مجلس الإصلاح الاقتصادي الإتحادي، سيتولى مجلس الإصلاح الإقتصادي الإتحادي واجبات ومسؤوليات مجلس تطوير القطاع الخاص. وفي هذه الحالة تصبح وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ جزءاً لا يتجزأ من مجلس الإصلاح الإقتصادي الإتحادي وتقوم بالمهام نفسها المبينة لاحقاً.

٥. ٦. مجلس تطوير القطاع الخاص

سيكون مجلس تطوير القطاع الخاص أعلى هيكلية مؤسسية تُشرف على إدارة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص وتنفيذها. وينبغي أن يكون مجلس تطوير القطاع الخاص منبراً للحوار والمشاركة والتفاعل والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص واتخاذ القرارات وإصدار التوصيات بشأن الأنشطة التي تتضمنها إستراتيجية تطوير القطاع الخاص. وستقدم قرارات مجلس تطوير القطاع الخاص إلى مجلس الوزراء للموافقة أو المصادقة عندما يتطلب ذلك نظامه الداخلي. وسيكون لمجلس تطوير القطاع الخاص فروع أو ممثليات في المحافظات تتولى تنسيق تنفيذ انشطة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص بين الأطراف المحلية المعنية (الحكومات المحلية، فروع الدوائر المركزية، فروع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المحلية) ومع مجلس تطوير القطاع الخاص ووحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ ووحدة المراقبة والتقييم.

سيجري لاحقا تحديد من سيتولى رئاسة مجلس تطوير القطاع الخاص، وسيكون هنالك ممثلون عن كل أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجلس تطوير القطاع الخاص بما في ذلك ممثلين عن:

أ. الوزارات المركزية والجهات غير المرتبطة بوزارة (وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة التجارة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء، البنك المركزي العراقي).

ب. حكومة إقليم كردستان.

ج. إتحادات وجمعيات القطاع الخاص.

د. المؤسسات المالية، لاسيما رابطة المصارف الخاصة العراقية ومنظمات التمويل الصغير والمتوسط.

ه. نقابات العمال.

و. الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووحدة إعادة هيكلة الشركات العامة.

ز. الحكومات المحلية (ثلاث محافظات وبشكل دوري وبالتناوب).

ح. خبراء مستقلون (عراقيون ودوليون) بصفة إستشاريين.

وسيخصص الثلث على الأقل من عضوية مجلس تطوير القطاع الخاص إلى ممثلي القطاع الخاص. وتتحدد مهام مجلس تطوير القطاع الخاص بما يأتي:

أ. مراجعة والبت في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأنشطة والعمليات المرتبطة بالقطاع الخاص، والطلب من المؤسسات الحكومية المعنية تنفيذها بعد التوجيه بصددها من مجلس الوزراء.

ب. ضمان تبسيط القوانين والأنظمة النافذة التي تُنظم شؤون القطاع الخاص واقتراح تعديلات على القوانين والأنظمة الحالية أو اعتماد قوانين وأنظمة جديدة.

ج. تنسيق جميع الجهود لتطوير القطاع الخاص مع الوزارات المركزية وحكومة إقليم كردستان والجهات غير المرتبطة بوزارة والحكومات المحلية.

د. تنسيق إعادة هيكلة الشركات العامة بمشاركة القطاع الخاص مع ضمان وجود تدابير للتخفيف من الأثر الاجتماعي.

ه. إعداد استراتيجيات وطنية وعلى مستوى المحافظات بما يتماشى مع إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

و. مراقبة وتقييم تنفيذ سياسات وبرامج وأنشطة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص وإعادة توجيهها بالإستفادة من الدروس المستحصلة والظروف المتغيرة والفرص المستجدة.

ز. إعداد تقارير مرحلية عن تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص لتقديمها إلى مجلس الوزراء والمعنيين في القطاع الخاص.

٥. ٧. وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ

ستعمل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ تحت مظلة مجلس تطوير القطاع الخاص وتكون مسؤولة أمامه. وسيكون تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ مفتاح الإطلاق الناجح لتنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص. وستتولى وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ تنسيق وإدارة وتنفيذ أنشطة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، بما في ذلك:

أ. تصميم وإدارة وتنفيذ الأنشطة المقررة في إطار الركائز الأربع.

ب. إعداد خطط العمل السنوية وإستحصال موافقة مجلس تطوير القطاع الخاص ومجلس الوزراء إن تطلب الأمر.

ج. تيسير التشاور المنتظم والتنسيق الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات المُتعاقد معها.

د. تيسير التشاور المنتظم والتنسيق الوثيق بين مجلس تطوير القطاع الخاص وكل من حكومة إقليم كردستان والحكومات المحلية بشأن تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، لاسيما عبر فروع أو ممثليات مجلس تطوير القطاع الخاص في المحافظات.

ه. صياغة السياسات والتشريعات الجديدة على النحو المطلوب لاعتمادها من قبل الحكومة.

و. تصميم وصياغة المواصفات الفنية وشروط المرجعية لجميع الأنشطة التي تتطلب الاستعانة بأطراف خارجية لتنفيذها.

ز. وضع كراسات وسياقات العمل القياسية والتعليمات الإرشادية لإدارة ومراقبة تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

ح. توريد المساعدة التقنية الخارجية وخدمات التدريب والمعدات وجميع المدخلات اللازمة لتنفيذ أنشطة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

ط. إصدار الدعوات لتقديم العطاءات والعقود وأوامر الشراء.

ي. إدارة عملية إختيار الجهات المتعاقد معها والشركات الاستشارية والخبراء.

ك. الإدارة الأولية لصندوق رأس المال الإبتدائي الذي سيُنشأ تحت الركيزة الثالثة ريثما يتم إنشاء الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث ستنتقل إدارة الصندوق إليها.

ل. إدارة جهود التوعية العامة والتواصل والعلاقات الخارجية.

م. دعم مجلس تطوير القطاع الخاص في إنشاء وحدة مراقبة وتقييم مستقلة لتقييم تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

ن. تنظيم وإعداد جداول أعمال ومحاضر اجتماعات مجلس تطوير القطاع الخاص.

س. تقديم تقارير منتظمة عن تقدم العمل إلى مجلس تطوير القطاع الخاص مع توصيات بشأن الإجراءات أو السياسات ذات الأولوية اللازم إعتمادها من قبل المؤسسات والمنظمات المعنية.

وبشكل عام ستتولى وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ مهام التنسيق بين الوزارات والقطاعات والهيئات المركزية والحكومات المحلية وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص فضلا عن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالسياسات والستراتيجيات الوطنية أو العابرة للقطاعات. أما الأنشطة الأخرى فستتولى تنفيذها الوزارات والهيئات المركزية والحكومات المحلية، كل حسب إختصاصه وذلك لتجنب التداخل في التنفيذ.

٥. ٨. المراقبة والتقييم

يعد إنشاء نظام مناسب للمراقبة والتقييم شرطا مسبقا في تحقيق التنفيذ المستدام لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص وإدخال إجراءات تصحيحية.

وسيكون مجلس تطوير القطاع الخاص مسؤولاً عن مراقبة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص وتقديم تقارير عن النتائج إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات اللازمة وفقاً لذلك.

تفترض هيكلية الإدارة إستحداث نظام مراقبة وتقييم بثلاث مستويات لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص تتولاها وحدة مراقبة وتقييم مختصة تستحدث تحت مظلة مجلس تطوير القطاع الخاص. وتقدم وحدة المراقبة والتقييم تقارير المراقبة والتقييم بانتظام على كل مستويات المراقبة والتقييم إلى مجلس تطوير القطاع الخاص. وستؤدي وحدة المراقبة والتقييم المهام التالية لكل مستوى:

المستوى ١: كفاءة تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

يعنى هذا المستوى بالمراقبة والتقييم فيما إذا كانت البرامج والمشاريع والمبادرات المحددة في نطاق إستراتيجية تطوير القطاع الخاص تنفذ على نحو ملائم، وفيما إذا كان ذلك التنفيذ فعّالا من حيث الكلفة.

المستوى٢: فعالية السياسات المقترحة وبرامج الدعم

يركز هذا المستوى من المراقبة والتقييم إذا ما كانت السياسات والبرامج ملائمة على نحو كافٍ لتنفيذ رؤية وأهداف إستراتيجية تطوير القطاع الخاص. ولهذا الغرض، فإن وحدة المراقبة والتقييم ستقيس أداء تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص من قبل مختلف الجهات مقارنة بمعايير ومؤشرات نجاح محددة.

المستوى٣: مدى ملائمة رؤية وأهداف إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

يُعنى هذا المستوى من المراقبة والتقييم بما إذا كانت الرؤية والأهداف والأنشطة المقترحة ضمن إستراتيجية تطوير القطاع الخاص لا تزال ملائمة مع مرور الوقت نظراً لوتيرة التطورات على المستوى الوطني، وما إذا كانت هنالك حاجة إلى إعادة النظر فيها وتعديل إستراتيجية تطوير القطاع الخاص وفقاً لذلك.

٥. ٩. التوعية العامة والتواصل

سيضمن مجلس تطوير القطاع الخاص نشر المعلومات عن عناصر وتَقدُّم تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص على أوسع نطاق بين مؤسسات الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان والحكومات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص، وعراقيي المهجر، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وبين المواطنين عامة باستخدام قنوات ووسائل الإعلام المختلفة ومواد التوعية العامة.

ويتعين على وجه الخصوص نشر إستراتيجية تطوير القطاع الخاص بين أعضاء مجلس النواب ومجلس نواب إقليم كردستان ومجالس المحافظات من أجل تسهيل تنفيذها وإنفاذها.

وسيُعد مجلس تطوير القطاع الخاص إستراتيجية شاملة للتواصل والنشر وخطط تواصل ونشر وطنية وقطاعية ومحلية بما يتوافق مع خطة تنفيذ المرحلة الأولى وخطط العمل السنوية.

٥. ١٠. الإدارة الانتقالية

لحين تأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص، ستتولى هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء الإدارة الانتقالية لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص. وسيتضمن ذلك:

أ. **إستحصال موافقة مجلس الوزراء على إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.**

ب. **تقديم مقترح إلى مجلس الوزراء بخصوص تفويض وهيكلية وإرتباط وواجبات ومسؤوليات وعضوية وسياقات العمل، والموازنة التشغيلية لمجلس تطوير القطاع الخاص ، وإعداد مسودة قرار مجلس الوزراء و/أو الأمر الديواني بتشكيله وإرسالها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.**

ج. **تقديم مقترح إلى مجلس الوزراء بخصوص تفويض وهيكلية وواجبات ومسؤوليات الملاك والتوصيفات الوظيفية، وسياقات العمل والموازنة التشغيلية لوحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، وإعداد مسودة قرار مجلس الوزراء و/أو الأمر الديواني بتشكيلها وإرساله إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.**

د. **تنسيق الدعم التقني الدولي لفريق عمل الإصلاح الاقتصادي حسب الحاجة.**

ه. **إعداد خطة عمل مؤقتة وضمان التخصيصات المالية اللازمة لبدء تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص بدون تأخير وإدامة قوة الدفع التي أوجدها برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق والمشاورات بشأن إستراتيجية تطوير القطاع الخاص. وستتضمن خطة العمل المؤقتة الأنشطة المبينة في الجدول -٤. (ولتفاصيل هذه الأنشطة والجدول الزمني والتخصيصات المالية اللازمة أنظر الجدول -١ والجدول -٢ والملحق-٣). وسيكون خط الشروع لخطة العمل المؤقتة إقرار مجلس الوزراء لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص.**

و. **تكليف مدير تنفيذي بإدارة تنفيذ أنشطة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في المرحلة الإنتقالية، لاسيما التنسيق والمتابعة اليومية تحت مظلة هيئة المستشارين.**

الجدول - ١. مؤشرات النجاح للمرحلة الأولى (٢٠١٤ - ٢٠١٧)

الركيزة	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة	الكيانات المسؤولة		مؤشرات النجاح ٢٠١٤ - ٢٠١٧
			الإشراف / التنسيق المؤسسي	التنفيذ	
الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص	توفير معلومات دقيقة للحكومة والمعنيين في القطاع الخاص عن القطاع الخاص، بشقيه: المنظم وغير المنظم لأغراض التخطيط الأستراتيجي واتخاذ القرار، وتحديدا:	١. مسح القطاع الخاص المنظم وغير المنظم في كل أنحاء العراق	مجلس تطوير القطاع االخاص / وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، والحكومات المحلية، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص	إنجاز المسح وإستحداث قواعد بيانات في كل أنحاء العراق
	أ. تعزيز وإستكمال المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء . ب. تزويد المؤسسات الحكومية بالمعطيات اللازمة لتخصيص الموارد، لاسيما تلك التي تستهدف دعم القطاع الخاص والنمو الإقتصادي. ج. تزويد القطاع الخاص بالمعطيات اللازمة للتخطيط الإستراتيجي للإستثمار.	٢. تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص وتقييم المعطيات المستحصلة من المسوحات والمصادر الأخرى	مجلس تطوير القطاع االخاص / وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ	وزارة التخطيط: المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات، دائرة السياسات اللإقتصادية والمالية - قسم القطاع الخاص، الدائرة القانونية - قسم تسجيل وتصنيف المقاولين / وزارة الصناعة والمعادن: المديرية العامة للتنمية الصناعية / وزارة التجارة: دائرة مسجل الشركات، دائرة تطوير القطاع الخاص / إتحادات وجمعيات القطاع الخاص / وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ	تطوير نماذج ريادية في مؤسسات حكومية مختارة وفي كل إتحادات وجمعيات قطاع الخاص
	د. زيادة عدد مؤسسات الأعمال المسجلة زيادة ملموسة. ه. الإسهام في تقديم المعلومات اللازمة لتعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص.	٣. تطوير قدرات الحكومة والمعنيين في القطاع الخاص على إستخدام المعلومات والتخطيط والمتابعة وتقديم التقارير	مجلس تطوير القطاع االخاص / وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ مجلس تطوير القطاع الخاص / وحدة المراقبة والتقييم	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ / وزارة التخطيط، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، وشركاء التنمية الدوليون	إعداد خطط، وتقارير تقدم العمل، واستراتيجيات (تحت للركيزة الثانية) وتنفيذها
		٤. تطوير شبكة من مراكز تسجيل الأعمال المحلية في المحافظات	مجلس تطوير القطاع االخاص / وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، وزارة التجارة، الحكومات المحلية	وزارة التجارة - دائرة مسجل الشركات، الحكومات المحلية، وإتحادات وجمعيات في القطاع الخاص	مراكز تسجيل أعمال قد إستحدثت وباشرت بالعمل في كل المحافظات

الركيزة	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة	الكيانات المسؤولة		مؤشرات النجاح ٢٠١٤ - ٢٠١٧
			الإشراف / التنسيق المؤسسي	التنفيذ	
الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال	أ. وضع سياسات وقوانين وأنظمة وتعليمات وإجراءات مبسطة تحفز تطور القطاع الخاص؛ ب. تحسين فرص مؤسسات الأعمال الخاصة في الحصول على تمويل؛ ج. وضع حوافز لزيادة الإنتاج والإبتكار، وتشجيع تسجيل الأعمال، والإستثمار الخاص وفرص العمل؛ د. تحسين الخدمات التي تقدمها إتحادات وجمعيات القطاع الخاص لمؤسسات الأعمال؛ تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة.	١. إطلاق حوار بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتشاور الحكومة مع القطاع الخاص عند وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة أو تعليمات تخص الأخير. ٢. مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وإصدار قوانين جديدة، وإزالة التعقيدات الروتينية.	مجلس الوزراء، مجلس تطوير القطاع الخاص	وحدة تنفيذ البرامج، فريق عمل الإصلاح الإقتصادي (في المرحلة الإنتقالية)، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، ووزارة الصناعة والمعادن، وزارة التجارة، وزارة الزراعة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والهيئة الوطنية للاستثمار، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص	أنجزت صياغة و/أو تعديل، وتبسيط وإدماج وسن القوانين والتعليمات ذات الأولوية ووضعها قيد التنفيذ (انظر الملحق ٤)
		٣. تعديل الإجراءات والضوابط من أجل تحسين فرص القطاع الخاص في الحصول على تمويل.	مجلس الوزراء مجلس تطوير القطاع الخاص	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص، وشركاء التنمية الدوليون (دعم تقني فقط)	أنجز وأقر الإطار التشريعي والتنظيمي ووضعت خطة التنفيذ لصندوق تمويل تأسيسي وتقديم ضمانات تحت النشاط ٣ - ٢
		٤. تطوير وإقتراح خطط استراتيجية وسياسات جديدة تستهدف المجالات ذات الأولوية التي تدعم القطاع الخاص.	مجلس الوزراء مجلس تطوير القطاع الخاص	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، الوزارات المعنية، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص	السياسات والإستراتيجيات أعدت وأقرت في كل القطاعات ذات الأولوية
		٥. تقديم حوافز للإستثمارات الجديدة والإبتكار وتسجيل الأعمال.	مجلس الوزراء / وزارة المالية / مجلس تطوير القطاع الخاص	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، وزارة المالية، الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التجارة، وزارة الصناعة والمعادن، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص	الإطار التنظيمي وإجراءات منح الحوافز المالية أعدت وأصبحت قيد التنفيذ
		٦. تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق.	مجلس الوزراء / مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ / مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة المراقبة والتقييم	وزارة التخطيط، - الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وزارة التجارة، وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ - مجلس تطوير القطاع الخاص (مساعدة فنية فقط)، وشركاء التنمية الدوليون (دعم تقني فقط)	أنجزت السياسة الوطنية للسيطرة النوعة ووتوكيد الجودة وأقرت ووضعت قيد التنفيذ، أنشأت / طورت منظومات سيطرة نوعية وتصديق وطنية
		٧. دعم إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وزيادة التغطية بالخدمات المقدمة للأعضاء.	مجلس تطوير القطاع الخاص	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ بالتعاون مع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص	إزدياد عدد الأعضاء، قدرات أكبر على إيصال خدمات أفضل وأكثر شمولا لمؤسسات القطاع الخاص عبر تنفيذ الأنشطة المقررة في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص والتشاور المنتظم بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يخص أهداف وأنشطة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

الركيزة	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة	الكيانات المسؤولة		مؤشرات النجاح ٢٠١٤ - ٢٠١٧
			الإشراف / التنسيق المؤسسي	التنفيذ	
الركيزة الثالثة: برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أ. تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية. ب. إشراك القطاع الخاص، بضمنه الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إعادة هيكلة الشركات العامة.	١. توفير خدمات إستشارية وإرشادية، وخدمات تخطيط الأعمال، والتدريب والتشبيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، والهيئة الوطنية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وزارة التخطيط، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص، وشركاء التنمية الدوليون (دعم تقني فقط)	إنشاء هيئة وطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستفادة ١٠-٢٠٪ من الأعمال الخاصة المسجلة في المحافظات من التمويل التأسيسي وخطط الضمانات المالية والخدمات المقدمة من الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
		٢. إنشاء صندوق لتوفير رأس مال إبتدائي، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع أنشطته، وإنشاء مؤسسات جديدة، وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الريادة الإبتكار.	مجلس الوزراء وزارة المالية مجلس تطوير القطاع الخاص	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، والهيئة الوطنية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، والبنوك التجارية (العامة والخاصة)، وشركاء التنمية الدوليون (دعم تقني فقط)	
		٣. إستحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للعمل مع الشركات العامة.	مجلس تطوير القطاع الخاص / وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ / وزارة المالية	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، والهيئة الوطنية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، ووزارة الصناعة والمعادن ، ووزارة التجارة، ووزارة المالية، ووزارة الموارد المائية، ووزارةالنفط، ووزارة الزراعة	إنشاء مالا يقل عن ٢٠ سلسلة و / أو عناقيد قيمة ناجحة ومستديمة بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
		٤. تطوير مناطق صناعية، وحاضنات أعمال، ومراكز تطوير أعمال ومبادرات أخرى مماثلة.	مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ / مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة المراقبة والتقييم	وزارة الصناعة والمعادن، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، ووزارة التجارة، والهيئة الوطنية للإستثمار، والحكومات المحلية، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص	تبني وتنفيذ الخطط في محافظات مختارة. تهيئة البنية التحتية لما لا يقل عن ٣ مناطق صناعية. إنشاء ٣ مراكز وحاضنات أعمال جديدة وتشغيلها.
		٥. تشكيل وحدة متخصصة لتعزيز الوعي بالمساواة والشمولية بين النوعين الإجتماعيين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في القطاع الخاص.	وزارة الدولة لشؤون المرأة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ،	إتحادات وجمعيات القطاع الخاص	تشكل النساء ٢٥٪ من العمالة في القطاع الخاص المنظم. حصول النساء على ٢٥٪ من التمويل الإبتدائي والضمانات المالية المقدمة من الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تشغل المرأة ١٥٪ على الأقل من عضوية المجالس التنفيذية لإتحادات وجمعيات القطاع الخاص.
		٦. إطلاق حملة توعية عامة	مجلس الوزراء مجلس تطوير القطاع الخاص	مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، وشبكة الإعلام العراقي، والإعلام الخاص، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص	إقامة ما لا يقل عن ٣٠ حدث مركزي وما لا يقل عن ٦ أحداث محلية في كل محافظة من المحافظات المستهدفة

الركيزة	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة	الكيانات المسؤولة		مؤشرات النجاح ٢٠١٤ - ٢٠١٧
			الإشراف / التنسيق المؤسسي	التنفيذ	
الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ	ضمان تطبيق استراتيجية تطوير القطاع الخاص بفاعلية وفي التوقيتات المحددة	١. إقامة منظومة إشراف عام، وحوار، وتفاعل وتنسيق لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص	مجلس الوزراء هيئة المستشارين - فريق عمل الإصلاح الإقتصادي (تيسير التنفيذ والمتابعة مع السلطات المختصة في الحكومة)		مجلس تطوير القطاع الخاص قائم وينفذ مهامه في غضون ١٢ شهر من تاريخ إقرار الحكومة لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص
		٢. تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة ضمن جميع الركائز والإشراف عليها	مجلس الوزراء مجلس تطوير القطاع الخاص		وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ وهيكلية التنفيذ قائمة وتمارس مهامها بحلول نهاية عام ٢٠١٤
		٣. تأسيس منظومة رقابة وتقييم مستقلة	مجلس تطوير القطاع الخاص		نظام المراقبة والتقييم المستقل لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص قائم ويمارس مهامه بحلول عام ٢٠١٥
		٤. تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مجلس الوزراء هيئة المستشارين - فريق عمل الإصلاح الإقتصادي (تيسير التنفيذ والمتابعة مع السلطات المختصة في الحكومة) مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ		الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائمة في المركز وعلى مستوى المحافظات في العام ٢٠١٥، و١٠-٢٠٪ من الأعمال الخاصة المسجلة إستفادت بنجاح من الخدمات ومن التمويل التأسيسي، وخطط الضمانات

الجدول - ٢. خطة العمل والموازنة الإستدلالية، المرحلة الأولى (٢٠١٤ - ٢٠١٧)

الركيزة	الأنشطة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	التخصيصات المقترحة				مجموع التخصيصات المقترحة للمرحلة الأولى مليون دينار
		ربع ١ ربع ٢ ربع ٣ ربع ٤	ربع ١ ربع ٢ ربع ٣ ربع ٤	ربع ١ ربع ٢ ربع ٣ ربع ٤	ربع ١ ربع ٢ ربع ٣ ربع ٤	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص	١. إجراء مسح للقطاع الخاص المنظم وغير المنظم في كل أنحاء العراق									٥,٠٠٠
	٢. تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص وتقييم المعطيات المستحصلة من المسوحات والمصادر الأخرى									
	٣. تطوير قدرات الحكومة والمعنيين في القطاع الخاص على إستخدام المعلومات والتخطيط والمتابعة وتقديم التقارير									١,٣٠٠
	٤. تطوير شبكة من مراكز تسجيل الأعمال المحلية									٧,٢٠٠
الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال	١. إطلاق حوار بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتشاور الحكومة مع القطاع الخاص عند وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة أو تعليمات تخصه									
	٢. مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وإصدار قوانين جديدة، وإزالة التعقيدات الروتينية									٣,٠٥٠
	٣. تعديل الإجراءات والضوابط من أجل تحسين فرص القطاع الخاص في الحصول على تمويل									١,٤٠٠
	٤. تطوير وإقتراح خطط استراتيجية وسياسات جديدة تستهدف المجالات ذات الأولوية التي تدعم القطاع الخاص									٦,١٠٠
	٥. تقديم حوافز للإستثمارات الجديدة والإبتكار وتسجيل الأعمال									٥٠٠
	٦. تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق									١٦,٥٠٠
	٧. دعم إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وزيادة التغطية بالخدمات المقدمة للأعضاء									٣,٥٠٠
الركيزة الثالثة: برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	١. توفير خدمات إستشارية وإرشادية، وخدمات تخطيط الأعمال، والتدريب والتشبيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة									٣,٨٠٠
	٢. إنشاء صندوق لتوفير رأسمال إبتدائي، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع أنشطته، وإنشاء مؤسسات جديدة، وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الريادة الإبتكار									٢٠٠,٣٠٠
	٣. إستحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للعمل مع الشركات العامة									١٠١,٠٠٠
	٤. تطوير مناطق صناعية، وحاضنات أعمال، ومراكز تطوير أعمال ومبادرات أخرى مماثلة									٤٨,٥٠٠
	٥. تشكيل وحدة متخصصة لتعزيز الوعي بالمساواة والشمولية بين النوعين الإجتماعيين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في القطاع الخاص									٥٥٠
	٦. إطلاق حملة توعية عامة									١,٤٠٠

الركيزة	الأنشطة	٢٠١٤				٢٠١٥				٢٠١٦				٢٠١٧				التخصيصات المقترحة				مجموع التخصيصات المقترحة للمرحلة الأولى مليون دينار
		ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	ربع ١	ربع ٢	ربع ٣	ربع ٤	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ	١. تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص																					٥,٤٠٠
	٢. تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة ضمن جميع الركائز والإشراف عليها																					١٤,٥٠٠
	٣. إنشاء نظام مراقبة وتقييم مستقل																					١٩,٠٠٠
	٤. تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة																					٨,٥٠٠
																		المجموع الكلي				٤٤٧,٥٠٠

الجدول - ٣. الفرص المتاحة للمؤسسات والمتوسطة على وفق القطاعات الفرعية

القطاعات الرئيسية المستهدفة	القطاعات الفرعية المستهدفة	مجالات التركيز الإستدلالية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الصناعة	١. صناعة المواد الإنشائية	• الطاقة، استغلال المصادر الطبيعية والبشرية (١، ٢، ٥، ٦، ٧) • الهندسة، والبيئة، والبحث والتطوير • الشراكات الاستراتيجية • إمكانية الإحلال محل الاستيرادات (للكل) • مزج وتنويع المنتجات (لاسيما ١، ٤، ٦، ٧) • ترفيع التكنولوجيا، والإنتاجية، والتسويق، والتوزيع (للكل) • تنويع الموردين • سلاسل وشبكات التوريد والقيمة (للكل، شبكات القيمة في ٣ تحديدا) • التكامل مع الشركات العامة والقطاع المختلط (للكل) والمشاركة في إعادة هيكلة وخصخصة الشركات العامة • التوسع / التنوع الجغرافي (١، ٦، ٧) • الإدارة المالية • المقاييس والمعايير التقنية، مراقبة الجودة، توكيد الجودة والتصديق (للكل) • تخفيض تكاليف الإنتاج (للكل)
	٢. الصناعات المعدنية	
	٣. الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية	
	٤. الصناعات الدوائية	
	٥. تعدين المعادن غير النفطية ومعالجتها	
	٦. الصناعات الميكانيكية	
	٧. الصناعات الإلكترونية والكهربائية	
الزراعة والصناعات الزراعية	١. الزراعة المكثفة	• بدائل للإستيراد • ترفيع التكنولوجيا، والإنتاجية، والتسويق، والتوزيع (للكل) • البيئة، والبحث والتطوير، وتدوير / إسترجاع الموارد • توريد وطني دولي وسلاسل وشبكات القيمة مع أعمال زراعية خاصة وعامة • إدارة مالية • المقاييس والمعايير التقنية، مراقبة الجودة، توكيد الجودة والتصديق (للكل) • الأعمال الإستهلالية
	٢. الماشية	
	٣. صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية	

القطاعات الرئيسية المستهدفة	القطاعات الفرعية المستهدفة	مجالات التركيز الإستدلالية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الإتصالات وصناعات تكنولوجيا المعلومات	١. مزودو خدمات الإنترنت ٢. خدمات إصلاح وصيانة ٣. تطوير المواقع الإلكترونية والبرمجيات المختصة	• سلاسل توريد وقيمة مدمجة مع القطاعات المستخدمة • التوسع / التنوع الجغرافي (للكل) • البحث والتطوير • التسويق والشراكات الإستراتيجية • السيطرة النوعية والتصديق • الأعمال الإستهلالية
التشييد والإسكان	١. الإسكان ٢. البنية التحتية والخدمات الأساسية ٣. المنشآت المدنية (طرق، وجسور، والسدود، والأبنية المتخصصة)	• العمارة، والتصميم، والهندسة، والبحث والتطوير • إدماج الأعمال الصغيرة • مزج وتنويع المنتجات • خدمات مالية متخصصة • الأعمال الإستهلالية
خدمات النقل والخدمات اللوجستية	١. خدمات النقل بالشاحنات ٢. الخدمات اللوجيستية والتخزين ٣. خدمات الصيانة والإصلاح	• إدماج الأعمال الصغيرة • تكاليف النقل والإدارة المالية • خدمات النقل متعدد الوسائط • سلاسل التوريد والقيمة، والربط المتبادل مع القطاعات الأخرى • السيطرة النوعية والتصديق • الأعمال الإستهلالية
السياحة	كل القطاعات الفرعية ذات العلاقة	• جودة الخدمة والتصديق • الترويج والدعاية • التمويل • الشراكات الإستراتيجية • الموارد البشرية • الأعمال الإستهلالية

الجدول - ٤. خطة العمل المؤقتة لمرحلة الإدارة الإنتقالية

	رقم النشاط	النشاط	خط الشروع[١٥] (خ ش) = ٠	الأمد الزمني	الأطراف المنفذة
الركيزة الأولى	١ - ١	مسح القطاع الخاص المنظّم وغير المنظّم في المحافظات	خ ش + ٦ أشهر	مستمر	فريق عمل الإصلاح الإقتصادي في هيئة المستشارين (إلى حين تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ)، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة التجارة، الحكومات المحلية وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
	١ - ٢	تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والأطراف المعنية في القطاع الخاص			
الركيزة الثانية	٢ - ١	إطلاق حوار بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتشاور الحكومة مع القطاع الخاص عند وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة أو تعليمات تخصه	خ ش	مستمر	فريق عمل الإصلاح الاقتصادي في هيئة المستشارين (إلى حين تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ) وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء
	٢ - ٢	مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وإصدار قوانين جديدة، وإزالة التعقيدات الروتينية	خ ش	مستمر	فريق عمل الإصلاح الاقتصادي في هيئة المستشارين (إلى حين تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ)، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة التجارة، وزارة الزراعة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الهيئة الوطنية للاستثمار وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
الركيزة الثالثة	٣ - ٦	إطلاق حملة توعية عامة	خ ش	مستمر	فريق عمل الإصلاح الاقتصادي في هيئة المستشارين (إلى حين تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ)، شبكة الإعلام العراقي، الإعلام الخاص وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
الركيزة الرابعة	٤ - ١	تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص	خ ش + ٦ أشهر	٦ أشهر	فريق عمل الإصلاح الإقتصادي في هيئة المستشارين (إلى حين تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ)، بالتنسيق مع مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وحكومة إقليم كردستان والحكومات المحلية وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
	٤ - ٢	إنشاء وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة ضمن جميع الركائز والإشراف عليها	خ ش	٤ أشهر	فريق عمل الإصلاح الإقتصادي في هيئة المستشارين (إلى حين تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ)، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء

[١٥] خط الشروع يمثل تاريخ إقرار مجلس الوزراء لإسترتيجية تطوير القطاع الخاص.

الملحق - ١
نظرة عامة على القطاع الخاص

المحتويات

١.	تمهيد	
٢.	السمات الرئيسية للقطاع الخاص في العراق	
٢.	١.	ديناميات القطاع
٢.	٢.	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل
٣.	تطوير القطاع الخاص في خطط التنمية الوطنية	
٤.	بيئة الأعمال في العراق	
٥.	فرص تطوير القطاع الخاص	
٦.	إتحادات وجمعيات القطاع الخاص	
٧.	الشبكة المحلية للميثاق العالمي للأمم المتحدة في العراق	
٨.	مركز تطوير القطاع الخاص	

الجداول

الجدول - ١	مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت ومعدل التوظيف (١٩٧٤ - ٢٠١٢)
الجدول - ٢	ترتيب العراق في تقارير «ممارسة أنشطة الأعمال» التي نشرها البنك الدولي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤
الجدول - ٣	تفصيل المؤشرات المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤ وتصنيف العراق وفقاً لها

١. تمهيد

بقي القطاع الخاص العراقي، حتى خمسينيات القرن العشرين، يتبوأ مكانة متميزة بين الأولويات الوطنية، مستفيدا من دعم شامل ومساعدة مالية من الدولة. ولكن، مع زيادة إيرادات النفط في أوائل الخمسينيات، بدأت أوضاع هذا القطاع بالتراجع. وفي عام ١٩٦٤ تعرض القطاع الخاص إلى نكسة إثر تأميم معظم الشركات الخاصة[١] واعتماد نموذج إقتصاد «إشتراكي» مخطط مركزياً، حيث سيطر القطاع العام (الاشتراكي) على جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً باستثناء الزراعة وتجارة التجزئة وملكية المساكن والخدمات الاجتماعية والشخصية. ونتيجة لذلك، تحول رجال الأعمال إلى الأنشطة منخفضة المخاطر، ذات الدورة القصيرة والطلب المستمر، لاسيما في مجالي التجارة والعقارات.

استمرت هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية حتى عام ١٩٨٧ عندما أجبرت الصعوبات الاقتصادية الحكومة العراقية على اعتماد سياسة «الباب المفتوح أمام القطاع الخاص» وأوقفت التدخل المباشر في الزراعة كجزء من برنامج التحرير الاقتصادي والخصخصة، والذي أطلق عليه حينذاك «الثورة الإدارية والإقتصادية». وشهدت الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ خصخصة المزارع المملوكة للدولة وعدد من مصانع القطاع العام، وتحرير سوق العمل، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وترخيص مصارف تجارية خاصة، وتشجيع الاستثمار العربي، وتوفير الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص، وسن قوانين وأنظمة تدعم توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وعززت تلك التدابير حالة القطاع الخاص ووسعت دوره في الأنشطة الاقتصادية، لاسيما في الصناعة والزراعة، وانعكس ذلك في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (الجدول - م١). ومع فرض العقوبات الدولية على العراق في عام ١٩٩١، تراجع دور القطاع العام وهيمن القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية حتى عام ١٩٩٩ عندما قررت الحكومة العراقية فتح السوق أمام المستوردات الرخيصة والمدعومة التي أغرقت السوق المحلية. وأدى ذلك إلى إغلاق أكثر من ٣٣,٠٠٠ مؤسسة أعمال صغرى وصغيرة ومتوسطة وخسر أكثر من ١٠٠,٠٠٠ عامل وظائفهم.

تفاقمت محنة القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣ مع انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، وسياسة الاستيراد المفتوح، وعدم ملاءمة مناخ الاستثمار، وغياب الأدوات المالية المختصة، وتدهور البنية التحتية، وهروب رأس المال. وأدت هذه العوامل، مترافقة مع تصاعد إيرادات النفط، إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي الناتج المحلي الإجمالي (الجدول - م١).

باختصار، شهدت الفترة منذ الخمسينيات تحولاً في الأدوار بين القطاعين العام والخاص. لكن هذا التحول كان اعتباطياً غير مخطط له وجاء استجابة لظروف سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة أكثر منه سياسة اقتصادية سليمة. ولم يترافق مع تحول شامل في رؤية ونمط تفكير وسياسة الحكومة العراقية تجاه القطاع الخاص.

[١] في تموز ١٩٦٤، أصدرت الحكومة العراقية قانون تأميم بعض الشركات والمرافق رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤ وقانون تأميم المصارف التجارية رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ واللذان تم بموجبهما تأميم جميع المصارف التجارية وشركات التأمين والشركات الصناعية الخاصة الكبرى الـ٢٧ التي يزيد رأسمالها عن ٧٠,٠٠٠ دينار عراقي (نحو ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي). وأصدرت الحكومة العراقية أيضاً قانون تنظيم أوضاع بعض الشركات والمؤسسات رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٤ والذي قضي بتقاسم الأرباح مع العمال وإشراك العمال في الإدارة.

٢. السمات الرئيسية للقطاع الخاص في العراق

٢. ١. ديناميات القطاع

كان القطاع الخاص في العراق، ولا يزال، تهيمن عليه الشركات الفردية، والشركات الصغرى والصغيرة، التي تعمل غالبا في مجالات خدمات التجزئة والتجارة والبناء والنقل وكذلك في الصناعات الخفيفة. وأغلب الشركات مملوك لأفراد والجزء الباقي معظمه شركات عائلية[٢]. وفي العراق عدد قليل من مجموعات الشركات الكبيرة، متعددة القطاعات، تتمثل إجمالا بشركات عائلية تنشط في مجالات تجارة التجزئة والتجارة الداخلية والبناء. وبالرغم من ذلك، نشأت في العراق شركات خاصة كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاسيما الاتصالات الخليوية، وفي مجال الخدمات التقنية لصناعة النفط والغاز والصناعات التحويلية. وتشير خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ إلى زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ من ١٠,٣٣٩ إلى ١١,١٨١ بينما ارتفع عدد الشركات الكبيرة من ٤١٢ إلى ٤٢٠.

قدم مسح أجرته منظمة العمل الدولية[٣] عام ٢٠١٢ وشمل عينة من ٩٥٠ شركة (صغرى وصغيرة ومتوسطة) في ثلاثة أقضية [٤] بعض المعلومات المفيدة بشأن هيكلية وتوزيع الشركات الخاصة في العراق: الزراعة (٥,٦٪)، الصناعة التحويلية (٨,٦٪)، التشييد (١٩,٢٪)، التجارة وتجارة التجزئة (٥٤,٦٪) والخدمات الأخرى (١٢٪). ووفقاً لرأي الشركات التي شملها المسح، شكل الحصول على التمويل، والبنية التحتية وتوافر العمالة الماهرة عوامل النجاح الرئيسية لتأسيس الشركات و/أو توسيعها.

يهيمن القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية في الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة والفندقة والسياحة، وملكية المساكن والخدمات الشخصية والاجتماعية. وتختلف الأهمية النسبية لمساهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاع الاقتصادي. ففي الزراعة، وملكية المساكن، والخدمات الشخصية، وصلت مساهمة القطاع الخاص إلى ١٠٠٪، بينما في الصناعات التحويلية، كانت حصته ٢٧,٩٪ و٣٩,٧٪ في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على الترتيب. وترجع هذه الزيادة الأخيرة إلى ازدياد عدد الشركات الصناعية في القطاع الخاص، سواء كانت كبيرة أم صغيرة ومتوسطة.

تهيمن على قطاع الزراعة، من جانب، شركات خاصة، مملوكة لأفراد في معظمها. لكن من الجانب الآخر، هنالك دور حكومي طاغ في توفير قروض ميسرة، لاسيما من خلال المبادرة الزراعية التي انطلقت في عام ٢٠٠٩، وفي عرض أسعار مدعومة لشراء بعض المنتجات الزراعية، لاسيما المحاصيل النقدية، فضلًا عن هيمنة الحكومة على أسواق البذور والتكنولوجيا الزراعية، مما منع القطاع الخاص من التطور. و يفتقر القطاع الزراعي حالياً أيضاً إلى تعاونيات زراعية أو هياكل مماثلة.

يبلغ عدد مرافق الإنتاج[٥] في الصناعة التحويلية نحو ١٧,٥٠٠ تابعة لشركات حكومية (١,٥٪)، وشركات مختلطة (٠,٢٪) وشركات خاصة[٦] (٩٨,٣٪)، وموزعة بين قطاعات الأغذية (٢,٤٦٣)، والمنسوجات (٢,٩١٩)، والكيماويات (٢,٢٥١)، ومواد البناء (٦,٣٢٧) والصناعات المعدنية (٣,٥٢٦). وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، منحت وزارة الصناعة والمعادن تراخيص لنحو ١,٤٠٠ مشروعاً صناعياً جديداً (٥٠٠ منها في عام ٢٠١٠ لوحده). ولا توجد أية رقابة أو توثيق للأداء الفعلي لمرافق الإنتاج تلك، ولكن التقديرات تشير إلى أن نسبة من بقي من هذه المشاريع عاملاً أو نشطًا اقتصاديًا لا تزيد عن ٢٠ - ٢٥٪.

---

٢ منظمة العمل الدولية، الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق؛ دراسة مسحية، ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.psdc-iraq.org/sites/default/files/ILO%20Iraq%20MSME%20Analysis%20Final.pdf

٣ منظمة العمل الدولية، الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق؛ دراسة مسحية، ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.psdc-iraq.org/sites/default/files/ILO%20Iraq%20MSME%20Analysis%20Final.pdf

٤ السليمانية والأهوار والحلة.

٥ المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن. في المقابل، يبلغ عدد أعضاء اتحاد الصناعات العراقي ٤٤,٥١٨ مشروعاً صناعياً موزعة بين قطاعات فرعية كثيرة بما في ذلك الصناعات الاستخراجية والغذائية والنسيجية والكيميائية وصناعة الخشب والورق ومواد البناء والتعدين والمعادن والتصنيع والخدمات الخ.

٦ والتي توصف بأنها «مشاريع صناعية مجازة».

توجد حالياً سبعة عشر شركة صناعية مختلطة لا تتجاوز الملكية الخاصة ٧٥٪ من رأس مالها، وفقاً لقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧. وتنتج هذه الشركات مجموعة واسعة من السلع الصناعية تتراوح من المكيفات، ومرشحات الهواء، وقضبان اللحام والأصباغ إلى التجهيزات الإلكترونية والكهربائية والأجهزة المنزلية.

جرى منذ عام ٢٠٠٨ توقيع ٤٠ إلى ٥٠ عقداً بنظام المشاركة في الإنتاج بين شركات عامة وشركات محلية وأجنبية بينها شركات ألمانية وفرنسية وتركية (في صناعات السمنت، والأسمدة، والسيارات، والمعدات الزراعية، والصناعات الميكانيكية، والتعدين، والصناعات الكهربائية والإلكترونية). وفي الآونة الأخيرة، جرى توقيع عقد بقيمة مليار دولار أمريكي مع شركة «يو بي» القابضة التركية لترميم مصنع كبير للحديد والصلب تعرض للنهب أثناء الغزو في ٢٠٠٣ في محافظة البصرة في جنوب البلاد.

يشير تقرير «تقييم مناخ الاستثمار» الذي أعده البنك الدولي إلى أن مستوى إنتاجية الشركات في العراق، على الرغم من القيود العديدة، يقارب مستويات عدة بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي القطاع الخاص، تختلف الإنتاجية[٧] من نشاط إلى آخر. وبالتحديد، كان أداء الشركات الخاصة العراقية أفضل من نظيراتها في المنطقة في قطاعات الغزل والنسيج والملابس والكيميائيات والأدوية والصناعات غير المعدنية والمعدات، بينما هناك مجال واسع لتحسين الإنتاجية في الصناعات الغذائية والالكترونية[٨]. وتبرز إنتاجية العمل[٩] اختلافات أكثر وضوحاً بين الأنشطة. فإنتاجية العامل في صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية أعلى مرتين منها في قطاع الإلكترونيات. كما تكون الإنتاجية الأعلى عادة في الشركات الصغيرة.

ومع استمرار التقلب وعدم الاستقرار في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، أظهرت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت اتجاهاً نحو الانخفاض منذ عام ٢٠٠٤، يتراوح بين ٠,٦٪ و١,٥٪ بمتوسط قدره ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١٠]، وهو مؤشر على بيئة غير تمكينية ومناخ استثماري سلبي للقطاع الخاص.

٢. ٢. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل

ظلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مستقرة تقريباً منذ عام ٢٠٠٤، وتراوحت بين ٢٦,٧٪ و٣٣,٨٪ بمتوسط ٣١٪ تقريباً. وفي الوقت نفسه، تراجعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل عام، وتراوحت بين ٧٦,٨٪ و٥٩,٣ بمتوسط ٦٤,٨٪ (الجدول - ١).

ليست هناك معلومات دقيقة ومحدثة عن توزيع القوى العاملة بين القطاعين العام والخاص. ففي الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ وفر القطاع الخاص ٢١,٠٪ - ٣٣,٣٪ (بمتوسط ٢٣,٧٪) من فرص التشغيل بدوام كامل و١٤,٠٪ - ٣٤,٦٪ (بمتوسط ٢٠,٧٪) من فرص التشغيل بدوام جزئي (الجدول - م ١). وفي الفترة نفسها، أصبح القطاع العام صاحب العمل الرئيسي، إذ وفر قرابة ٣,٤ مليون وظيفة (باستثناء إقليم كردستان). ووفقاً لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧، توزع عمال القطاع الخاص في عام ٢٠١١ بين ٤٨,٨٪ بدوام كامل و٣٣,٣٪ بدوام جزئي مع استئثار المرأة بنحو ٩٢,٢٪ من فرص التشغيل بدوام جزئي.

---

٧ معامل الإنتاجية الكلية Total Factor Productivity على النحو المحدد في تقرير «تقييم مناخ الاستثمار» الذي أعده البنك الدولي.

٨ البنك الدولي، العراق: تقييم مناخ الاستثمار، ٢٠١٢.

٩ تقاس إنتاجية العمل، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمثل التعويض عن مدخلات الخدمات من رأس المال (بما في ذلك الإندثار) والقوة العاملة المساهمة مساهمة مباشرة في الإنتاج.

١٠ المعطيات المبينة في الجدول - ١ مقدمة من وزارة التخطيط واستخدمت في حساب المدى والمتوسط، لكنها تختلف عن المعطيات المستخدمة في خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧، على الأقل لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ (٦,٨٪ و٣,٧٪ على الترتيب).

الجدول - ١. مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت ومعدل التوظيف (١٩٧٤ - ٢٠١٢)[١١]

السنة	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)		مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	معدل التوظيف في القطاع الخاص (٪)	
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي		دوام كامل	دوام جزئي
١٩٧٤	٣١,٩	٧٤,٨	٢,٥	----------	----------
١٩٨٠	١٩,٢	٤٨,٤	٤,٧	----------	----------
١٩٩٠	٢٢,٠	٥٩,٧	٥,٠	----------	----------
١٩٩٥	٣٤,٦	٩٢,٦	٠,٤	----------	----------
٢٠٠٢	٢٥,٠	٨٣,٩	١,٢	----------	----------
٢٠٠٣	٢٥,٣	٧٩,٣	----------	٢١,٠	٢٨,٠
٢٠٠٤	٣٠,٩	٧٢,٩	١,٠	٢٤,٠	٣٤,٦
٢٠٠٥	٣٢,٨	٧٦,٨	٠,٨	٢٦,٦	٣٢,٠
٢٠٠٦	٢٩,٧	٦٦,١	١,١	٣٣,٤	١٦,٠
٢٠٠٧	٣٠,٩	٦٥,٣	٠,٧	٣٣,٤	١٤،٦
٢٠٠٨	٢٦,٧	٦٠,٥	٠,٦	٢٥,٠	٢٢,٠
٢٠٠٩	٣٣,٠	٥٩,٣	٠,٦	----------	----------
٢٠١٠	٣٣,٨	٥٩,٧	١,٥	----------	----------
٢٠١١	٣٠,٣	٦٢,١	٠,٩	----------	----------
٢٠١٢	٣٠,٥	٦٠,٩	----------	----------	----------

بقيت الزراعة، إلى بضع سنوات خلت، أكبر صاحب عمل في العراق. لكنها اليوم لا توفر سوى ٢٠٪ من فرص التشغيل، وكلها تقريباً في القطاع الخاص. علاوة على ذلك، تراوحت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، بين ٤,٤٪ و٥,٨٪، مع اتجاه تحسن طفيف منذ عام ٢٠٠٩.

أصبحت مشكلة التشغيل في العراق قضية ذات أولوية وطنية، تؤثر على البلاد بأسرها، لاسيما على الشباب الذين يعانون من معدل بطالة هو الأعلى. ووفقاً لتقديرات الستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، كان نحو ٢٥٠,٠٠٠ شخصاً يدخلون سوق العمل سنوياً في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٢٩٠,٠٠٠ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ويعود ذلك إلى حقيقة أن ٦٤٪ من السكان هم دون ٢٤ عاماً وأن متوسط العمر هو ٢٠ عاماً فقط. في مثل هذه الوضع، لا يوجد بديل للعراق عن تنشيط وتطوير القطاع الخاص لمواكبة الطلب المتزايد على فرص التشغيل. ويزداد تعقيد هذا الوضع بالهجرة واسعة النطاق للاختصاصيين والعمال المهرة.

تراوحت مساهمة قطاع التشييد والإسكان في الناتج المحلي الإجمالي بين ٣,٥٪ و٥,٠٪ في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ باستثمارات سنوية تتراوح بين ١,٦ إلى ٢,٢ ترليون دينار عراقي. وساهمت عدة عوامل في التحسن النسبي في هذا القطاع، بينها زيادة الطلب المحلي والاستثمار (من القطاعين العام والخاص)، وتحسن الدخول وإطلاق العديد من برامج القروض السكنية.

١١ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط وخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١٤.

لا توجد معلومات دقيقة عن حجم وأنشطة القطاع غير المنظّم في العراق. ومع ذلك، هناك ما يكفي من الأدلة على التوسع الكبير للاقتصاد غير المنظم منذ عام ٢٠٠٣. وكانت أكبر الزيادات في مجالات الخدمات الحضرية الصغيرة مع زيادات أقل في الزراعة ومختلف الصناعات الصغيرة. ويشير تقدير متحفظ إلى أن مساهمة الاقتصاد غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي (كما في ٢٠٠٦) بلغت نحو ٦٥٪ مقارنة مع ٣٥٪ في عام ٢٠٠٠. ويعمل نحو ٦٨٪ من القوى العاملة في النشاط غير المنظم، على افتراض أن العديد من العمال المسجلين على أنهم عاطلون عن العمل يستخدمون الاقتصاد غير المنظم كاستراتيجية "تعايش" حتى تتاح لهم فرص عمل في القطاع المنظم[١٢]. وخلص مسح منظمة العمل الدولية لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الذي أجري في عام ٢٠١٢ إلى أن معظم الشركات الصغرى تعمل في القطاع غير المنظم.

٣. تطوير القطاع الخاص في خطط التنمية الوطنية

عدت إستراتيجيتا التنمية الوطنية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ و٢٠٠٧ - ٢٠١٠ إنعاش القطاع الخاص أحد المقومات الأربعة الرئيسية التي تتسيد التوجهات الإستراتيجية العامة في إعادة الإعمار والتنمية، وأن خلق بيئة إستثمارية ودودة لمؤسسات الأعمال المحلية والأجنبية، وللشركات الصغيرة والكبيرة، وللزراعة والتصنيع والخدمات أولوية قصوى. وحددت إستراتيجيتا التنمية الوطنية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ و٢٠٠٧ - ٢٠١٠ عددا من المتطلبات لتحقيق هذه الأهداف، بضمنها تيسير وتبسيط إجراءات ممارسة الأعمال، إصلاح القوانين والأنظمة، خصخصة الشركات العامة، إعادة هيكلة المصارف التجارية العامة، توفير التمويل الميسر، لاسيما الأصغري وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إعادة تأهيل البنية التحتية، وإدماج السوق المحلية في الأسواق الإقليمية والدولية.

كان تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، سواء من حيث مقدار الإستثمار أو عدد فرص العمل، بهدف تمويل التنمية، أحد أبرز الأهداف العامة لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١٤ وسعت إلى تحقيق ذلك عبر:

- تكوين قطاع خاص تفاعلي، تشاركي، وتنافسي، يعزِز التنمية المستدامة؛
- إقامة بيئة إستثمارية جاذبة للإستثمار الخاص؛
- توسيع وتنويع الأنشطة التي يستثمر فيها القطاع الخاص.

وقدرت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١٤ أن يشكل الإستثمار الخاص نحو ٤٦٪ من إجمالي الإستثمارات المتوقعة (أي ١٠٠ ترليون دينار من إجمالي الإستثمارات المقدر بـ ٢١٨ ترليون دينار).

تضمنت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧ تحليلا وافيا لحالة القطاع الخاص وتقييما لما تحقق من أهداف خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١٤. ولحظت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧:

- أن دور القطاع الخاص في مجمل التنمية الإقتصادية لازال متواضعا وغير ستراتيجي بدليل الإنحراف الجسيم في مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الذي كان المخطط له ٢٤,٨ ترليون دينار عام ٢٠١١ في حين كان المتحقق فعليا ١,٦ ترليون دينار، أي بنسبة إنحراف -٩٢٪؛

12 Robert Looney, 2005, Iraq›s Shadow Economy. International Review of Economics and Business, Vol. LII, No. 4, December 2005, pp. 561-580 and Robert Looney, 2006, Economic Consequences of Conflict: The Rise of Iraq's Informal Economy, Journal of Economic Issues, Vol. XL, No. 4, December 2006, 17 p.

- أن سياسة الإستثمار في القطاع الخاص إتسمت بإنعدام المرونة، وإفتقدت إلى التنوع وإستمرت في إعتماد أنماط تقليدية، لاسيما نمط الإنتاج كثيف العمالة / قليل رأس المال؛
- محدودية دور القطاع الخاص في التشغيل، لاسيما بسبب الظروف غير المؤاتية لبيئة العمل وتدني مستوى الأجور؛
- غياب القطاع الخاص عن المشاركة في الفعاليات البيئية والمساهمة في التمية المستدامة.

حددت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧ الرؤية الوطنية إلى القطاع الخاص بأنه «شريك فاعل، تنافسي وكفء» وأكدت السعي لتحقيق الأهداف الآتية:

١. زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
٢. تحقيق شراكة فاعلة ومستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
٣. زيادة توليد فرص العمل لدى القطاع الخاص.

ووضعت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧ تقديرا أكثر تواضعا (٢١٪) للإستثمار الخاص من إجمالي الإستثمارات المتوقعة (أي ٨٨ ترليون دينار من إجمالي الإستثمارات المقدر بـ ٤١٧ ترليون دينار).

٤. بيئة الأعمال في العراق

منذ عام ٢٠٠٤، تصدر مجموعة البنك الدولي سنويا «تقرير ممارسة الأعمال» الذي يهدف إلى قياس الأعباء التي توقعها أنظمة الأعمال على الشركات في ١٨٠-١٨٣ اقتصاداً (١٨٩ اقتصاداً في تقرير ٢٠١٤). وأصبح التقرير أحد المنتجات المعرفية الرائدة في مجموعة البنك الدولي في مجال تنمية القطاع الخاص، ويعود له الفضل بتحفيز تصميم العديد من الإصلاحات التنظيمية في البلدان النامية. ويقدم التقرير تحليلاً مفصلاً للتكاليف والمتطلبات والإجراءات التي يخضع لها أي نوع معين من الشركات الخاصة في جميع البلدان، ومن ثم، يضع تصنيفات لكل بلد.

بدأ إدراج العراق في «تقرير ممارسة الأعمال» في عام ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، صنف العراق بين المراتب الدنيا كما يبين الجدول - م٢. ويتضمن الجدول - م٣ المؤشرات العشرة المستخدمة في «تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤» وترتيب العراق وفقاً لهذه المؤشرات.

في «تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤: تفهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة» الذي صدر في ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٣، حلّ العراق في المرتبة ١٥١، مسجلاً تحسناً ملحوظاً عن الأعوام السابقة وذلك بفضل تقليل الوقت الذي يستغرقه إتمام أنشطة رئيسية:

- تقدم العراق من المرتبة ١٧٦ إلى المرتبة ١٦٩ على مؤشر بدء النشاط التجاري بفضل تبسيط الإجراءات المطلوبة، مما أدى إلى اختصار كبير للوقت اللازم للتسجيل من ٧٧ يوماً في عام ٢٠١٢ إلى ٢٩ يوماً فقط في عام ٢٠١٣.
- وانخفض أيضاً عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء من ١٣ إلى ١٠، مما أدى إلى انخفاض الوقت اللازم لاستخراجها، وارتفع ترتيب العراق من المرتبة ١٨٧ إلى المرتبة ١٣٩ على هذا المؤشر.

- وتحسن ترتيب العراق كذلك على مؤشرات أخرى. فمن حيث توصيل الكهرباء تحسنت مرتبة العراق من ٤٦ إلى ٣٩، ولكن لم يتغير عدد الإجراءات (٥) ولا الوقت اللازم (٤٧ يوماً). بالإضافة إلى ذلك، يبلغ عدد إجراءات تسجيل الملكية ٥ إجراءات وتستغرق ٥١ يوماً.

- لكن ترتيب العراق تراجع على مؤشر الحصول على الائتمان من ١٧٤ في ٢٠١٢ إلى ١٨٠ في ٢٠١٣، في حين بقيت قوة الحقوق القانونية تساوي ٣ من أصل ١٠. والسبب الأساسي لذلك هو أن المصارف العراقية - سواء الحكومية أو الخاصة - نادراً ما تقدم القروض.

- وكان ترتيب العراق الأسوأ في حماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. ويشير «تقرير ممارسة الأعمال ٢٠١٤» إلى أن إجراءات استيراد أو تصدير البضائع استغرقت أكثر من ٨٠ يوماً، وإنفاذ العقود ٥٢٠ يوماً وأن العراق ليس لديه سياق للتعامل مع الشركات المفلسة.

الجدول - م٢. ترتيب العراق في تقارير "ممارسة الأعمال" التي نشرها البنك الدولي في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٤

السنة	الترتيب (من بين ١٨٠-١٨٣ دولة)	التغير
٢٠٠٧	١٤٠	
٢٠٠٨	١٤١	
٢٠٠٩	١٤٦	
٢٠١٠	١٥٠	
٢٠١١	١٦٦	
٢٠١٢	١٦٤	
٢٠١٣	١٦٥	
٢٠١٤	١٥١	

٥. فرص تطوير القطاع الخاص

على الرغم من صعوبة قياس الإمكانية الفعلية لتطوير القطاع الخاص، تشير مسوح ودراسات وبحوث مختلفة إلى وجود فرص ملموسة لتطوير القطاع ومساهمته في النمو الاقتصادي والتشغيل. وتشمل هذه الفرص، بشكل خاص:

- الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد الطبيعية الضخمة غير المستغلة؛
- طلب متزايد بإستمرار في الأسواق الداخلية على السلع والخدمات في عدة قطاعات.
- صناعة النفط التي تشكل فرصة هائلة للقطاع الخاص لتقديم خدماته في مجالات الإستكشاف والتنقيب والاستخراج وكذلك في جانب النقل والتكرير والتسويق.
- إمكانات وحاجات متزايدة للابتكار عبر تعزيز المنافسة في السوق المحلية، لآسيما عن طريق إصدار شهادات تصديق الجودة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدخال التقنيات الحديثة، وبصفة عامة، أنماط أعمال جديدة وشاملة.
- دينامية عالية وواضحة في تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ عام ٢٠٠٧، وهو مؤشر على إنتعاش إقتصادي ناشيء.
- التوريدات العامة الهائلة من قبل الحكومة العراقية وشركات النفط العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة.

٦. إتحادات وجمعيات القطاع الخاص

توجد في العراق ثلاثة إتحادات معنية بالقطاع الخاص، تأسست بموجب القانون هي:

١. اتحاد الغرف التجارية العراقية: أنشئ بموجب القانون رقم ٤٣ (١٩٨٩)، له فروع في جميع المحافظات وأعضاؤه يتجاوزون المليون.

٢. اتحاد الصناعات العراقي: أنشئ بموجب القانون رقم ٣٤ (٢٠٠٢) ويضم ٣٦,٠٠٠ عضواً [١٣].

٣. اتحاد المقاولين العراقيين: أنشئ بموجب القانون رقم ٥٩ (١٩٨٤) (المعدل).

لكن بعد ٢٠٠٣، أُنشأت العديد من الجمعيات الخاصة بمبادرات فردية أو جماعية، وجميعها لها وضع منظمات المجتمع المدني[١٤].

وكشف تقييم أجرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمؤسسات وجمعيات القطاع الخاص الرئيسية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ [١٥]:

- الإفتقاد إلى إستراتيجيات مشتركة وضعف التنسيق البيني؛

---

١٣ ظهر هذا الرقم على الموقع الإلكتروني لاتحاد الصناعات العراقية. لكن السجلات الداخلية تشير إلى أن عدد الأعضاء الفعلي هو ٤٤,٥١٨.

١٤ نذكر من هذه المؤسسات والجمعيات، على سبيل المثال لا الحصر، مجلس الأعمال الوطني العراقي، جمعية رجال الأعمال العراقيين، رابطة المصارف العراقية الخاصة، التجمع الصناعي العراقي، اتحاد رجال الأعمال الدولي، سيدات أعمال بلا حدود، اتحاد المستوردين والمصدرين العراقيين، واتحاد التجار والصناعيين العراقيين، الخ.

- ضعف هيكلية الحوكمة والترتيبات المالية الداخلية؛
- اقتصار التركيز على إكتساب الأعضاء وضعف تقديم الخدمات؛
- ضعف تمثيل بعض القطاعات التي تشهد نمواً (مثل التعدين، والكيميائيات، والطاقة، والبيئة، وما إلى ذلك)؛
- محدودية المشاركة في البرامج الوطنية للإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص؛
- غياب خدمات أساسية مثل حاضنات الأعمال وحدائق / مراكز التكنولوجيا وتسهيلات دعم التصدير على المستويين المحلي والوطني. ولا يجري تقديم خدمات التدريب على الإدارة ودراسات الجدوى وغيرها إلا على المستوى الوطني فقط وبنطاق محدود؛
- قلة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعف التكيف معها؛
- صعوبات كبيرة تتعلق بالاستدامة تؤدي إلى جعل العديد من هذه الإتحادات والجمعيات تتنافس مع بعضها لضم الأعضاء وتأمين والتمويل؛
- يتلقى معظم هذه المؤسسات والجمعيات دعماً مباشرا أو غير مباشر من الحكومة، وهذا يفقدها المصداقية والاستقلالية.

٧. الشبكة المحلية للميثاق العالمي للأمم المتحدة في العراق

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق هذه المبادرة في تشرين الأول ٢٠١١ في شراكة مع الحكومة العراقية (لاسيما مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ثم هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء. وتهدف الشبكة المحلية للميثاق العالمي إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للقطاع الخاص بما يتماشى مع المعايير العالمية للأعمال المستدامة والشاملة[١٦].

في البداية، انضم إلى الشبكة عدد قليل من الشركات العراقية الملتزمة بتطبيق المبادئ العشرة لميثاق الأمم المتحدة في عملياتها التجارية. بعد ذلك، نمت الشبكة في الحجم والرؤية لتصبح منبراً معروفاً على نحو متزايد بالنسبة للشركات العراقية الملتزمة برفع مستواها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للبلد، بالشراكة مع الحكومة العراقية.

وتضم الشبكة المحلية حتى الآن قرابة ٩٠ منظمة من الشركات الخاصة ورابطات الأعمال والمنظمات غير الحكومية من مختلف أنحاء العراق، وهي متنوعة من حيث الحجم والقطاع.

---

١٥ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، مشروع توحيد مخرجات برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق، آب ٢٠١٢. والإتحادات والجمعيات التي شملتها الدراسة هي: اتحاد الصناعات العراقي؛ اتحاد رجال الأعمال العراقيين، اتحاد الغرف التجارية العراقية؛ المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي؛ المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن، نقابة المهندسين العراقيين؛ رابطة المصارف العراقية الخاصة؛ اتحاد المقاولين العراقيين؛ مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد، ومركز تنمية وتطوير الزراعة بالطرق الحديثة.

١٦ الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، هو أكبر مبادرة عالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ بوصفها مبادرة سياسة إستراتيجية للشركات التي تلتزم بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها مع ١٠ مبادئ مقبولة عالمياً في مجالات: (أ) حقوق الإنسان، (ب) العمل، (ج) البيئة، و(د) مكافحة الفساد.

٨. مركز تطوير القطاع الخاص

تأسس مركز تطوير القطاع الخاص بدعم من البنك الدولي في عام ٢٠١١ كمنظمة غير حكومية، وهو يمثل شراكة بين المنظمات الممثلة للقطاع الخاص والساعية إلى تحديد العقبات الرئيسية أمام ممارسة أنشطة الأعمال في العراق والعمل مع الحكومة على إيجاد حلول لتجاوز هذه العقبات.

وبوصفه هيئة مشتركة لإتحادات وجمعيات القطاع الخاص تركز على الإصلاح، يعمل المركز على تعزيز شمولية وتنافسية القطاع الخاص العراقي من خلال بناء الثقة والحوار بين القطاعين العام والخاص، والدعوة للإصلاح الاقتصادي والأنشطة الموجهة نحو السوق والمساهمة في تطوير الأعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي والريادة في الأعمال.

وإلى جانب متابعته للبرامج الكبرى الممولة دولياً ومشاركته في الأحداث الرئيسية المتعلقة بالإصلاح، فإن مركز تطوير القطاع الخاص أيضاً:

- يتعاون، في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، مع غرفة تجارة السويد في العراق، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة في إطلاق مجلة مخصصة (نينا Nina).
- شكل مجموعات عمل لمراجعة مسودة قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي.
- يتعاون مع وزارة التخطيط في مشروع تعديل تعليمات تسجيل وتصنيف شركات المقاولات والمقاولين.

الجدول - م٣. تفصيل المؤشرات المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤ وتصنيف العراق وفقاً لها

العراق	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (المرتبة)	١٥١
بدء النشاط التجاري (المرتبة)	١٦٩
الإجراءات (عدد)	١٠
الوقت (أيام)	٢٩
التكلفة (٪ من نصيب الفرد من الدخل)	٣٩,٣
الحد الأدنى لرأس المال (٪ من نصيب الفرد من الدخل)	١٣,١
استخراج تراخيص البناء (المرتبة)	٢٠
الإجراءات (عدد)	١٠
الوقت (أيام)	١٣٩
التكلفة (٪ من نصيب الفرد من الدخل)	١٧,٢
توصيل الكهرباء (المرتبة)	٣٩
الإجراءات (عدد)	٥
الوقت (أيام)	٤٧
التكلفة (٪ من نصيب الفرد من الدخل)	٢٣٨,١

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	
تسجيل الملكية (المرتبة)	١٠٨
الإجراءات (عدد)	٥
الوقت (أيام)	٥١
التكلفة (٪ من قيمة الملكية)	٨,٢
الحصول على الائتمان (المرتبة)	١٨٠
مؤشر قوة الحقوق القانونية (٠-١٠)	٣
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (٠-٦)	٠
تغطية السجلات العامة (٪ من البالغين)	٠
تغطية المكاتب الخاصة (٪ من البالغين)	٠
حماية المستثمرين (المرتبة)	١٢٨
مؤشر نطاق الإفصاح (٠-١٠)	٤
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (٠-١٠)	٥
مؤشر سهولة إقامة المساهمين للدعاوى (٠-١٠)	٤
مؤشر قوة حماية المستثمرين (٠-١٠)	٤,٣
دفع الضرائب (المرتبة)	٦٣
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	١٣
الوقت (الساعات سنوياً)	٣١٢
إجمالي سعر الضريبة (٪ من الأرباح)	٢٧,٨

نصيب الفرد من الدخل (دولار أمريكي)	٥,٨٧٠
عدد السكان (مليون)	٣٢,٦
التجارة عبر الحدود (المرتبة)	١٧٩
المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير (عدد)	١٠
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (أيام)	٨٠
تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	٣,٥٥٠
المستندات اللازمة لإتمام عملية الاستيراد (عدد)	١٠
الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد (أيام)	٨٢
تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	٣,٦٥٠
إنفاذ العقود (المرتبة)	١٤٢
الإجراءات (عدد)	٥١
الوقت (أيام)	٥٢٠
التكلفة (٪ من قيمة المطالبة)	٢٨,١
تسوية حالات الإعسار (المرتبة)	١٨٩
الوقت (سنوات)	لا يوجد
التكلفة (٪ من قيمة الممتلكات)	لا يوجد
معدل الاسترداد (سنت على الدولار)	٠

الملحق - ٢
لمحة موجزة عن البرامج الجارية والمنتهية ذات الصلة بتطوير القطاع الخاص

١. فريق الأمم المتحدة القطري

برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق، ٢٠٠٩- ٢٠١٢

نفّذته وكالات الأمم المتحدة[١] بالتعاون مع فريق عمل الإصلاح الاقتصادي، وكانت تداخلاته على مستويي الأنشطة العليا والأنشطة الدنيا، لاسيما التداخلات الآتية:

- تقييم، إعداد مسودات وإقتراح تعديلات لقوانين وأنظمة في ١٢ مجالاً أساسياً (الإطار القانوني الأساسي، النظام التجاري، نظام الاستثمار، التوريدات العامة، الإصلاح الاقتصادي، الشراكات العامة - الخاصة، التحكيم وتسوية النزاعات، العمل، الزراعة، نظام الأراضي، الضرائب والكمارك، المصارف).
- إعادة هيكلة الشركات العامة: مسوحات وتقييمات شاملة، وضع السياسات، مبادئ توجيهية للتنفيذ، وهياكل مؤسسية وتداخلات رائدة.
- تقييم القطاعات الاقتصادية وإعداد خريطة الاستثمار.
- توفير المساعدة الفنية والتدريب في إعداد الإستراتيجية الصناعية.
- تنفيذ مسوحات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (في ثلاث محافظات مختارة)، ووضع سياسات وتشريعات أولية بهدف تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد المبادئ الإسترشادية لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص.
- إعداد إستراتيجيات أولية لعدد من القطاعات عدا قطاع الطاقة.

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في إطار برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع تقييم احتياجات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية لإقليم كردستان، بتمويل مشترك مع حكومة إقليم كردستان. شمل التقييم جميع الهياكل الأساسية المادية (الكهرباء، المياه والصرف الصحي، النقل، الزراعة والري، الصناعة، الكهرباء والإسكان الاجتماعي) وبعض الهياكل الأساسية غير المادية (الصحة، التعليم، التعليم المهني والتقني، السياحة، التخطيط العمراني والإسكان الاجتماعي) في إقليم كردستان وكانت له الأهداف التالية:

- تنفيذ تقييم سريع وواسع النطاق لإحتياجات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في قطاعات محددة؛
- التوصية بأولويات الإستثمارات والتغييرات اللازمة في السياسات لمعالجة الثغرات والمعوقات الحالية وتلبية الاحتياجات المستقبلية بما يتماشى مع رؤية ٢٠٢٠ لحكومة إقليم كردستان في دعم النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وتقديم خدمات مستدامة تلبي أعلى معايير الجودة؛
- تحديد فرص جذب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والمحلية إلى القطاعات الإنتاجية الرائدة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة.

وركز التقييم، في جميع قطاعات البنية التحتية التي شملها، على وضع القطاع الخاص، واحتياجات التنمية وفرص الاستثمار.

---

١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة العمل الدولية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة / منظمة الأمم المتحدة للمرأة.

٣. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

تعزيز الاستثمارات في العراق عبر تنمية المناطق الصناعية

الأنشطة والإنجازات الرئيسية:

- تحسين البيئة المؤسسية والسياسية والتنظيمية لتنمية المناطق الصناعية؛
- تعزيز قدرات الأطراف المعنية العراقية على تخطيط وتمويل وإدارة المناطق الصناعية؛
- ضمان ترتيبات مناسبة لتمويل وإدارة تنمية مناطق صناعية في موقعين مختارين حالياً؛
- تنفيذ مسح وتحليل للمناطق الصناعية القائمة في أربع محافظات، لاسيما من حيث الترتيبات التنظيمية والإدارية المعتمدة والخدمات المقدمة لؤسسات الأعمال المستضافة؛
- تحليل النظام القانوني والتنظيمي الذي يؤثر في مختلف جوانب إنشاء وإدارة المناطق الصناعية وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومة لوضع تفاصيل إطار تنظيمي ومؤسسي خاص بالمناطق الصناعية؛
- دعم إنشاء لجنة وزارية مشتركة معنية بالمناطق الصناعية لتنسيق الجهود الرامية إلى تنمية وتشغيل المناطق الصناعية؛
- إعداد خارطة طريق لتنمية المناطق الصناعية، تتضمن الجوانب القانونية والتنظيمية وتحدد خيارات إدارة وتنمية المناطق بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية؛
- إجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات SWOT، ومسح صناعي، وتقييم لاحتياجات القطاع الخاص في محافظتين تم اختيارهما مسبقاً (البصرة والنجف)؛
- إعداد دراسة جدوى لإنشاء مناطق صناعية في موقعين مختارين في محافظتي البصرة والنجف.

برنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - إنشاء شبكة من مراكز تنمية المؤسسات

الأنشطة والإنجازات الرئيسية:

- إنشاء ٤ مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد وأربيل وذي قار والبصرة، تقدم مجموعة واسعة من الخدمات تشمل التدريب على إدارة الأعمال (التعليم الإلكتروني)، وتقديم المشورة لرواد الأعمال، وإعداد خطط العمل ودراسات الجدوى (النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ COMFAR) وتقديم الاستشارات المالية ودعم ترويج الاستثمار، لاسيما شبكة المتعاقدين الصناعيين الثانويينSubcontracting and Partnership Exchange (SPX) ، ودعم الشراكات الدولية. وتقدم هذه المراكز الدعم لنحو ٦٠٠ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل أكثر من ١٠٠٠ مبادرة من مؤسسة أعمال إلى مؤسسة أعمال (B2B) بين مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة العراقية والأجنبية منذ عام ٢٠١٠؛
- مساعدة ما لا يقل عن ٣٧ شراكة أعمال دولية موثقة و/أو طلبات عروض تبلغ قيمتها التقديرية أكثر من ٢١ مليون دولار أمريكي؛
- إنشاء قواعد بيانات والمواءمة بين مؤسسات الأعمال باستخدام حلول معلوماتية متقدمة (SPX-MIS).

تعزيز القدرات التجارية وترقية أداء منظومة السيطرة النوعية الوطنية (الإطار القانوني والبنية التحتية لمنظومة المعيير والاعتماد والتقييس وتقييم الإمتثال)

الأنشطة والإنجازات الرئيسية:

- إعداد مسودة سياسة وطنية وخطة عمل استراتيجية وطنية لإدارة الجودة؛
- تعزيز قدرة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في تنفيذ منظومة السيطرة النوعية الوطنية، بما في ذلك توفير خدمات تقييم الإمتثال (أي الفحص، التصدبق، التفتيش)؛
- إنشاء هيئة اعتماد وطنية مستقلة معترف بها دولياً؛
- اعتماد مختبرات فحص / معايرة (عددها يصل إلى ٥)، وهيئة تصدبق واحدة وهيئة تفتيش واحدة (من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية حيثما أمكن)، كمشروع رائد لهيئة الاعتماد الوطنية؛
- إعداد مسودة إطار وطني للسياسة التجارية لتعزيز التقدم في إجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛
- تطوير قدرات القطاع الخاص لتحديد وتوضيح مصالحه فيما يتعلق بالتجارة والمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية.

تقديم المساعدة إلى اتحاد الصناعات العراقي (قيد الإعداد)

تهدف هذه المساعدة إلى تحسين قدرات إتحاد الصناعات العراقي على تقديم الخدمات للقطاع الخاص، عبر تدخلات في مجالات أربعة رئيسية هي:

- الاستراتيجية والحوكمة؛
- بناء وإدارة قواعد المعطيات؛
- توفير خدمات دعم الأعمال؛
- خدمات بناء الشراكة وتشجيع الاستثمار.

٤. البنك الدولي

إعداد خطة عمل الحوكمة للحكومة العراقية (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

تهدف خطة عمل الحوكمة إلى جمع وتوحيد كل تداخلات الحوكمة عبر الحكومة العراقية من أجل التنسيق، والمتابعة، ومراقبة وتقييم الأداء وتحديد أولويات تخصيص الموارد. وتستند خطة عمل الحوكمة على:

- الشفافية، التي تضمن توفر المعلومات للعموم ووضوح الأنظمة والضوابط والقرارات الحكومية. وتعد هذه الأساس الذي تبنى عليه كل من المساءلة والمشاركة؛
- المساءلة، التي تلزم أصحاب السلطة بتحمل المسؤولية عن أفعالهم (بما في ذلك الإدارة المالية)،
- المشاركة، حيث يشارك المواطنون (أصحاب المصلحة) ويؤثرون في القرارات، والسياسات، والموازنات والأنشطة الحكومية التي تؤثر فيهم. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية التشريعات والأنظمة التي تعزز تطوير القطاع الخاص وإعادة هيكلة الشركات العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مركز تنمية القطاع الخاص[٢]

دعم البنك الدولي إنشاء مركز تنمية القطاع الخاص كشراكة بين المنظمات الممثلة للقطاع الخاص بهدف:

- **تحديد العوائق الرئيسية أمام ممارسة أنشطة الأعمال في العراق؛**
- **العمل مع الحكومة العراقية لحل هذه العوائق؛**
- **المساهمة في تطوير الأعمال وتشجيع الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي وريادة الأعمال.**

تخطيط الأعمال والشراكات بين القطاعين العام والخاص

الأنشطة والإنجازات الرئيسية:

- **تقديم الدعم إلى ثلاث شركات عامة رائدة: الشركة العامة للصناعات الدوائية، والشركة العامة للصناعات الميكانيكية وشركة المنصور العامة للمقاولات؛**
- **وضع خطط أعمال قابلة للتطبيق، بهدف تركيز مؤسسات الأعمال على الأنشطة والأسواق والإصلاحات الهيكلية الأساسية داخل هذه الشركات العامة، وتهدف أيضاً إلى جذب مشاريع مشتركة محتملة طويلة الأجل مع شركات خاصة ناجحة؛**
- **إعداد ترتيبات لاستيعاب الفائض من موظفي الشركات العامة؛**
- **دعم إنشاء مشروع مشترك بين الشركة العامة للصناعات الدوائية ومجموعة منير سختيان الدوائية في الأردن،**
- **إعداد نموذج جديد لعمل شركة المنصور العامة للمقاولات يركز على المساكن قليلة الكلفة، ويقوم على أساس مشروع مشاركة بين القطاعين العام والخاص.**

خصخصة الشركات العامة وتقييم الأصول

- **دعم إنشاء وحدة تقييم الأصول في وزارة المالية، في عام ٢٠١٢، لدعم عمليات خصخصة الشركات العامة عبر توثيق أصول هذه الشركات، وإعداد وإعمام نماذج موحدة وإدارة بنية تخزين مركزية لمعطيات الأصول.**

الإصلاح التنظيمي

- **تشكيل وحدات إصلاح تنظيمي على مستوى عال لدعم مجلس الوزراء في تقييم تأثيرات التشريعات والأنظمة المقترحة؛**
- **تطوير قدرات وحدات الإصلاح التنظيمي التي جلرى تشكيلها وتقديم المساعدة الفنية لها في تحليل الأثر التنظيمي، وتحليل التكاليف والمنافع والأدوات ذات الصلة لضمان فعالية هذه المراجعات والإصلاحات.**

---

٢ انظر الملحق - ١ أيضاً.

٥. مؤسسة التمويل الدولية

- تقديم المساعدة إلى وزارة الكهرباء لتحسين عمليات الإدارة الداخلية من أجل إدارة وإطلاق مشاريع إنتاج الطاقة عبر منتجين مستقلين أو بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تقديم نحو ٣٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ لدعم القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات الإقليمية في قطاعات الاسمنت (لافارج)، الخدمات المصرفية، الاتصالات (زين، ١٥٥ مليون دولار)، الخدمات اللوجستية والتخزين (شركة غلفتينر، ٤٥ مليون دولار)، الفنادق والخدمات المالية (٤٥ مليون دولار).

٦. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

برنامج التنمية الاقتصادية المحلية (تجارة)

الأنشطة والإنجازات الرئيسية:

- التمويل الأصغري؛
- توفير مخططات إقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمانات للقروض؛
- شبكة خدمات تطوير الأعمال؛
- بيئة تمكينية الأعمال وتشجيع الاستثمار؛
- ريادة الأعمال لدى الشباب؛
- المساعدة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيع التجارة الدولية.

مشروع ترابط

تغطي الأنشطة والإنجازات الرئيسية ٣ مكونات:

- إصلاح الخدمة المدنية؛
- إدارة السياسات الوطنية؛
- اللامركزية الإدارية.

يهدف مشروع ترابط إلى تقليل العبء التنظيمي في المجالات الاقتصادية الأساسية، وبناء نظام وطني لمعلومات إدارة الموارد البشرية، وتعزيز الحوكمة وريادة الأعمال لدى الشباب والاستدامة فضلا عن المركز الوطني المقترح للتميز الحكومي.

٧. مؤسسة العراق لتنمية السوق الوسيطة

قدمت مؤسسة العراق لتنمية السوق الوسيطة أنواعاً متعددة من منتجات الإقراض لمؤسسات الأعمال الخاصة:

أ. قروض مؤسسات أعمال السوق الوسيطة

يتراوح مبلغ القرض بين ٥٠٠,٠٠٠ و٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وقد استخدمت القروض لشراء المعدات و/أو تمويل رأس المال التشغيلي مع فترة استحقاق أقصاها ٥ سنوات.

ب. قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتراوح مبلغ القرض بي ٣٥,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وقد استخدمت أصول القروض لشراء معدات و/أو تمويل رأس المال التشغيلي مع فترة استحقاق أقصاها ٥ سنوات.

ج. قرض الأعمال الزراعية

يتراوح مبلغ القرض بين ٣٥,٠٠٠ و٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. استخدمت القروض حصراً لشراء معدات و/أو تمويل رأس المال التشغيلي فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي تحديداً.

٨. الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)

تشمل أنشطة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي حالياً تقديم قروض لتطوير البنية التحتية (الكهرباء، إمدادات المياه، النقل، مرافق تصدير النفط والصناعات النهائية التحويلية، الخ) وتنمية القدرات المرتبطة بها والتدريب على إدارة دورة المشروع (التخطيط، التوريد، التنفيذ، الإدارة المالية والمراقبة والتقييم)، وتوحيد الأطر القانونية والتنظيمية والممارسات الإدارية للحكومة العراقية. ويتمثل الهدف النهائي بتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تحسين أداء تنفيذ الموازنة الاتحادية.

٩. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تيسيير استثمارات القطاع الخاص في الحلول الدائمة في العراق

يركز هذا المشروع المشترك الجديد على:

- تقييم وخلق فرص لجذب استثمارات القطاع الخاص نحو قطاع الإسكان كطريقة لمساعدة النازحين أو المجتمعات العائدة؛
- إيجاد حلول دائمة باستخدام بناء المساكن كعامل محفز.

الملحق - ٣
خلاصات الأنشطة المقررة
للركائز الأربع في المرحلة الأولى

فهرس الأنشطة

تمهيد

ت	الأنشطة
الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص	
١. ١.	إجراء مسح للقطاع الخاص المنظم وغير المنظم في كل أنحاء العراق
١. ٢.	تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص وتقييم المعطيات المستحصلة من المسوحات والمصادر الأخرى
١. ٣.	تطوير قدرات الحكومة والمعنيين في القطاع الخاص على إستخدام المعلومات والتخطيط والمتابعة وتقديم التقارير
١. ٤.	تطوير شبكة من مراكز تسجيل الأعمال المحلية
الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال	
٢. ٢.	مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وإصدار قوانين جديدة، وإزالة التعقيدات الروتينية
٢. ٣.	تعديل الإجراءات والضوابط من أجل تحسين فرص القطاع الخاص في الحصول على تمويل
٢. ٤.	تطوير وإقتراح خطط استراتيجية وسياسات جديدة تستهدف المجالات ذات الأولوية التي تدعم القطاع الخاص
٢. ٥.	تقديم حوافز للإستثمارات الجديدة والإبتكار وتسجيل الأعمال
٢. ٦.	تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق
٢. ٧.	دعم إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وزيادة التغطية بالخدمات المقدمة للأعضاء
الركيزة الثالثة: برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
٣. ١.	توفير خدمات إستشارية وإرشادية، وخدمات تخطيط الأعمال، والتدريب والتشبيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٣. ٢.	إنشاء صندوق لتوفير رأسمال إبتدائي، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع أنشطته، وإنشاء مؤسسات جديدة، وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الريادة الإبتكار
٣. ٣.	إستحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للعمل مع الشركات العامة
٣. ٤.	تطوير مناطق صناعية، وحاضنات أعمال، ومراكز تطوير أعمال ومبادرات أخرى مماثلة
٣. ٥.	تشكيل وحدة متخصصة لتعزيز الوعي بالمساواة والشمولية بين النوعين الإجتماعيين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في القطاع الخاص
٣. ٦.	إطلاق حملة توعية عامة
الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ	
٤. ١.	تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص
٤. ٢.	تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة ضمن جميع الركائز والإشراف عليها
٤. ٣.	إنشاء نظام مراقبة وتقييم مستقل
٤. ٤.	تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

١. يتضمن الملحق - ٣ خلاصات ٢١ نشاطا تشكل الخطوط العامة لخطط التنفيذ التفصيلية لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص في المرحلة الأولى ٢٠١٤ - ٢٠١٧. وهذه الأنشطة موزعة على النحو الآتي:

- الركيزة الأولى: ٤ أنشطة
- الركيزة الثانية: ٧ أنشطة
- الركيزة الثالثة: ٦ أنشطة
- الركيزة الرابعة: ٤ أنشطة

٢. أعدت خلاصات الأنشطة هذه على وفق أحدث ما توفر من معلومات وتقديرات. ويمكن، تبعا لذلك، إن تتضمن خطط التنفيذ التفصيلية تعديلات في المكونات والتقديرات إستنادا إلى ما يستجد من تطورات.

٣. ستتولى وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ والوزارات المعنية إعداد خطط التنفيذ التفصيلية هذه على وفق ما محدد في خلاصة كل نشاط. وسيتولى مجلس تطوير القطاع الخاص، عند تشكيله، الإشراف والتنسيق العامّين لخطط التنفيذ التفصيلية هذه.

٤. في المرحلة الإنتقالية، وإلى حين تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص، وإستثناءا مما جاء في أعلاه، تتولى هيئة المستشارين، ووحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ والوزارات المعنية إعداد خطط التنفيذ التفصيلية لأنشطة المرحلة الإنتقالية المحددة في الفقرة ٥. ١٠ والجدول - ٤ بالتنسيق الوثيق مع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وإقرارها من مجلس الوزراء في الأمد الزمني المحدد لكلٍ من هذه الأنشطة (الجدول - ٤).

٥. سيكون خط الشروع الزمني لأنشطة المرحلة الإنتقالية تاريخ إقرار مجلس الوزراء لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص. أما الأنشطة الأخرى، فلكل منها خط شروع مبين في الجدول - ٢، لكن من المخطط أن يبدأ تنفيذ أغلب الأنشطة إعتبارا من نيسان ٢٠١٤.

الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص

موجز النشاطين ١- ١ و ١ - ٢

١.	اسمي النشاطين	• إجراء مسح للقطاع الخاص المنظم وغير المنظم في كل أنحاء العراق • تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص وتقييم المعطيات المستحصلة من المسوحات والمصادر الأخرى
٢.	الجهة المنسّقة	مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٣.	الجهة المنفذة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ بالتعاون مع وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة التجارة، الحكومات المحلية وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
٤.	الجهة المشرفة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. مسوحات وإحصاءات الجهاز المجلسي للإحصاء	
٥.	٢. تقييم المناخ الاستثماري (البنك الدولي)	
٥.	٣. مسح الشركات الصغيرة والمتوسطة (منظمة العمل الدولية)	
٥.	٤. مخرجات الأنشطة ٢ - ١ إلى ٢ - ٥	
٥.	٥. المعلومات والإحصاءات المتوفرة لدى فريق عمل الإصلاح الاقتصادي، الوزارات، والحكومات المحلية وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	توفير معلومات دقيقة للحكومة والقطاع الخاص عن القطاع الخاص المنظّم وغير المنظّم لأغراض التخطيط وصنع القرار
٦.	٢. المستفيدون	الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، والمعنيون في القطاع الخاص والمستثمرون
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	جميع المحافظات
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتخطيط	• مراجعة المسوحات السابقة وقواعد المعطيات والإحصاءات المتوفرة • إجراء تحليل الفجوة والاحتياج للمعطيات والمعلومات ونظم المعلومات • تحديد نطاق إحصاء مؤسسات الأعمال، والمسوحات الميدانية وتحديث طرق العمل فضلاً عن خطة التواصل (بما في ذلك إعداد استبيانات مخصصة) • تصميم نظام المعلومات (قاعدة المعطيات) • إعداد خطة وترتيبات التنفيذ • إطلاق أول حملة توعية وتواصل عمومية
٦.	٤. ٢. التنفيذ	• شراء المعدات والبرمجيات • المباشرة بإحصاء مؤسسات الأعمال والمسوحات الميدانية • تصنيف ومعالجة المعطيات وتحميلها في قاعدة المعطيات • تحليل المعطيات وعرضها وإدارتها

٧.	المخرجات المتوقعة	المسوحات أنجزت وقواعد المعطيات إستحدثت في كل المحافظات ومتاحة لإستخدام الحكومة والمعنيين في القطاع الخاص والمستثمرين
٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• ترتيبات الإدارة والتنسيق • تعبئة الموارد البشرية والمالية • حملة التوعية والتواصل
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تحديد القائد / المدير • ضمان الوصول إلى المعلومات، والتحديثات وإعمام الاستبيانات والإجابات • توعية مؤسسات الأعمال الخاصة • تعبئة الموارد الداخلية والموظفين
٩.	الدعم الدولي	مطلوب
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٤٥ شهراً
١٠.	٢. التخطيط والإعداد الإجمالي	الأشهر ٠ - ٦
١٠.	٣. توريد الخدمات الخارجية	الأشهر ٣ - ٦
١٠.	٤. وضع الترتيبات المؤسسية والتعاقدية	الأشهر ٣ - ٦
١٠.	٥. إجراء المراجعات والمسوحات وإدخال المعطيات	الأشهر ٩ - ٤٢
١٠.	٦. معالجة المعطيات وتحليلها وعرضها وإدارتها	الأشهر ٢٤ - ٤٥
١٠.	٧. الإنهاء والتخطيط لمسوحات المرحلة الثانية	الأشهر ٤٢ - ٤٥
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد المعدات	٥٠٠
١١.	٢. توريد خدمات الاستشارات الفنية	٢,٠٠٠
١١.	٣. نفقات التشغيل والصيانة	١,٥٠٠
١١.	٤. التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، إلخ	٥٠٠
١١.	٥. السفر، التواصل، النشر	٥٠٠
	الإجمالي	٥,٠٠٠

الركيزة لأولى: فهم القطاع الخاص في العراق

موجز النشاط ١ - ٣

١.	اسم النشاط		تطوير قدرات الحكومة والمعنيين في القطاع الخاص على إستخدام المعلومات والتخطيط والمتابعة وتقديم التقارير
٢.	الجهة المنسقة		وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٣.	الجهة المنفذة		وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، وزارة التخطيط، الحكومات المحلية، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين
٤.	الجهة المشرفة		مجلس تطوير القطاع الخاص
٥.	الأنشطة ذات الصلة		
٥.	١. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو): دعم اتحاد الصناعات العراقي (قيد الإعداد)		
٥.	٢. النشاطان ٢ - ٣ و ٢ - ٦		
٥.	وصف مختصر		
٥.	١. الهدف (محدد)		إدارة و/أو المساهمة في تنفيذ أنشطة الركيزتين الثانية والثالثة بكفاءة
٥.	٢. المستفيدون		إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، وزارة التخطيط ووزارات أخرى معنية
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى		إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، وزارة التخطيط ووزارات أخرى معنية
٦.	٤. نطاق العمل		
٦.	٤.	١. الإعداد والتخطيط	• تقييم إحتياجات تطوير القدرات / التدريب • الاستشارات • تصميم وإعداد برامج تطوير القدرات • اختيار المواضيع والحالات الدراسية • تنظيم مجموعات تطوير القدرات
٦.	٤.	٢. التدريب	• إعداد الاستراتيجيات، الخطط، والتقارير • دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية • التخطيط وإعداد الموازنات • إدارة دورة المشروع • استخدام ومعالجة المعطيات • التحليل المالي وإعداد التقارير المالية • التعامل مع المؤشرات • المراقبة والتقييم • الحالات الدراسية
٦.	المخرجات المتوقعة		خطط، سياسات، استراتيجيات، تقارير، ودراسات جدوى في إطار الركيزتين الثانية والثالثة

٦.	الأدوار والمسؤوليات	
٦.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• التهيئة والتنسيق مع وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص • اختيار المدربين • اختيار المتدربين • تعبئة الموارد المالية • توفير أماكن التدريب ومرافق تكنولوجيا المعلومات
٧.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تحديد القائد / المدير • اختيار المتدربين • تعبئة الموارد الداخلية والموظفين
٨.	الدعم الدولي	مطلوب
٨.	الإطار الزمني	
٨.	١. الأمد الزمني الكلي	٣٠ شهراً
٩.	٢. الإعداد والتنظيم	الأشهر ٠ - ٦
١٠.	٣. الدورات التدريبية	الأشهر ٦ - ٣٠
١٠.	٤. تقييم الأثر	الأشهر ٢٧ - ٣٠
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات	١٠٠
١١.	٢. توريد خدمات خارجية	٦٠٠
١١.	٣. تكاليف التشغيل والصيانة	٣٠٠
١١.	٤. التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، إلخ	٣٠٠
	الإجمالي	١,٣٠٠

الركيزة لأولى: فهم القطاع الخاص في العراق

موجز النشاط ١ - ٤

١.	اسم النشاط	تشكيل شبكة من المراكز المحلية لتسجيل مؤسسات الأعمال
٢.	الجهة المنسقة	مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٣.	الجهة المنفذة	وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات، الحكومات المحلية، غرف التجارة وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص الأخرى
٤.	الجهة المشرفة	مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، وزارة التجارة، الحكومات المحلية
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. الأعمال السابقة المنفذة في وزارة التجارة (برنامج تجارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	
٥.	٢. الأنشطة ١- ١، ١- ٢، ١ - ٣، ٢ - ٤	
٥.	وصف مختصر	
٥.	١. الأهداف	تحقيق لامركزية تسجيل مؤسسات الأعمال في المحافظات
٥.	٢. المستفيدون	القطاع الخاص المنظم وغير المنظم
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	جميع المحافظات
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتخطيط	• التخطيط، التصميم وتحديد الأولويات • تخصيص الموارد البشرية والمالية • إصدار التعليمات ذات الصلة ووضع إجراءات العمل • تطوير القدرات • التوعية العامة والتواصل
٦.	٤. ٢. التدريب	• افتتاح وتفعيل مراكز محلية لتسجيل الشركات • التدريب • المراقبة والتقييم
٧.	المخرجات المتوقعة	تأسيس وتشغيل مراكز محلية لتسجيل مؤسسات الأعمال في جميع المحافظات الـ ١٨ مرتبطة بدائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة
٧.	الأدوار والمسؤليات	
٨.	١. وزارة التجارة والحكومات المحلية	• التهيئة والتنسيق مع وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص • تعبئة الموارد البشرية والمالية • توفير الدعم التنظيمي والإداري • تقديم خدمات تطوير القدرات • تقديم التوعية العامة ودعم التواصل
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تقديم الخدمات الاستشارية ودعم التوعية العامة والتواصل
٩.	الدعم الدولي	مطلوب

١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٤٢ شهراً
	٢. التخطيط والإعداد	الأشهر ٠ - ٩
	٣. التنفيذ (على مراحل)	الأشهر ٩ - ٤٢
	٤. تقييم الأثر	الأشهر ١٨ - ٢١ و٣٩ - ٤٢
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات، توفير مكاتب ومستلزمات مكتبية	١,٠٠٠
١١.	٢. الأدارة	١,٠٠٠
١١.	٣. التدريب	١٠٠
١١.	٤. تكاليف تشغيلية	٥,٠٠٠
١١.	٥. السفر، التواصل، النشر	١٠٠
	الإجمالي	٧,٢٠٠

الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال في العراق

موجز النشاط ٢ - ٢			
١.	اسم النشاط		مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وإصدار قوانين جديدة، وإزالة التعقيدات الروتينية
٢.	الجهة المنسقة		مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة		وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ وفريق الإصلاح الاقتصادي (في المرحلة الإنتقالية) بالتنسيق مع وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة التجارة، وزارة الزراعة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الهيئة الوطنية للاستثمار وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
٤.	الجهة المشرفة		مجلس الوزراء
٥.	الأنشطة ذات الصلة		
٥.	١. أعمال التقييم وإعداد المسودات ضمن برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق بالتعاون مع مجموعة عمل الإصلاح التشريعي في فريق عمل الإصلاح الاقتصادي ومع منظمات محلية ودولية أخرى		
٥.	٢. تأسيس وحدات إصلاح تنظيمي لمساعدة مجلس الوزراء في تقييم آثار أية تشريعات / قوانين مقترحة (البنك الدولي)		
٥.	٣. الأنشطة ٢ - ٢، ٤ - ٢، ٤ - ٣		
٦.	وصف مختصر		
٦.	١. الأهداف		وضع قوانين وأنظمة وتعليمات وإجراءات مبسطة تعزز تطوير القطاع الخاص
٦.	٢. المستفيدون		كل مؤسسات القطاعين العام والخاص حسب الاختصاص
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى		قوانين الإصلاح الاقتصادي الاتحادي، الاستثمار، الشراكات العامة - الخاصة، نظام الأراضي، التوريدات العمومية، المصارف، العمل، الشركات، الشركات العامة، المنافسة، حماية المستهلك، التجارة، التحكيم، الضرائب والتعرفة الجمركية
٦.	٤. نطاق العمل		
٦.	٤. ١. الإعداد والتنظيم	•	إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين الحكومة [٣] والقطاع الخاص في إطار مجلس تطوير القطاع الخاص • تحديد الأولويات ووضع جدول الأعمال • مراجعة وتعديل القوانين والأنظمة النافذة وإقرار قوانين وأنظمة أفضل • تنفيذ أنشطة أولية في مجالات التوعية العامة والتواصل والنشر
٦.	٤. ٢. التنفيذ	•	التشاور حول قضايا محددة والتوصل إلى اتفاق بشأنها • مراجعة مسودات القوانين المعلّقة وتوحيدها • إعداد مسودات قوانين و/أو تعديلات لتلك النافذة • مواءمة القوانين والانظمة • تحديد مواعيد نهائية لإرسال المقترحات إلى مجلس الوزراء • متابعة عملية تشريع وإصدار القوانين مع السلطات الحكومية المختصة • مواصلة أنشطة التوعية العامة والتواصل والنشر

[٣] يضم فريق العمل أيضاً ممثلين من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الحكومات المحلية، مجلس شورى الدولة، القطاع المصرفي.

٧.	المخرجات المتوقعة	سن وتطبيق القوانين والأنظمة ذات الأولوية
٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة	• ضمان التشاور عن كثب مع القطاع الخاص وضمان مساهمته الفعالة • تعبئة الخبرات التخصصية • تنظيم فعاليات للتوعية العامة والنشر • تبسيط وتيسير عمليات إعداد القوانين والأنظمة ومراجعتها وتشريعها وإنفاذها
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تقديم آراء وتوصيات ومدخلات منسقة • المساهمة في حملات التوعية العامة والنشر بين مؤسسات الأعمال في القطاع الخاص
٩.	الدعم الدولي	مطلوب
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٤٨ شهراً
١٠.	٢. إنشاء مجموعة عمل استشارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص ووضع جداول الأعمال	الأشهر ٤ - ٩
١٠.	٣. توظيف الخبراء المحليين والدوليين	الأشهر ٤ - ٩
١٠.	٤. مراجعة وتوحيد وصياغة القوانين والتشريعات	الأشهر ٩ - ٠٣
١٠.	٥. إقرار القوانين والتشريعات وإلزام تطبيقها	الأشهر ١٢ - ٨٤
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات	٥٠
١١.	٢. توريد خدمات خبراء اخارجيين	٢,٠٠٠
١١.	٣. الاستشارات، المؤتمرات، ورشات العمل، إلخ	٥٠٠
١١.	٤. السفر، التواصل، النشر	٥٠٠
	الإجمالي	٣,٠٥٠

الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال في العراق

موجز النشاط ٢ - ٣			
١.	اسم النشاط		تعديل الإجراءات والضوابط لتسهيل حصول القطاع الخاص على التمويل
٢.	الجهة المنسقة		مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة		وزارة المالية، وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، والأطراف التنموية الدولية الفاعلة (دعم تقني فقط)
٤.	الجهة المشرفة		مجلس الوزراء
٥.	الأنشطة ذات الصلة		
٥.	١. تخصيصات الموازنة الاتحادية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بشكل عام		
٥.	٢. الصناديق القائمة (المصرف الصناعي، المصرف الزراعي، صندوق الإسكان، الصندوق المتجدد لدعم المشاريع الصغيرة في إقليم كردستان، مؤسسة العراق لتطوير السوق الوسيطة[٤])		
٥.	٣. المساعدة الممولة دولياً للقطاع المصرفي سابقاً وحالياً		
٥.	٤. الأنشطة ١ - ١، ٢ - ١، ٢ - ٣، ٢ - ٤، ٢ - ٦، ٣ - ٢، ٤ - ٢، ٤ - ٣		
٦.	وصف مختصر		
٦.	١. الأهداف		تسهيل حصول مؤسسات الأعمال الخاصة على التمويل من خلال تأسيس صندوق لتوفير رأس المال الابتدائي وضمانات قروض
٦.	٢. المستفيدون		مؤسسات القطاع الخاص
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى		وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، المصارف التجارية (سواء كانت حكومية أو خاصة)، الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٦.	٤. نطاق العمل		
٦.	٤. ١. تهيئة الأطر السياساتية والتنظيمية	•	التشاور لتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية والوسائل والمعايير، بما في ذلك فترات استحقاق أطول للقروض ونظام فوائد وضمانات مناسب
		•	تصميم نظام مالي لامركزي جزئياً لتأمين رأس المال الابتدائي وضمانات القروض لدعم القطاع الخاص على المستويين المركزي والمحلي
		•	تعيين إدارة مؤقتة لنظام التمويل [٥] (في المرحلة الإنتقالية)
		•	إعداد وإقرار التشريعات والأنظمة المطلوبة بما ينسجم مع النشاطين ٢ - ١ و٣ - ٢.
٦.	٤. ٢. تطوير القدرات	•	تدريب مؤسسات الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص والمصارف التجارية والقطاعية على تحليل المخاطر، تمويل مشاريع الاستثمار، الإدارة المالية، المراقبة والتقييم والمجالات الأخرى ذات الصلة

[٤] مؤسسة العراق لتنمية السوق الوسيطة (CHF الدولية).

[٥] من المقترح أن تقوم وحدة التخطيط والبحث والتنفيذ، تحت إشراف مجلس تنمية القطاع الخاص، بإدارة الصندوق مبدئياً، ثم تنتقل الإدارة لاحقاً إلى الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تشكيلها.

٧.	المخرجات المتوقعة	• وضع وإقرار إطار قانوني وتنظيمي وخطة إدارة لصندوق رأس المال الابتدائي وضمانات القروض لينفذ بعدئذ ضمن النشاط ٣ - ٢ • إقرار سياسة شاملة لتسهيل حصول المؤسسات الخاصة على التمويل، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• تسهيل عمليات التشاور والتوافق • وضع ترتيبات مع إتحادات القطاع الخاص والبنوك التجارية والقطاعية، الحكومية منها والخاصة • إقرار وتطبيق السياسات والأطر التشريعية والتنظيمية • توفير تخصيصات من الموازنة الإتحادية
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تقديم آراء ومدخلات منسقة • المساهمة في تحديد الأدوار والإختصاصات التي ستؤخذ بنظر الإعتبار في الإطار التشريعي والتنظيمي ذي الصلة
٩.	الدعم الدولي	مطلوب
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٣٠ شهراً
١٠.	٢. مشاورات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص (بما في ذلك المصارف)	الأشهر ٠ - ٦
١٠.	٣. التعاقد مع خبراء محليين ودوليين	الأشهر ٣ - ٦
١٠.	٤. صياغة وإقرار السياسات	الأشهر ٦ - ٩
١٠.	٥. مراجعة وتوحيد وإعداد وإقرار وتطبيق الإطار القانوني والتنظيمي	الأشهر ٩ - ٣٠
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد خدمات خبراء خارجيين	١,٠٠٠
١١.	٢. المؤتمرات، ورشات العمل، الاستشارات، التدريب، إلخ	٣٠٠
١١.	٣. السفر، التواصل، النشر	١٠٠
	الإجمالي	١,٤٠٠

الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال في العراق

موجز النشاط ٢ - ٤			
١.	اسم النشاط		تطوير وإقتراح خطط استراتيجية وسياسات جديدة تستهدف المجالات ذات الأولوية التي تدعم القطاع الخاص
٢.	الجهة المنسقة		مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة		وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص، بالتعاون مع الوزارات والحكومات المحلية ذات الصلة والهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٤.	الجهة المشرفة		مجلس الوزراء
٥.	الأنشطة ذات الصلة		
٥.	١. مخرجات الأنشطة ١ - ١، ١ - ٢، ١ - ٣، ٢ - ٦، ٤ - ٣، ٤ - ٤		
٥.	٢. الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، الاستراتيجية الصناعية، والاستراتيجيات والسياسات القطاعية الأخرى المتوفرة		
٦.	وصف مختصر		
٦.	١. الأهداف		وضع سياسات واستراتيجيات مبسّطة لتعزيز تطوير القطاع الخاص
٦.	٢. المستفيدون		الحكومة المركزية والحكومات المحلية والقطاع الخاص بكامله
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى		الحكومة المركزية والحكومات المحلية والقطاع الخاص بكامله
٦.	٤. نطاق العمل		
٦.	٤. ١. الإعداد والتخطيط	•	التهيئة والمشاورات وتعبئة موارد الأطراف المعنية • مراجعة وتحديث السياسات والاستراتيجات القطاعية وأطر العمل المتاحة ذات الصلة • معالجة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي سيجري جمعها في النشاط ١ - ١ • مواءمة معايير وهياكل السياسات والاستراتيجيات
٦.	٤. ٢. التنفيذ	•	التحليل على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والدولي؛ التحليل المقارن • صياغة خطط اجتماعية وطنية ومحلية لتخفيف آثار الفائض من موظفي الشركات العامة وخلق فرص عمل جديدة • صياغة سياسات واستراتيجيات في القطاعات الاقتصادية الرئيسة المستهدفة
٦.	٤. ٣. النشر	•	فعاليات التشاور والنشر
٧.	المخرجات المتوقعة	•	إعداد وإقرار سياسات واستراتيجيات في المجالات والقطاعات ذات الأولوية (تخفيف الأثر الاجتماعي والقطاعات الاقتصادية التي تستهدفها استراتيجية تطوير القطاع الخاص)

٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• ضمان التنسيق والتشاور مع الوزارات وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص المعنية وضمان مساهمتها الفعالة • وضع ترتيبات المساهمة المباشرة لإتحادات وجمعيات القطاع الخاص • تخصيص الموارد للخبرات الوطنية والدولية المطلوبة • تنظيم فعاليات توعية • ضمان إقرار السياسات والخطط الاستراتيجية
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تقديم آراء وتوصيات ومدخلات منسقة • تشكيل الأطر التنظيمية المركزية والمحلية الضرورية لتنفيذ هذا النشاط وإنجاز الترتيبات مع الأطراف المعنية في الحكومة المركزية والحكومات المحلية
٩.	الدعم الدولي	مطلوب
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٢٧ شهراً
١٠.	٢. تشكيل مجموعات تشاور مشتركة بين القطاعين العام والخاص في كل قطاع اقتصادي	الأشهر ٠ - ٣
١٠.	٣. توريد خدمات خبراء وطنيين ودوليين	الأشهر ٠ - ٦
١٠.	٤. جمع، وتنظيم، ومراجعة المعطيات والإحصاءات والتقارير والسياسات والخطط المتوفرة	الأشهر ٣ - ٩
١٠.	٥. التنفيذ (الإعداد، المراجعة، الإقرار)	الأشهر ٦ - ٢٧
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات	١٠٠
١١.	٢. توريد خدمات خبراء خارجيين	٥,٠٠٠
١١.	٣. التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، إلخ	٥٠٠
١١.	٤. السفر، التواصل، النشر	٥٠٠
	الإجمالي	٦,١٠٠

الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال في العراق

موجز النشاط ٢ - ٥			
١.	اسم النشاط		تقديم حوافز للإستثمارات الجديدة والإبتكار وتسجيل الأعمال
٢.	الجهة المنسقة		مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة		وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، وزارة المالية، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة التجارة، الحكومات المحلية، الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص
٤.	الجهة المشرفة		مجلس تطوير القطاع الخاص والحكومات المحلية
٥.	الأنشطة ذات الصلة		
٥.	١. الأدوات الموجودة ضمن قانون الاستثمار رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ وتعليمات مجلس الوزراء رقم (٧) لسنة ٢٠١٠.		
٥.	٢. الأنشطة ١ - ١، ١ - ٤، ٢ - ١، ٢ - ٣، ٢ - ٦، ٣ - ٢، ٣ - ٣، ٣ - ٦		
٥.	٣. العمل الحالي والمستمر على إصلاح النظام الضريبي (مشروع الحوكمة الاقتصادية - المرحلة الثانية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)		
٦.	وصف مختصر		
٦.	١. الأهداف		تطبيق نظام حوافز لزيادة الإنتاج والابتكار، وتسجيل مؤسسات الأعمال، والاستثمار الخاص، وزيادة التوظيف
٦.	٢. المستفيدون		مؤسسات الأعمال الخاصة، لاسيما الصغيرة والمتوسطة
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى		وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة والمعادن، الحكومات المحلية
٦.	٤. نطاق العمل		
٦.	٤.	١. الإطار السياساتي والتنظيمي	• مشاورات لوضع نظام حوافز قابل للتطبيق، ومجالات الأولوية، والوسائل، والإجراءات، ومعايير الأهلية (راجع أيضاً النشاط ٣ - ٢) • إعداد وإقرار أطر سياسات محددة، تغطي النشاط ٢ - ٢ أيضاً • إعداد وإقرار الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب بما يتوافق مع الأنشطة المعنية
٦.	٤.	٢. التوعية والتواصل	• تنظيم فعاليات توعية وتواصل في جميع المحافظات بالتعاون مع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وبدعم من مراكز تسجيل الشركات التي سيتم إنشاؤها
٧.	المخرجات المتوقعة		• وضع إطار تنظيمي وإجراءات للحوافز المالية والضريبية وإنفاذها • زيادة تدريجية في تسجيل مؤسسات الأعمال غير المنظمة
٨.	الأدوار والمسؤوليات		
٨.	١.الحكومة المركزية والحكومات المحلية		• تسهيل عملية التشاور والتوصل إلى اتفاق • التنسيق مع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص لتنظيم فعاليات توعية وتواصل مشتركة • إقرار السياسات والأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وإنفاذها

٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تقديم آراء ومدخلات منسقة • تنظيم فعاليات توعية وتواصل في المحافظات
٩.	الدعم الدولي	مطلوب
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٢١ شهراً
١٠.	٢. المشاورات والمراجعات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص	الأشهر ٠ - ٣
١٠.	٣. توريد خدمات خبراء وطنيين ودوليين	الأشهر ٠ - ٦
١٠.	٤. إعداد السياسات وإقرارها	الأشهر ٦ - ١٨
١٠.	٥. مراجعة، وتوحيد، وإعداد، وإقرار، وتطبيق القوانين والأنظمة ذات الصلة	الأشهر ٦ - ٢١
١٠.	٦. فعاليات النشر	الأشهر ٦ - ٢١
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد خدمات خبراء وطنيين ودوليين	٣٠٠
١١.	٢.التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، إلخ	١٠٠
١١.	٣. السفر، التواصل، النشر	١٠٠
	الإجمالي	٥٠٠ [٦]

[٦] موازنة تكميلية لتلك الموجودة في النشاط ٢ - ٢.

الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال في العراق

موجز النشاط ٢ - ٦

١.	اسم النشاط	تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق
٢.	الجهة المنسقة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة	وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة والمعادن، وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ (استشارات فنية)، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص والجهات التنموية الدولية الفاعلة (دعم فني فقط)
٤.	الجهة المشرفة	مجلس الوزراء، مجلس تطوير القطاع الخاص
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. البرنامج الإقليمي لتحديث البنية التحتية للجودة (الإطار القانوني والبنية التحتية) لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) الممول من الوكالة السويدية للتعاون الدولي (سيدا)	
٥.	٢. الأنشطة ٢ - ١، ٢ - ٦، ٣ - ١، ٣ - ٢	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	• تحسين المنظومات الوطنية لإدارة الجودة والتصديق • تحسين أداء وقدرات قطاع التجارة في العراق، وتعزيز الاندماج في منظومة التجارة الإقليمية والمتعددة الدول • تحديث المنظومة الوطنية للجودة (أي الإطار القانوني والبنية التحتية للمعايير، والإقرار، والقياسات، وتقييم المطابقة)
٦.	٢. المستفيدون	وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة والمعادن، القطاع الخاص بأكمله
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة والمعادن، القطاع الخاص بأكمله
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. السياسة والإطار التنظيمي	• تبني سياسة وطنية وإطار تشريعي وطني، بما ينسجم مع الأهداف الوطنية لإدارة الجودة • ضمان توافق والتزام كل الأطراف المعنية، بما فيها الوزارات، والسلطات التنظيمية، والمؤسسات الأكاديمية، وإتحادات القطاع الخاص، هيئات الإعتماد/التقييس، هيئات التفتيش الحكومية والخاصة، هيئات التصديق، معاهد القياس وجمعيات المستهلك
٦.	٤. ٢. التنفيذ [٧]	• دعم القطاع الخاص في عمليات وإجراءات الحصول على التصديق
٦.	٤. ٣. النشر والتوعية والتواصل	• إعداد خطة النشر والتوعية والتواصل • تنظيم فعالية واحدة للنشر والتوعية على الأقل في كل محافظة • نشر التعليمات الإرشادية وكتيبات الجودة

[٧] التدريب مغطى مسبقاً في برنامج يونيدو.

٧.	المخرجات المتوقعة	• إعداد وتطبيق سياسة وطنية للسيطرة النوعية وتوكيد الجودة، وإنشاء / تحديث منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق • إطار وطني مساعد للسياسة التجارية يعزز التقدم في إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية • تحسين منظومة مراقبة وفحص جودة المستوردات
٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• تنفيذ تدابير داعمة لتعزيز أثر مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وضمان الاستدامة المستقبلية فيما يتعلق بسياسة الجودة، والتشريعات وتطبيق المعايير وطنيا • تخصيص الموارد للأنشطة الفرعية المطلوبة [٨]
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• نشر وتطبيق معايير وقواعد وإجراءات الجودة، فضلا عن التصديق • التعاون مع الأطراف المعنية في الحكومة في تنظيم الفعاليات
٩.	الدعم الدولي	مطلوب
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٤٢ شهراً
١٠.	٢. توريد خدمات خبراء وطنيين ودوليين	الأشهر ٠ - ٦
١٠.	٣. مراجعة، وتعديل، وإقرار، وتطبيق السياسات والتشريعات الوطنية ذات الصلة	الأشهر ٦ - ١٥
١٠.	٤. تحديث البنى التحتية للجودة	الأشهر ١٢ - ٤٢
١٠.	٥. مساعدة مؤسسات الأعمال الخاصة في الحصول على شهادات الجودة	الأشهر ١٢ - ٤٢
١٠.	٦. إعداد التعليمات والكتيبات الإرشادية	الأشهر ١٥ - ٣٦
١٠.	٧. التوعية والنشر والتواصل	الأشهر ١٢ - ٤٢
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات	١٠,٠٠٠
١١.	٢.توريد خدمات خارجية	٥,٠٠٠
١١.	٣. التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، النشر، إلخ	١,٥٠٠
	الإجمالي	١٦,٥٠٠

[٨] يمول منح الشهادات للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال النشاط ٣ - ٢ (صندوق رأس المال الابتدائي).

الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال في العراق

موجز النشاط ٢ - ٧

١.	اسم النشاط	دعم إتحادات وجمعيات القطاع الخاص وزيادة التغطية بالخدمات المقدمة للأعضاء
٢.	الجهة المنسقة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ بالتعاون مع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص
٤.	الجهة المشرفة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. جميع أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص	
٥.	٢. منظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعية (يونيدو) دعم اتحاد الصناعات العراقي (قيد الإعداد)	
٥.	٣. تقييم إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق، منظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعية (يونيدو)	
٥.	٤. مركز تطوير القطاع الخاص (مدعومً من البنك الدولي)	
٥.	٥. الشبكة المحلية للميثاق العالمي للأمم المتحدة	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	تحسين جودة الخدمات التي تقدمها إتحادات وجمعيات القطاع الخاص إلى مؤسسات الأعمال
٦.	٢. المستفيدون	جميع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص الرئيسية
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	جميع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص الرئيسية
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. تقييم ومراجعة شاملين	• المهمات المؤسسية والخدمات • التمثيل والتواصل مع الأعضاء • الهيكلية التنظيمية والإختصاصات • الإطار القانوني والتنظيمي والأنظمة الداخلية • الاستدامة الذاتية • المناصرة والتنسيق مع الإتحادات الأخرى
٦.	٤. ٢. مراجعة، وإعداد، وإقرار، وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط	• إعادة صياغة المهمات المؤسسية، والأهداف، والأدوار، والتنظيم الداخلي، والأنظمة الداخلية، وضمان الاستقلال السياسي • تناسق وتكامل الوظائف والخدمات بين إتحادات وجمعيات القطاع الخاص • خدمات استشارية لمؤسات الأعمال الخاصة في تنفيذ أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص • خطط عمل وموازنات سنوية • إدارة الموارد البشرية وتطوير القدرات • إدارة المعلومات (بالتنسيق مع النشاطين ١ - ٢ و١ - ٣) • خطط واستراتيجيات الاستدامة، والإشهار والتواصل

٦. ٤. ٣. تطوير القدرات	• توظيف وتدريب كوادر مختصة • تقديم المشورة لمؤسسات الأعمال الخاصة في إطار استراتيجية تطوير القطاع الخاص • نشر وتوصيل تعليمات إرشادية محددة • المناصرة • جولات دراسية وتواصل على الصعيد الدولي	
٧. المخرجات المتوقعة	• زيادة عدد الأعضاء، تحسين الخدمات إلى مؤسسات الأعمال وتوسيعها عبر تنفيذ الأنشطة المقررة في إطار إستراتيجية تطوير القطاع الخاص وعقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة للتشاور بشأن المجالات المستهدفة والأنشطة ذات الصلة في استراتيجية تطوير القطاع الخاص • اقرار وتنفيذ استراتيجيات وخطط مشتركة متفق عليها • تأسيس رابطة إتحادات القطاع الخاص لتكون المنتدى االرئيسي للحوار والتنسيق • تشكيل وإدارة مجموعات تشاورية بين القطاعين العام والخاص ضمن استراتيجية تطوير القطاع الخاص • التنفيذ الناجح لأنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص على النحو المقرر • تحقق الاستدامة الذاتية تدريجيا	
٨. الأدوار والمسؤوليات		
٨. ١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• دعم الأنشطة المشتركة ومراجعات أنظمة إتحادات وجمعيات القطاع الخاص • دعم إعداد وتنفيذ خطط واستراتيجيات إتحادات وجمعيات القطاع الخاص • تخصيص الموارد لتحقيق تلك الأغراض	
٨. ٢. المعنيون في القطاع الخاص	• إنشاء هيكلية مخصصة لهذا النشاط وتعبئة الموارد البشرية الداخلية والخارجية لتنفيذ أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص • تحقيق التوافق داخليا ومع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص الأخرى • إقرار وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المعدلة	
٩. الدعم الدولي	مطلوب	
١٠. الإطار الزمني		
١٠. ١. الأمد الزمني الكلي	٣٦ شهراً	
١٠. ٢. التقييم الشامل، تصميم وإعداد البرنامج	الأشهر ٠ - ٦	
١٠. ٣. مراجعة، وصياغة، وإقرار وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات	الأشهر ٦ - ١٥	
١٠. ٤. تطوير القدرات	الأشهر ٦ - ٣٦	
١١. الموازنة التقديرية		
البند	الكلفة (مليون دينار)	
١١. ١. توريد معدات	٥٠٠	
١١. ٢. توريد خدمات خارجية	١,٠٠٠	
١١. ٣. التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، النشر، إلخ	١,٠٠٠	
١١. ٤. السفر، التواصل، النشر	١,٠٠٠	
الإجمالي	٣,٥٠٠	

الركيزة الثالثة: برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موجز النشاط ٣ - ١

١.	اسم النشاط	توفير خدمات إستشارية وإرشادية، وخدمات تخطيط الأعمال، والتدريب والتشبيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٢.	الجهة المنسقة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٣.	الجهة المنفذة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، الهيئة الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة التخطيط، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص والجهات التنموية الدولية الفاعلة (دعم فني فقط، لاسيما التدريب)
٤.	الجهة المشرفة	مجلس تطوير القطاع الخاص والحكومات المحلية
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. الأنشطة ١ - ١، ١ - ٢، ١ - ٤، ٢ - ١، ٢ - ٢، ٢ - ٥، ٣ - ٢، ٣ - ٣، ٣ - ٤، ٤ - ٣	
٥.	٢. برنامج تطوير المناطق الصناعية (مستمر)	
٥.	٣. تخصيصات الموازنة الاتحادية الحالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
٥.	٤. شبكة مراكز تطوير الأعمال القائمة	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	• تحسين إنتاجية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • تطوير إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخطيط وتمويل وتنفيذ برامج التنمية
٦.	٢. المستفيدون	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	٢٠٪ من مؤسسات الأعمال المسجلة و٢٠٪ من مؤسسات الأعمال في القطاع غير المنظم التي شملها المسح في جميع المحافظات
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتنظيم	• الترتيبات الأولية لتنسيق الخدمات المقدمة • تشكيل مجموعات خبراء مختلطة وإعداد تعليمات إرشادية في المجالات المستهدفة لتكون نواة لـ «الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة» • تحديد آليات وإجراءات طلب الخدمات وتوصيل الخدمات، بما في ذلك أيضاً اتفاقات تقاسم التكاليف القائمة والمحتملة • مراجعة نتائج المسح (النشاط ١ - ١) والتشاور مع إتحادات وجمعيات القطاع الخاص لتحديد المجالات ذات الأولوية تحديدا نهائيا
٦.	٤. ٢. تطوير القدرات	• تدريب المدربين • تدريب مرشدين واستشاريين (ليصبحوا الملاك التخصصي المستقبلي في الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٦.	٤. ٣. التنفيذ	• توفير الخدمات الإرشادية والاستشارية من خلال وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص فيما يتعلق بطلب التمويل، والتخطيط والأغراض التطويرية الأخرى • تطبيق نظام إعتماد لمرشدي وإستشاريي تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة • فعاليات النشر • النقل التدريجي للإختصاصات إلى الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
٧.	المخرجات المتوقعة	• بناء الخبرات الأولية للوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبدء عملية تأسيسها (راجع النشاط 4 - 3) • تنظيم فعاليتين للتوعية والنشر في كل محافظة • تقديم الدعم إلى 10 - 20٪ من مؤسسات الأعمال المسجلة و10 - 20٪ من مؤسسات الأعمال في القطاع غير المنظم التي شملها المسح	
٨.	الأدوار والمسؤوليات		
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• إعداد الترتيبات بشأن التوعية والنشر والتواصل والإشهار • دعم نظام إعتماد مرشدي ومستشاري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • تخصيص الموارد المالية للتعاقد مع المدربين والخبراء	
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تعبئة الموارد والخبرات في كل القطاع • التعاون مع الحكومة المركزية والمحافظات في أنشطة التوعية والنشر والتواصل • تنظيم الطلبات والتحقق منها ومعالجتها • تقديم الإرشاد والمساعدة الاستشارية في مجال الأعمال إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
٩.	الدعم الدولي	مطلوب (تدريب المدربين)	
١٠.	الإطار الزمني		
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٤٢ شهراً	
١٠.	٢. الإعداد والتنظيم	الأشهر ٠ - ٦	
١٠.	٣. التدريب	الأشهر ٦ - ١٨	
١٠.	٤. التنفيذ (تقديم الخدمات)	الأشهر ١٢ - ٤٨	
١١.	الموازنة التقديرية		
	البند	الكلفة (مليون دينار)	
١١.	١. توريد معدات	٦٠٠	
١١.	٢. توريد خدمات التدريب	١,٥٠٠	
١١.	٣. التعاقد مع مرشدين ومستشارين	٥٠٠	
١١.	٤. مؤتمرات، ورشات عمل، إلخ	٣٠٠	
١١.	٥. التواصل، التوعية، النشر، إلخ	١,٠٠٠	
	الإجمالي	٣,٨٠٠	

الركيزة الثالثة: برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موجز النشاط ٣ - ٢

١.	اسم النشاط	إنشاء صندوق لتوفير رأسمال إبتدائي، وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع أنشطته، وإنشاء مؤسسات جديدة، وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الريادة الإبتكار
٢.	الجهة المنسقة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك التجارية (العامة والخاصة)
٤.	الجهة المشرفة	مجلس الوزراء، وزارة المالية
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. تخصيصات الموازنة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
٥.	٢. الصناديق الموجودة (صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والمعادن، الصندوق المتجدد لدعم المشاريع الصغيرة في إقليم كردستان، مؤسسة العراق لتطوير السوق الوسيطة	
٥.	٣. الأنشطة ٢ - ٢، ٣ - ٣، ٤ - ٢، ٤ - ٣	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	• تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • خلق بيئة مواتية لتحسين التعاون والتآزر والتكامل والشراكة بين القطاعين العام والخاص • ضمان الاستخدام الفعال لموارد الدولة من خلال خطط استراتيجية معدة جيدا، وضوابط ميسرة ومعايير جدارة شفافة للشركات العامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل لتحقيق الهدف السابق • تعبئة الموارد المالية الأخرى
٦.	٢. المستفيدون	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	١٠ - ٢٠٪ من مؤسسات الأعمال المسجلة
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. مؤشرات عامة (إستدلالية)	• تركيبة الصندوق: ٣٠٪ منحة، ٧٠٪ قرض متجدد ميسر (فترة سماح: سنتان، فترة استحقاق القرض: ٥ - ١٠ سنوات، معدل فائدة: ٢ إلى ٥٪ • مبلغ القرض: ٥٠ - ٣٠٠ مليون دينار • صندوق الضمانات: مبلغ أولي للبدء، ومن ثم تمويل ذاتي من الأقساط المسددة (القسط: ١ - ٢٪ من رأس المال) • متطلبات الأهلية: - مكون المنحة (من حيث المبدأ): التدريب، بحوث السوق، تخطيط الأعمال، التصميم، البحث عن الشركاء والتقنيات، والتواصل، إلخ - مكون القرض الميسر: الاستثمار وأعمال التنفيذ الأخرى كما مخطط له في مكون المنحة

٦.	٤. ٢. الإعداد والتنظيم [٩]		• تحديد إجراءات التأهل، ومعايير الجدارة وإجراءات الإدارة، وإعداد التقارير، وتصميم الصندوق (مع فروع في المحافظات)، وإعداد الكتيبات الإرشادية • وضع الترتيبات مع المصارف المساهمة وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص • تعيين وتفويض مدير مؤقت للصندوق (ضمن وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ حتى تأسيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) • إعداد استمارات الطلبات وتحديد معايير الاختيار • النشر والإشهار
٦.	٤. ٣. التدريب		• تدريب المعنيين في المؤسسات والمصارف العامة والخاصة
٦.	٤. ٤. التنفيذ		• الصرف • التحقق • المراقبة والتقييم • إعداد التقارير
٧.	المخرجات المتوقعة		• استفادة ١٠ - ٢٠٪ من المؤسسات الخاصة المسجلة في المحافظات من برنامج التمويل الابتدائي وبرنامج ضمان القروض ومن خدمات الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٨.	الأدوار والمسؤوليات		
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية		• وضع الترتيبات اللازمة مع وزارة التخطيط، وزارة المالية، المصارف والأطراف المعنية في القطاع الخاص لضمان التخصيصات السنوية للصندوق والإجراءات المعتمدة • وضع الترتيبات اللازمة مع الحكومات المحلية
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص		• ضمان التواصل بالتعاون مع وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ. • تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم طلبات التمويل إلى الصندوق • جمع الطلبات وفرزها
٩.	الدعم الدولي		مطلوب
١٠.	الإطار الزمني		
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي		٣٦ شهراً
١٠.	٢. الإعداد والتنظيم		الأشهر ٠ - ١٢
١٠.	٣. التدريب		الأشهر ٦ - ١٥
١٠.	٤. التنفيذ		الأشهر ١٢ - ٣٦
١١.	الموازنة التقديرية		
	البند		الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. الصندوق (بضمنه صندوق الضمانات وعلى فترة ٤ سنوات)		٢٠٠,٠٠٠
١١.	٢. توريد معدات		٣٠٠
١١.	٣. توريد خدمات الاستشارات الفنية		٢,٠٠٠
١١.	٤. التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، إلخ		٥٠٠
١١.	٥. السفر، التواصل، النشر		٥٠٠
	الإجمالي		٢٠٣,٣٠٠

[٩] وفقاً لالإطار القانوني والتنظيمي المعد تحت الركيزة الثانية.

الركيزة الثالثة: برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موجز النشاط ٣ - ٣

١.	اسم النشاط	إستحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للعمل مع الشركات العامة
٢.	الجهة المنسقة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الموارد المائية، وزارة الإعمار والإسكان، وزارة النفط، وزارة الزراعة
٣.	الجهة المنفذة	إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٤.	الجهة المشرفة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. برنامج إعادة هيكلة الشركات العامة (خارطة طريق إعادة هيكلة الشركات العامة)	
٥.	٢. برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ووحدة تقييم الأصول في وزارة المالية (مدعومة من البنك الدولي)	
٥.	٣. الأنشطة ١ - ١، ٢ - ٢، ١ - ٣، ٢ - ١، ٢ - ٢، ٢ - ٣، ٣ - ١، ٣ - ٢	
٥.	٤. تخصيصات الموازنة الاتحادية للشركات العامة	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	إشراك القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى (بما في ذلك شركات القطاع المختلط) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إعادة هيكلة وخصخصة الشركات العامة وذلك بتأسيس سلاسل وعناقيد قيمة
٦.	٢. المستفيدون	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العامة
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	الشركات العامة ذات الأولوية (إعادة هيكلة)
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٥. ٢. الإعداد والتنظيم	• إعداد اتفاقات إطار تعاون بين إتحادات وجمعيات القطاع الخاص والوزارات ذات الصلة لدعم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة وخصخصة الشركات العامة • تشكيل مجموعات عمل مشتركة بين القطاعين العام والخاص (حسب أولوية قطاعات الشركات العامة) ووضع جداول أعمال مشتركة وأهداف إجتماعية وإقتصادية إجمالية • تأسيس برنامج منح خاصة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ إجراءات التأهل [١٠] • تحديد معايير الأهلية، وإجراءات وآليات توجيه الدعم الفني والمالي إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • إعداد دراسات الجدوى والخطط

[١٠] سيقدم برنامج المنح عموماً المساعدة الاستشارية الفنية والدعم المالي لمؤسسات وجمعيات القطاع الخاص من أجل إدارة، وتنظيم، وتنسيق البرنامج ولمجموعات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنفيذ تدابير الشراكة وسلاسل وعناقيد القيمة (بما في ذلك إقامة مؤسسات جديدة، استيعاب الفائض من موظفي الشركات العامة، المشورة والمساعدة القانونية، التدريب، إلخ) ما عدا تلك المندرجة ضمن النشاط ٢ - ٢، والتي تهدف تحديداً إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويقدر الدعم المالي اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمائة مليون دينار في المعدل لكل شركة عامة.

٦.	٤. التنفيذ	• مفاوضات مع الوزارت / الشركات العامة المعنية • إعداد وتنفيذ اتفاقات محددة • ترتيبات التمويل
٧.	المخرجات المتوقعة	تأسيس ما لا يقل عن ٢٠ سلسلة و/أو عنقود قيمة ناجحة ومستدامة بين الشركات العامة وشركات كبرى، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة
٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة	• دعم إتحادات وجمعيات القطاع الخاص في إعداد وتنظيم وتنفيذ الأنشطة • تقديم برامج تمويل بقروض ميسرة لإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• إنشاء مجموعات عمل متخصصة لإعادة هيكلة الشركات العامة وتعيين أعضاء من الوزارات ذات الصلة. • تنظيم برامج تدريب موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات ذات الصلة • تنسيق مساهمة ومدخلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • إدارة برنامج المنح بالتشارك مع وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ • المراقبة والإشراف على الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • ضمان التواصل والإشهار
٩.	الدعم الدولي	مطلوب (مساعدة إدارية لإتحادات وجمعيات القطاع الخاص)
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٣٩ شهراً
١٠.	٢. الإعداد والتنظيم	الأشهر ٠ - ١٢
١٠.	٣. التنفيذ	الأشهر ٩ - ٣٩
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. برنامج المنح	١٠٠,٠٠٠
١١.	٢. توريد خبرات خارجية	٤٠٠
١١.	٣. تدريب، مؤتمرات، ورشات العمل، إلخ	٣٠٠
١١.	٤. تواصل، توعية، نشر، إلخ	٣٠٠
	الإجمالي	١٠١,٠٠٠

الركيزة الثالثة: برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موجز النشاط ٣ - ٤

١.	اسم النشاط	تطوير مناطق صناعية، وحاضنات أعمال، ومراكز تطوير أعمال، ومبادرات مشابهة
٢.	الجهة المنسقة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة المالية - الهيئة العامة للمناطق الحرة، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، الحكومات المحلية، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص، الهيئة الوطنية للاستثمار، هيئات الاستثمار في المحافظات
٤.	الجهة المشرفة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. برامج تطوير المناطق الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن في محافظات البصرة، ذي قار، الأنبار وبرامج الهيئة العامة للمناطق الحرة	
٥.	٢. برنامج تجارة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، شبكة مراكز تطوير الأعمال وخدمات الدعم القائمة، ومبادرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتطوير مناطق إقتصادية	
٥.	٣. برنامج تطوير المناطق الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعية (في محافظتي البصرة والنجف	
٥.	٤. برنامج تطوير مؤسسات الأعمال لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (مراكز تطوير مؤسسات الأعمال في إربيل، بغداد، ذي قار، البصرة)	
٥.	٥. الأنشطة ١ - ١، ١ - ٢، ١ - ٤، ٢ - ٣، ٢ - ٤، ٢ - ٥، ٣ - ١، ٣ - ٢، ٣ - ٤، ٤ - ٣	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	• تعزيز تنافسية وإنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها تبعا لذلك • خلق فرص العمل وتوليد الدخل • استيعاب الفائض من موظفي الشركات العامة • تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار
٦.	٢. المستفيدون	عناقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رواد الأعمال، إتحادات وجمعيات القطاع الخاص والجهات الحكومية المنفذة
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرائدة وذوي المهن الحرة، العاطلون عن العمل، الفائض من موظفي الشركات العامة، الشباب
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتنظيم	• اختيار المحافظات ذات الأولوية في المرحلة الأولى • تقييم احتياجات القطاع الخاص في المحافظات المختارة • التشاور، والإعداد، وإستكمال الترتيبات بين الحكومة المركزية، والمحافظات، والأطراف المعنية الأخرى على المستويين المركزي والمحلي، لتحديد نوع البنى التحتية الضرورية بالإضافة إلى الموقع المستقبلي والترتيبات المؤسسية • إعداد خطط تنمية مستدامة على المستوى الوطني و/أو على مستوى المحافظة • تقوية البنى التحتية القائمة ومعالجة جوانب الضعف في الإدارة المالية

٦. ٤. ٢. التدريب	• برامج تدريب تمهيدية (تخطيط التنمية، تمويل البنى التحتية، تقديم الإرشاد إلى مؤسسات الأعمال، عناقيد وسلاسل القيمة، الخ)	
٦. ٤. ٣. التنفيذ	• مسوحات موجهة وتحليل الفجوة • تحديد المشغلين، وتحديد احتياجات ووسائل التوظيف / التشغيل • تحديد سلاسل القيمة المحتملة • إعداد دراسات جدوى، وتصاميم وخطط تنفيذ وإدارة، وكتيبات إستخدام • تطوير البنية التحتية للمناطق الصناعية المختارة • إنجاز مراكز وحاضنات أعمال وتزويدها بالموظفين ومساعدتها للبدء بالعمل	
٧. المخرجات المتوقعة	• إقرار خطط وطنية ومحلية في المحافظات المختارة وتنفيذها • إنشاء بنى تحتية لثلاث مناطق صناعية على الأقل • تأسيس وتشغيل ما لا يقل عن ثلاثة مراكز وحاضنات أعمال متكاملة جديدة • إنشاء مؤسسات أعمال جديدة وتوسع تلك القائمة • خلق فرص عمل جديدة	
٨. الأدوار والمسؤوليات		
٨. ١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• اختيار المحافظات والمواقع ذات الأولوية • إجراء تقييم لاحتياجات القطاع الخاص في المحافظات المختارة • تخصيص الأرض وتوفير البنية التحتية الداعمة • إعداد خطط تنمية وطنية و/أو محلية للمناطق الصناعية • توفير التمويل المطلوب لمؤسسات الأعمال الخاصة • تنظيم برامج تدريبية	
٨. ٢. المعنيون في القطاع الخاص	• المشاركة في المشاورات لاختيار المحافظات والمواقع ذات الأولوية • المشاركة في تقييم احتياجات القطاع الخاص • الإسهام في إعداد خطط تنمية وطنية و/أو محلية • إنشاء سلاسل و/أو عناقيد قيمة • المشاركة في البرامج التدريبية	
٩. الدعم الدولي	مطلوب (مساعدة إدارية لإتحادات وجمعيات القطاع الخاص)	
١٠. الإطار الزمني		
١٠. ١. الأمد الزمني الكلي	٤٨ شهراً	
١٠. ٢. الإعداد والتنظيم	الأشهر ٠ - ١٥	
١٠. ٣. التدريب	الأشهر ٦ - ١٥	
١٠. ٤. التنفيذ	الأشهر ١٢ - ٤٨	
١١. الموازنة التقديرية		
البند	الكلفة (مليون دينار)	
١١. ١. توريد معدات	١٥,٠٠٠	
١١. ٢. أراضي ومنشآت	٣٠,٠٠٠	
١١. ٣. توريد خدمات تدريب وخدمات تخصصية	١,٥٠٠	
١١. ٤. التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، إلخ	١,٠٠٠	
١١. ٥. السفر، التواصل، النشر	١,٠٠٠	
الإجمالي	٤٨,٥٠٠	

الركيزة الثالثة: برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موجز النشاط ٣ - ٥

١.	اسم النشاط	تشكيل وحدة متخصصة لتعزيز الوعي بالمساواة والشمولية بين النوعين الإجتماعيين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في القطاع الخاص
٢.	الجهة المنسقة	وزارة الدولة لشؤون المرأة
٣.	الجهة المنفذة	إتحادات وجمعيات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية
٤.	الجهة المشرفة	مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. مبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدماج المرأة في الاقتصاد العراقي	
٥.	٢. مشروع مجلة «نينا Nina» لمركز تطوير القطاع الخاص (التمكين الاقتصادي للمرأة)	
٥.	٣. الأنشطة ١- ١، ١ - ٣، ٢ - ١، ٢ - ٢، ٢ - ٣، ٢ - ٤، ٢ - ٦، ٣ - ١، ٣ - ٢، ٣ - ٤، ٤ - ٢، ٤ - ٣	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	تعزيز المساواة وفرص التشغيل بين النوعين الإجتماعيين في القطاع الخاص وضمان مساهمة أفضل للمرأة في تنفيذ أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص
٦.	٢. المستفيدون	النساء الناشطات إقتصاديا وسيدات الأعمال
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	مؤسسات الأعمال والإتحادات والجمعيات التي تستهدفها استراتيجية تطوير القطاع الخاص
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتنظيم	• تشكيل الوحدة وتشغيلها • إعداد وإقرار جداول الأعمال، الملاك والخطة الاستراتيجية • وضع نظام حوافز لمؤسسات الأعمال التي تحقق التوازن بين النوعين الإجتماعيين في التشغيل
٦.	٤. ٢. التدريب	• تدريب المدربين (ليساهموا في الأنشطة المستهدفة في استراتيجية تطوير القطاع الخاص)
٦.	٤. ٣. التنفيذ	• تشكيل الوحدة وتزويدها بالموظفين • الإشهار، التوعية، التواصل والنشر • المتابعة مع الأطراف المعنية • تقديم مساعدة استشارية وإرشادية لتعزيز المساهمة المباشرة في الأنشطة المستهدفة في استراتيجية تطوير القطاع الخاص ولفرص العمل المستحدثة في مؤسسات الأعمال
٧.	المخرجات المتوقعة	• أن تشغل النساء على ما لا يقل عن ٢٥٪ من الوظائف في مؤسسات الأعمال الخاصة في القطاع المنظم • أن تحصل النساء على ما لا يقل عن ٢٥٪ من عدد القروض الابتدائية وضمانات القروض التي تؤمنها وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ أو الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • أن تكون للنساء ما لا يقل عن ١٥٪ من عضوية المجالس التنفيذية لإتحادات وجمعيات القطاع الخاص.

٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• دعم المساواة بين النوعين الإجتماعيين في أثناء تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص • تأمين الدعم المالي لتغطية تكاليف التشكيل والتشغيل الأولي للوحدة • وضع معايير لنظام حوافز لمؤسسات الأعمال التي توازن بين الجنسين في التشغيل
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• دعم وضمان زيادة مساهمة وتوظيف المرأة في كل أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص • تقديم التوجيه والإستشارة والإرشاد لمقدمي الطلبات • تنظيم فعاليات إعلام وإشهار مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٩.	الدعم الدولي	مطلوب (الاستشارة، والتوجيه والتدريب على التمكين الاقتصادي للمرأة)
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٣٩ شهراً
١٠.	٢. الإعداد والتنظيم وتأسيس الوحدة	الأشهر ٠ - ١٢
١٠.	٣. التدريب	الأشهر ٦ - ١٢
١٠.	٤. التنفيذ	الأشهر ١٢ - ٣٩
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات	٥٠
١١.	٢. توريد خدمات تدريب وخدمات تخصصية	١٥٠
١١.	٣. التدريب، المؤتمرات، ورشات العمل، إلخ	١٥٠
١١.	٤. السفر، التواصل، النشر	٢٠٠
	الإجمالي	٥٥٠

الركيزة الثالثة: برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موجز النشاط ٣ - ٦			
١.	اسم النشاط		إطلاق حملة توعية عامة
٢.	الجهة المنسقة		مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة		مجلس تطوير القطاع الخاص - وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، شبكة الإعلام العراقي، الإعلام الخاص وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
٤.	الجهة المشرفة		مجلس تطوير القطاع الخاص والحكومات المحلية
٥.	الأنشطة ذات الصلة		
٥.	١. كل أنشطة الركيزة الثالثة لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص		
٦.	وصف مختصر		
٦.	١. الأهداف		نشر الوعي حول فرص التنمية والتشغيل التي توفرها استراتيجية تطوير القطاع الخاص
٦.	٢. المستفيدون		كل الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى		كل الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص
٦.	٤. نطاق العمل		
٦.	٤.	١. الإعداد والتنظيم	• التهيئة للحملة بمشاركة الحكومات المحلية والمعنيين في القطاع الخاص • التنسيق مع وبين الأوساط الإعلامية وإعداد خطة لحملة إعلانية • إعداد وإقرار خطة تنفيذ نهائية، مع مبادئ توجيهة وعروض تقديمية وجدول أعمال مبدئية واوراق عمل للفعاليات، بالتزامن مع أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص • تنظيم ورشات عمل مع جلسات تدريب مكرسة
٦.	٤.	٢. التنفيذ	• إعداد النشرات من أجل توزيعها في أثناء الفعاليات • إطلاق الحملة • تقييم الأثر
٧.	المخرجات المتوقعة		٣٠ فعالية مركزية إجمالا وعقد ما لا يقل عن ٦ فعاليات في كل محافظة
٨.	الأدوار والمسؤوليات		
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية		• تخطيط وتنظيم وتسهيل وتنسيق حملة التوعية العامة وتوفير التمويل المطلوب • إجراء تقييم للأثر
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص		• المساهمة في تخطيط وتنظيم وتسهيل وتنسيق حملة التوعية العامة
٩.	الدعم الدولي		مطلوب (الاستشارة والدعم الفني)
١٠.	الإطار الزمني		
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي		٤٨ شهراً
١٠.	٢. الإعداد والتخطيط		الأشهر ٠ - ٩
١٠.	٣. التنفيذ		الأشهر ٩ - ٤٨

١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات	٥٠
١١.	٢. توريد خبرات تخصصية	٦٠٠
١١.	٣. الفعاليات، المؤتمرات، التقارير الإعلامية، إلخ	٤٥٠
١١.	٤. التواصل والنشر	٣٠٠
	الإجمالي	١,٤٠٠

الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ

موجز النشاط ٤ - ١

١.	اسم النشاط	تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص
٢.	الجهة المنسقة	هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء / فريق عمل الإصلاح الاقتصادي (التيسير والمتابعة مع الجهات المختصة في الحكومة المركزية والحكومات المحلية)
٣.	الجهة المنفذة	
٤.	الجهة المشرفة	مجلس الوزراء
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. جميع أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	ضمان تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص بفعالية وفي الأمد الزمني المحدد
٦.	٢. المستفيدون	كل الأطراف الحكومية وفي القطاع الخاص المعنية باستراتيجية تطوير القطاع الخاص على المستويين المركزي والمحلي
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	تشكيل وتفعيل مجلس تطوير القطاع الخاص
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتنفيذ	• تحديد المؤسسات المساهمة من الحكومة والقطاع الخاص وتسمية ممثليها • إعداد الوثائق الرئيسية لمجلس تطوير القطاع الخاص (التفويض، الهيكلية، الإرتباط، طريقة العمل، الملاك، الموازنة التشغيلية، إلخ) وإعداد مسودة قرار مجلس الوزراء و/أو الأمر الديواني وإرسالها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء • ضمان مصادقة مجلس الوزراء / رئيس الوزراء والإجراءات اللاحقة • إعداد وإقرار النظام الداخلي لمجلس تطوير القطاع الخاص • إعداد جدول أعمال بدء إطلاق استراتيجية تطوير القطاع الخاص وفقاً لخطة العمل والأولويات المحددة المتفق عليها
٦.	٤. ٣. التنفيذ	• تنسيب الملاك الفني والإداري وتجهيز المكاتب والمستلزمات المكتبية • البدء بتنفيذ أنشطة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص
٧.	المخرجات المتوقعة	• تشكيل وتشغيل مجلس تطوير القطاع الخاص خلال ١٢ شهراً من تاريخ إقرار الحكومة لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص
٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• تحقيق التوافق بين مؤسسات الحكومية المركزية والحكومات المحلية المعنية • جمع وإدماج المدخلات من إتحادات وجمعيات القطاع الخاص • تشكيل مجموعة عمل مؤقتة مع ممثلين عن القطاع الخاص لتنفيذ جميع الأنشطة التحضيرية والتنظيمية • توفير الموارد المالية والمستلزمات الأخرى لتشكيل وتشغيل مجلس تطوير القطاع الخاص

٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• تسمية ممثلي القطاع الخاص في مجموعة العمل المؤقتة • تقديم مدخلات إلى الحكومة المركزية والحكومات المحلية بشأن تأسيس وتشغيل مجلس تطوير القطاع الخاص • تسمية ممثلي القطاع الخاص في مجلس تطوير القطاع الخاص (ثلث الأعضاء على الأقل) • المساهمة بفعالية في الإطلاق الأولي لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص كما سيتفق عليه ضمن مجموعة العمل المؤقتة ولاحقاً مع مجلس تطوير القطاع الخاص
٩.	الدعم الدولي	مطلوب (استشاري واحد)
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٤٢ شهراً
١٠.	٢. الإعداد والتنظيم	الأشهر ٠ - ٦
١٠.	٣. التنفيذ (تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص)	الأشهر ٦ - ١٢
١٠.	٤. تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية تطوير القطاع الخاص	الأشهر ١٢ - ٤٢
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد المعدات وتوفير المكاتب والمستلزمات المكتبية	٦٠٠
١١.	٢. توريد الخدمات الاستشارية التخصصية	٣٠٠
١١.	٣. النفقات التشغيلية (بضمنها رواتب وأجور المنتسبين) (المرحلة الأولى)	٣,٠٠٠
١١.	٤. المؤتمرات، ورشات العمل، النشر، إلخ (المرحلة الأولى)	٥٠٠
١١.	٥. السفر، التواصل، التوعية العامة، إلخ (المرحلة الأولى)	١,٠٠٠
	الإجمالي	٥,٤٠٠

الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ

موجز النشاط ٤ - ٢

١.	اسم النشاط	إنشاء وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة ضمن جميع الركائز والإشراف عليها
٢.	الجهة المنسقة	هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء / فريق عمل الإصلاح الاقتصادي، مجلس تطوير القطاع الخاص (بعد تشكيله)
٣.	الجهة المنفذة	هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء / فريق عمل الإصلاح الاقتصادي
٤.	الجهة المشرفة	مجلس الوزراء
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. جميع أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	• ضمان تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص بفعالية وفي الأمد الزمني المحدد • ضمان التنسيق والإتساق التامين بين قرارات وتوصيات مجلس تطوير القطاع الخاص وأنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص • تقديم النصائح والتوصيات إلى مجلس تطوير القطاع الخاص لكي يتخذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب
٦.	٢. المستفيدون	مجلس تطوير القطاع الخاص وجميع الأطراف المعنية باستراتيجية تطوير القطاع الخاص، سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص، وعلى مستوى الحكومة المركزية أو مستوى المحافظات
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتنظيم	• إعداد وإقرار تفويض وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ، والشروط المرجعية لها، وهيكلها، وطريقة عملها وملاك موظفيها • البدء بإجراءات تأسيس وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٦.	٤. ٣. التنفيذ	• تعيين إدارة وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ • تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ وتعيين موظفيها • مراجعة ووضع أولويات جميع خطط العمل • إطلاق أنشطة وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٧.	المخرجات المتوقعة	تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ وتفعيلها خلال 3 أشهر من إقرار استراتيجية تطوير القطاع الخاص
٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة	• تشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ في التوقيت المحدد وإلحاقها بمجلس تطوير القطاع الخاص فيما بعد • توفير كل المتطلبات المؤسسية الضرورية لتنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص • تنسيب الموظفين، وتخصيص المالتب والتسهيلات المكتبية، والموارد المالية من أجل إدامة المرحلة الأولى من أعمال وأنشطة وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ

٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• دعم إعدادات هيئة المستشارين - مكتب رئيس الوزراء / فريق عمل الإصلاح الاقتصادي لتشكيل وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٩.	الدعم الدولي	مطلوب (الاستشاري نفسه في النشاط ٤ - ١)
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٤٥ شهراً
١٠.	٢. الإعداد والتنظيم	الأشهر ٠ - ٣
١٠.	٣. التنفيذ (إطلاق أنشطة إستراتيجية تطوير القطاع الخاص)	الأشهر ٣ - ٦
١٠.	٤. تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية تطوير القطاع الخاص	الأشهر ٣ - ٤٥
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد المعدات وتوفير المكاتب والمستلزمات المكتبية	١,٠٠٠
١١.	٢. النفقات التشغيلية (بضمنها رواتب وأجور المنتسبين) (المرحلة الأولى)	١٠,٠٠٠
١١.	٣. المؤتمرات، ورشات العمل، النشر، إلخ (المرحلة الأولى)	١,٠٠٠
١١.	٤. السفر، التواصل، التوعية العامة، إلخ (المرحلة الأولى)	٣,٠٠٠
	الإجمالي	١٥,٠٠٠

الركيزة الرابعة: تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص

موجز النشاط ٤ - ٣

١.	اسم النشاط	تأسيس منظومة مستقلة للمراقبة والتقييم
٢.	الجهة المنسقة	تيسير ومتابعة هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء - فريق عمل الإصلاح الاقتصادي (مؤقتاً) مع السلطات المختصة في الحكومة
٣.	الجهة المنفذة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ - مجلس تطوير القطاع الخاص
٤.	الجهة المشرفة	مجلس الوزراء ومجلس تطوير القطاع الخاص
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. جميع أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	• ضمان التنفيذ الفعال وضمن التوقيتات المحددة لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص • المساهمة في تعزيز أثر استراتيجية تطوير القطاع الخاص عبر إقرار تدابير تصحيحية في الوقت المناسب وعند الحاجة
٦.	٢. المستفيدون	مجلس تطوير القطاع الخاص وجميع الأطراف المعنية باستراتيجية تطوير القطاع الخاص في القطاعين العام والخاص (على المستويين المركزي والمحلي)
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	تأسيس وحدة المراقبة والتقييم
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتنظيم	• تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لإدارة أنشطة المراقبة والتقييم في استراتيجية تطوير القطاع الخاص حتى تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص ووحدة المراقبة والتقييم التابعة له • تصميم منظومة المراقبة والتقييم (مع ارتباط بالنشاط ١ - ٢) وتحديد مؤشرات محددة وقابلة للقياس لكل مستوى • إعداد خطة المراقبة والتقييم، تتضمن الإجراءات والجداول الزمنية لكل ركيزة ونشاط في استراتيجية تطوير القطاع الخاص (جمع المعطيات والمعلومات، المعالجة، التوزيع، والتقييم وإعداد التقارير) • إعداد تعليمات إرشادية وكتيبات للمراقبة والتقييم • تحديد وفرز المنظمات المستقلة التي يمكن أن لدعم أنشطة المراقبة والتقييم • إعداد هيكلية وملاك والشروط المرجعية لوحدة المراقبة والتقييم
٦.	٤. ٢. التنفيذ	• بدء إجراءات إختيار وتعيين ملاك وحدة المراقبة والتقييم • تشكيل وتفعيل منظومة المراقبة والتقييم في كل أنحاء العراق • إطلاق أنشطة المراقبة والتقييم
٦.	٤. ٣. التدريب	• تدريب موظفي وحدة المراقبة والتقييم.

٧.	المخرجات المتوقعة	• المنظومة المستقلة لمراقبة وتقييم استراتيجية تطوير القطاع الخاص قائمة وفعالة في أوائل عام 2015
٨.	الأدوار والمسؤوليات	
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية	• تعيين منتسبي وحدة المراقبة والتقييم من قبل مجلس تطوير القطاع الخاص في الوقت المناسب (بما في ذلك المكاتب المحلية) • ضمان التزام الأطراف الحكومية المعنية، المركزية والمحلية، بتقديم المعطيات والمعلومات كما مخطط • تيسير جميع الترتيبات المؤسسية الضرورية لأنشطة المراقبة والتقييم • تخصيص الموارد المالية من أجل استدامة عمليات وأنشطة المراقبة والتقييم في المرحلة الأولى
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص	• ضمان التزام المستفيدين في القطاع الخاص بتقديم المعطيات والمعلومات في الوقت المحدد عن تقدم ونتائج أنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص
٩.	الدعم الدولي	مطلوب
١٠.	الإطار الزمني	
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي	٣٩ شهراً
١٠.	٢. الإعداد والتنظيم	الأشهر ٠ - ٣
١٠.	٣. التنفيذ (تأسيس وحدة المراقبة والتقييم)	الأشهر ٣ - ٦
١٠.	٤. التنفيذ (توسيع نطاق وحدة المراقبة والتقييم وتعميم أنشطتها	الأشهر ٦ - ٣٩
١١.	الموازنة التقديرية	
	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات ومكاتب ومستلزمات مكتبية	١,٠٠٠
١١.	٢. توريد خدمات وخبرات تخصصية لتدريب والمساعدة الفنية)	٥,٠٠٠
١١.	٣. نفقات جارية (رواتب وأجور، ونفقات إدارية، ونفقات تشغيلية)	٣٠٠
١١.	٤. التدريب، ورشات العمل، النشر، إلخ (المرحلة الأولى)	٢٠٠
١١.	٥. السفر، التواصل، التوعية العامة، إلخ (المرحلة الأولى)	٢,٠٠٠
	الإجمالي	٨,٥٠٠

الركيزة الرابعة: هيكلية التنفيذ

موجز النشاط ٤ - ٤

١.	اسم النشاط	تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٢.	الجهة المنسقة	مجلس تطوير القطاع الخاص
٣.	الجهة المنفذة	وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ
٤.	الجهة المشرفة	مجلس الوزراء والحكومات المحلية
٥.	الأنشطة ذات الصلة	
٥.	١. ١ - ١، ١ - ٢، ٢ - ١، ٢ - ٢، ٢ - ٣، ٢ - ٤، ٢ - ٥، ٢ - ٦، ٣ - ١، ٣ - ٢، ٣ - ٣، ٣ - ٤، ٣ - ٥، ٣ - ٦	
٥.	٢. الأعمال ذات الصلة في إطار استراتيجية تطوير القطاع الخاص	
٥.	٣. جميع برامج تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة الأخرى ذات الصلة (المكتملة والجارية)	
٦.	وصف مختصر	
٦.	١. الأهداف	• ضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للركيزتين الثانية والثالثة من استراتيجية تطوير القطاع الخاص • إيجاد نقطة إتصال مركزية لتنسيق كل الدعم المطلوب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٦.	٢. المستفيدون	جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٦.	٣. المستهدف في المرحلة الأولى	ست محافظات مختارة من أجل ترسيخ التجربة والتوسع بها لاحقا في المرحلتين الثانية و الثالثة من استراتيجية تطوير القطاع الخاص
٦.	٤. نطاق العمل	
٦.	٤. ١. الإعداد والتنظيم	• وضع اتفاقات إطار وترتيبات بين المؤسسات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص (بما في ذلك قطاع المصارف) • تحديد الوضع القانوني (ضمن الركيزة الثانية) وتحديد هيكلية الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل شبكة من الوحدات المستقلة على مستوى المركز وعلى مستوى المحافظات [١١] ، بالتشاور مع الوزارات وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص المعنية، والمصارف التجارية والأطراف المعنية الأخرى • مراجعة وتبسيط جميع أوراق السياسات المعدة / المقترحة في السنوات الثلاث الأخيرة فضلا عن تخصيصات الموازنة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • تحديد مجالات الدعم ذات الأولوية، إستنادا إلى الأعمال الأولية التي نفذتها وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ ضمن النشاط ٣ - ١ • إعداد استراتيجية نهائية للوكالة الوطنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطة متعددة المراحل للتنفيذ / التطوير تشمل وضع النظام الداخلي، التسهيلات المكتبية، الإدارة، كتيب تعليمات العمل، تقديم الخدمات، إدارة الموارد البشرية، التوظيف واستراتيجية الاستدامة المالية • إعداد وإقرار وإنفاذ الإطار القانوني والتنظيمي ذي العلاقة (ضمن الركيزة الثانية)

[١١] يمكن أن ترتبط الفروع في المحافظات مع مراكز تطوير الأعمال ، سواء تلك القائمة أو التي ستنشأ ضمن النشاط ٣ - ٤.

٦.	٤. ٢. التدريب		• توفير التدريب لمؤسسات الحكومة المركزية، الحكومات المحلية وإتحادات وجمعيات القطاع الخاص
٦.	٤. ٣. التنفيذ		• اختيار وتنسيب الملاك الوظيفي • تنفيذ الترتيبات اللوجستية • تدريب المدربين من ملاك الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • إدارة صندوق التمويل الابتدائي وضمانات القروض (مع المصارف التجارية والقطاعية) وتقديم الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقل إختصاصات التنفيذ تدريجيا إلى إتحادات وجمعيات القطاع الخاص (ضمن النشاط ٣ - ١)
٧.	المخرجات المتوقعة		• تأسيس نواة الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ٢٠١٥ في بغداد مع فروع في محافظات مختارة • استفادة ١٠-٢٠٪ من مؤسسات الأعمال الخاصة المسجلة من خدمات الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التمويل الابتدائي وضمانات القروض
٨.	الأدوار والمسؤوليات		
٨.	١. الحكومة المركزية والحكومات المحلية		• تأسيس مجموعة عمل مشتركة متخصصة بين الحكومة والقطاع الخاص. • إقرار وإنفاذ القانون والأنظمة (ضمن الركيزة الثانية) • تحديد المؤسسات المضيفة / اختيار مواقع مناسبة للوكالة الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بغداد وفي المحافظات • تيسير الترتيبات بين المؤسسات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص • تعيين فريق إدارة المشروع ونقاط الاتصال في المحافظات • تأمين الموارد المالية والمكاتب والتسهيلات المكتبية من اجل تأسيس نواة الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطلاق التشغيل الإبتدائي
٨.	٢. المعنيون في القطاع الخاص		• تسمية ممثلين عن إتحادات وجمعيات القطاع الخاص في مجموعة العمل المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص • تعيين المتدربين • إعداد سترتيجيات وخطط (مع دعم تخصصي) • تعزيز الأنشطة الاستشارية والإرشادية المنفذة تحت مظلة وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ (النشاط 1-3) ونقلها إلى الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدئذ • المساهمة بموارد إضافية (أصول، دعم لوجستي، معدات) حسب المطلوب والمتفق عليه
٩.	الدعم الدولي		مطلوب
١٠.	الإطار الزمني		
١٠.	١. الأمد الزمني الكلي		٣٦ شهراً
١٠.	٢. الإعداد والتنظيم		الأشهر ٠ - ٩
١٠.	٣. التدريب		الأشهر ٣ - ١٢
١٠.	٤. التنفيذ (تأسيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفروعها)		الأشهر ٩ - ١٢
١٠.	٥. التنفيذ (بدء تقديم الخدمات)		الأشهر ١٢- ٣٦

١١.	الموازنة التقديرية

	البند	الكلفة (مليون دينار)
١١.	١. توريد معدات ومكاتب ومستلزمات مكتبية	٥,٠٠٠
١١.	٢. توريد خدمات وخبرات تخصصية	٢,٠٠٠
١١.	٣. نفقات جارية (رواتب وأجور، ونفقات إدارية، ونفقات تشغيلية)	٩,٠٠٠
١١.	٤. التدريب، ورشات العمل، النشر، إلخ	١,٥٠٠
١١.	٥. السفر، التواصل، التوعية العامة، إلخ	١,٥٠٠
	الإجمالي	١٩,٠٠٠

الملحق - ٤
التشريعات ذات الأولوية المتعلقة بتطوير القطاع الخاص والتي تتطلب إجراءات عاجلة

١. قانون الإصلاح الاقتصادي الاتحادي

- أقر مجلس الوزراء مشروع القانون وأرسله إلى مجلس النواب في أب ٢٠١٣.
- درس مجلس النواب مشروع القانون في قراءة أولى في تشرين الثاني ٢٠١٣ وقرر إعادته إلى مجلس الوزراء لتعديله.
- الحالة: معلّق.

٢. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- جرى إعداد مسودة قانون إطاري للشراكة بين القطاعين العام والخاص في ٢٠١٢ من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ضمن برنامج تنمية القطاع الخاص في العراق بالتشاور مع البنك الدولي.
- بعد ذلك جرت مراجعة مسودة القانون وتعديلها من قبل مجموعة عمل الإصلاح التشريعي في فريق عمل الإصلاح الاقتصادي.
- الحالة: معلّق.
- يحتاج القانون، عندما يسن، إلى أن يستكمل بمجموعة أنظمة و / أو تعليمات مصممة لكل قطاع على حدة.

٣. قانون التوريدات العامة

- أعدت لجنة وزارية مشتركة مشروع قانون التوريدات العامة في ٢٠٠٧، بدعم من البنك الدولي.
- في ٢٠١١، أجرى مجلس شورى الدولة مراجعة للمشروع وأعاده إلى مجلس الوزراء.
- الحالة: معلّق.

٤. قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠

- سُن قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ ونُشر في الجريدة الرسمية في ٩ آذار ٢٠١٠.
- يهدف القانون إلى ضمان حرية المنافسة ومنع احتكار السوق لتحفيز تخفيض التكاليف والأسعار وتحسين جودة السلع والخدمات. وهذا سيؤدي لاحقاً إلى تعزيز تطوير القطاعات الخاص والمختلط والعام وضمان تدفق كافٍ من السلع والخدمات إلى السوق.
- الحالة: غير فعال؛ لم يُؤسس حتى الآن «مجلس شؤون المنافسة ومكافحة الاحتكار» وفقاً لما نص عليه هذا القانون. كما أن مجلس القضاء الأعلى لم ينشئ محكمة متخصصة بموجب هذا القانون للنظر في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون.

٥. قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧

- تراعي مسودة قانون تعديل قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ بصيغته المعدلة بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٤ في دمجه بقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧.
- الحالة: لا تزال المسودة قيد الدراسة من قبل فريق عمل الإصلاح الاقتصادي.

٦. قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧

- يحتاج إلى تعديل (توصيف أفضل للشركات العامة، والفصل بين الملكية والإدارة، والشفافية في عملية صنع القرار، وإلغاء دور المدير العام كرئيس لمجلس الإدارة، والخصخصة الخ).
- الحالة: يرجى الرجوع إلى الفقرة (٥) أعلاه.

٧. قانون العمل

- تقدمت منظمة العمل الدولية بمسودة قانون عمل جديد في ٢٠٠٩، لكن المسودة رُفضت.
- أعدت الحكومة العراقية مسودة قانون جديد يضم مواداً بشأن الضمان الاجتماعي، ويستثني عمال القطاع العام، بما في ذلك العاملين في الشركات العامة ويلزم شركات القطاع الخاص بتوظيف موظفيها عبر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- أجرى مجلس شورى الدولة مراجعة لمسودة القانون وأعادها إلى مجلس الوزراء في ٢٠١١.
- أحال مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس النواب.
- أكمل مجلس النواب القراءة الأولى والقراءة الثانية لمشروع القانون في ٤ شباط ٢٠١٢ و٧ أيار ٢٠١٣.
- الحالة: معلّق.
- أوصت منظمة العمل الدولية ومنظمات دولية أخرى بقوة وتكراراً بمراجعة وإعادة معالجة مختلف القضايا الهامة المطلوبة للتصديق على "اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي" التي تضع الأساس للحوار الاجتماعي بين العمال وأصحاب العمل، وحقوق العمال والموظفين، ودور وحقوق القطاع الخاص، التمييز والشمولية، الخ.

٨. قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل

- يحتاج إلى مراجعة جوهرية (أهدافه غير واضحة، لا يميز بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، عدم وضوح دور الهيئة الوطنية للاستثمار التي تعمل حالياً كهيئة تنفيذية للدولة وتتولى إدارة الأراضي وغيرها من المعاملات، عدم وضوح الإعفاءات الضريبية، عدم وضوح آلية تسوية المنازعات، الخ).
- القانون رقم ٢ (٢٠٠٩) المعدل لقانون الاستثمار رقم ١٣ (٢٠٠٦) يضمن ملكية الأراضي من قبل المستثمرين المحليين والعرب والأجانب لمشاريع الإسكان فقط.

- النظام رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ الصادر عن مجلس الوزراء نظم معدلات الإيجار للأراضي المستثمرة في مختلف المجالات.
- الحالة: التعديلات المقترحة لا تزال معلّقة.

٩. قانون الإفلاس

- على الرغم من التوصيات بسن قانون منفصل يستوفي متطلبات أفضل الممارسات الدولية، أعدّت وزارة التجارة بالتعاون مع برنامج التنمية الاقتصادية المحلية (تجارة) للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مسودة قانون معدّل لقانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ يتضمن معالجة لحالات الإعسار.
- يراجع مجلس شورى الدولة حاليا مسودة القانون.
- الحالة: معلّق.

١٠. قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠

- سُن قانون حماية المستهلك رقم ١ (٢٠١٠)، الذي ينسجم مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، ونشر في الجريدة الرسمية في شباط ٢٠١٠.
- لازال تطبيق القانون بحاجة إلى تعليمات تنفيذية تصدرها السلطة المختصة في الحكومة العراقية.
- الحالة: تطبيق القانون معلّق.

١١. قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠

- سنّت الحكومة العراقية قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ للمساهمة في تطوير صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، وتوفير الحماية للمنتجات العراقية ضد إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة المدعومة.
- أقر مجلس النواب في ١١ كانون الثاني ٢٠١٤ قانون تعديل قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ رقم (١) لسنة ٢٠١٤ الذي وسّع الحماية لتشمل المنتجات الزراعية.
- الحالة: القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤ المعدل لقانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ (٢٠١٠) معلّق بانتظار المصادقة عليه من رئاسة الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية.

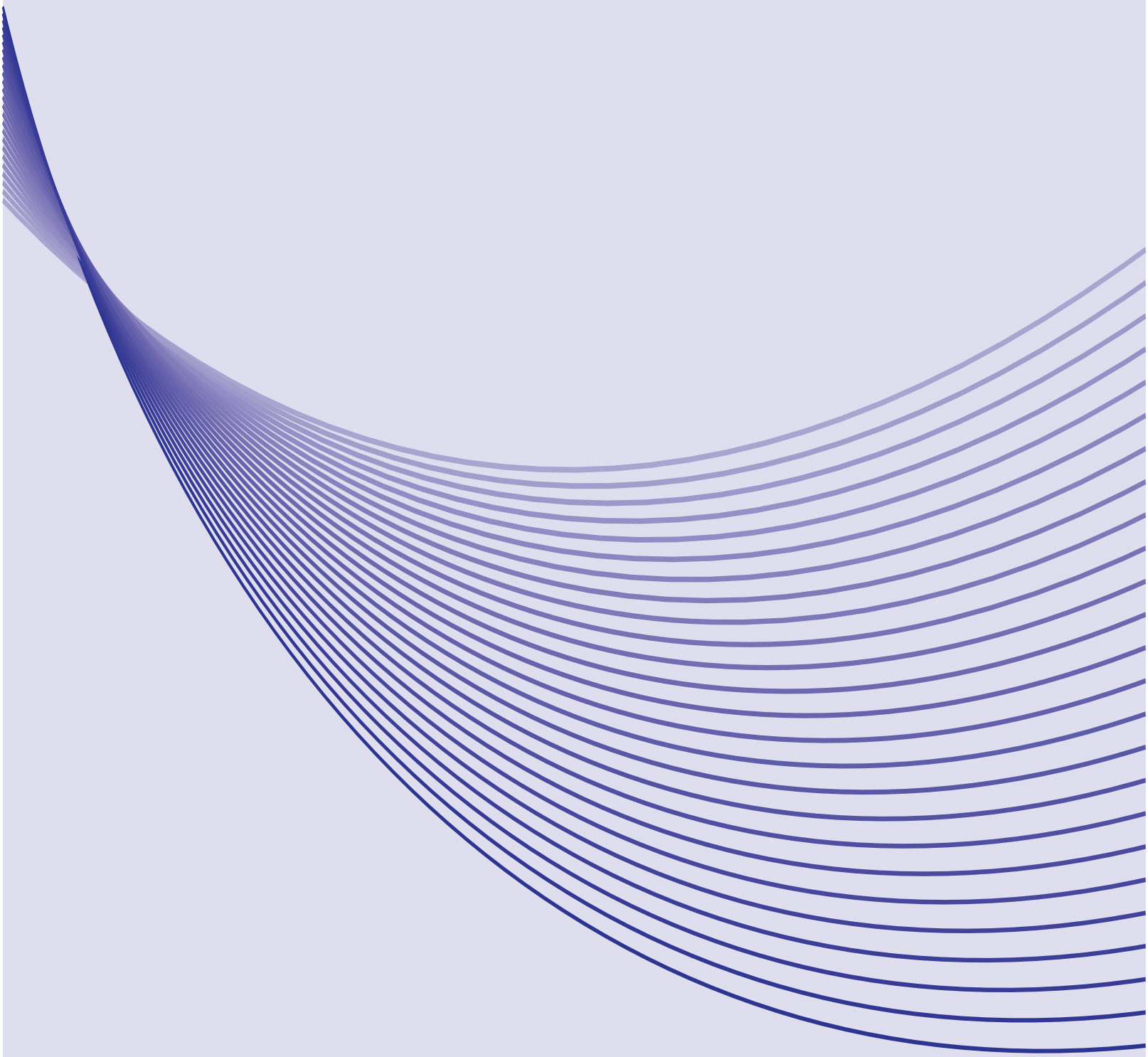

حقوق التصميم و الطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2014
printing.press@mop.gov.iq